حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري على المنْظُومَة البَيْقُونِيَّة دراسةً وتحقيقاً

2023

رسالة الماجستير

قسم العلوم الإسلامية الأساسية

Adnan Safar Raheem AL-BAYATI

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Ali ALAHMAD

حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري على المنْظُومَة البَيْقُونِيَّة دراسةً وتحقيقاً

Adnan Safar Raheem AL-BAYATI

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Ali ALAHMAD

بحث أُعد لنيل درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الأساسية

بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

كارابوك

حزيران/ 2023

المحتويات

المحتويات 1
صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية) 3
صفحة الحكم على الرسالة 4
DOĞRULUK BEYANI 5
تعهد المصداقية 6
آية كريمة 7
الإهداء 8
شكر وعرفان 9
المقدمة 10
ÖZET 12
ملخص الرسالة باللغة العربية 13
ABSTRACT 15
ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ 17
بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية) 18
ARCHIVE RECORD INFORMATION 19
الاختصارات 20
أسباب اختيار الموضوع 21
مشكلة الدراسة 23
تساؤلات الدراسة: 23
حدود البحث 24
منهجية الدراسة: 24
عمل الباحث في المخطوط دراسةً وتحقيقاً 24
الدراسات السابقة 26
الفصل الأول: ترجمة حياة المؤلف والشارح لحاشية محمد جاد المولى بن معدان على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة 28
المبحث الأول: ترجمة حياة المؤلف (ناظم البَيْقُونِيَّة) 28
المطلب الأول: حياة الإمام (البيقوني) 28
المطلب الثاني: حياته العلمية 29
المبحث الثاني: ترجمة الشارح للمَنْظُومَة (منظومة جاد المولى الحاجري) 32
المطلب الأول: حياة الشارح الشخصية 32

المطلب الثاني: حياته العلمية 33
الفصل الثاني: دراسة حاشية محمد جاد المولى بن معدان الحاجري على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة 36
المبحث الأول: دراسة حاشية محمد جاد المولى على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة 36
المطلب الأول: توثيق الكتاب ونسبته لمؤلفه 36
المطلب الثاني: منهج المؤلف في التأليف 37
المطلب الثالث: موقع المخطوط في السياق العلمي، ووجهة نظر المؤلف ورأيه في المخطوط والمقارنة مع ما سبقه: .. 40
المطلب الرابع: الآراء الحديثية التي تكلم بها البيقوني وخالف فيها من سبقه أو من عاصره من علماء الحديث، والآراء التي وافق فيها بعضَ العلماء في علم الحديث، نماذج من المَنْظُومَة: 56
المبحث الثاني: وصف النسخ الخطية ومنهجية التحقيق: 60
المطلب الأول: وصف النسخة الخطية 60
المطلب الثاني: منهج الباحث في التحقيق 63
المطلب الثالث: نماذج من المخطوط 65
الفصل الثالث: عملية التحقيق والنص المحَقَّق: 73
المبحث الأول: النص المحَقَّقُ: مِن البداية حتى منتصف المخطوط 74
المطلب الأول: التحقيق مِن (اللوحة الأولى) حتى (اللوحة الثامنة) 74
المطلب الثاني: التحقيق مِن (لوحة: 16) حتى (لوحة المنتصف) 105
المبحث الثاني: النص المحقق من منتصف المخطوط حتى نهايته 145
المطلب الأول: التحقيق مِن (لوحة المنتصف) حتى (لوحة29). 145
المطلب الثاني: التحقيق مِن (لوحة 29) حتى النهاية 188
النتائج 218
التوصيات: 219
الخاتمة 220
المصادر والمراجع 222
السيرة الذاتية 253

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Adnan Safar Raheem AL-BAYATI tarafından hazırlanan **"**CÂDELMEVLÂ MUHAMMED B. MA`DÂN EL-HÂCİRÎ'NİN ḤÂŞİYE ʿALE'L-MANẒÛMETİ'L-BEYḴŪNİYYE'S, ÇALIŞMA VE ARAŞTIRMAİ**"** başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Ali ALAHMAD .....

Tez Danışmanı, Temel İslam Bilimleri

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Temel İslam Bilimlernde Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 22/06/2023

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Ali ALAHMAD (KBÜ) .....

Üye : Doç. Dr. Tuğrul TEZCAN (KBÜ) .....

Üye : Doç. Dr. Hikmetullah ERTAŞ (BEÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب عدنان سفر رحيم البياتي بعنوان "حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة دراسةً وتحقيقاً" في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Ali ALAHMAD .....

مشرف الرسالة، العلوم الإسلامية الأساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

22/06/2023

التوقيع **أعضاء لجنة المناقشة**

رئيس اللجنة : Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Ali ALAHMAD (KBÜ) .....

عضواً :Doç. Dr. Tuğrul TEZCAN (KBÜ) .....

عضواً : Doç. Dr. Hikmetullah ERTAŞ (BEÜ) .....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم العلوم الإسلامية الاساسية من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığımı, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adı Soyadı: **Adnan Safar Raheem AL-BAYATI**

İmza:

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير والدكتوراه أثناء كتابتي هذه الرسالة التي بعنوان:

"حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة دراسةً وتحقيقاً"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: عدنان صفر رحيم البياتي

التوقيع: .....

آية كريمة

بِسم الله الرحمَن الرحيم

﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾

[البقرة، الآية: 151]

الإهداء

إلى منارة العلم، وإمام المرسلين المصطفى، إلى الأُميّ الذي علّم النّاس، إلى سيد الخلق رسولنا الكريم محمد بن عبد الله (ﷺ).

إلى كل من ساندني ووقف بجانبي لإتمام هذه الرسالة ولو بدعوة عن ظهرِ قلب.

إلى أبي الحبيب حفظه الله ورعاه وبارك في عمره.

إلى روح أمي الشهيدة.. (رحمها الله تعالى).

إلى إخواني هِلال وبِلال وأخواتي وأهلي جميعاً.

إلى زوجتي الغالية وأهل بيتِها الكرام.

إلى مَنْ علمني اللغة العربية وغمرني بحبها واتساعها وملأ إحساسي بعظمتها وغذَّاني بروائع مسائلها ورصين عباراتها وجعل مني إنسانا محباً ومخلصاً لها.

إلى من علمني الفقه الإسلامي.

إلى مشرفي الدكتور (محمد علي الأحمد).

إلى كل من علمني حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى العبارات.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فأحمده على جزيل فضله وأشكره شكر المعترف بعطائه، وأصلي وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد...

فأتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان للأستاذ الدكتور (محمد علي الأحمد)، الذي أشرف ووجه بتصويبات دقيقة لتكتمل الرسالة وتخرج بِحلة جديدة ومفيدة.

كما أتوجه بالشكر والامتنان، والعرفان بالفضل والتبجيل لمن زودني بالعلم النافع في هذه الجامعة الغراء، في مرحلة الماجستير.

والشكر موصول أيضاً لكل العاملين في هذه الجامعة الشامخة، وأخص بالذكر الموظفين.

وشكري ممتدّ وموصول لأهلي، وعائلتي الكريمة، وكل الزملاء على مساندتهم المعنوية، ودعواتهم المتواصلة والمكثفة والتي أحسست بها وشعرت بأنها تتدفق عليّ وتسهل أموري فجزاهم الله على ذلك خير الجزاء، ووفقهم الله في الدنيا والآخرة.

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على معلم البشرية المبعوث رحمة للعالمين محمد النبي الأمي وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى الصحابة وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد:

إن الاشتغال بالمخطوطات وإخراجها إخراجاً مناسباً يقرِّب الأجيال المعاصرة من المسلمين إلى هذا المكنون الحضاري لأمتنا، وهو خير كفيل لإبعادهم عن الأفكار الهزيلة والدخيلة التي لا تنشئ جيلاً، ولا تبني مستقبلاً، ولهذا كان الحرص من الباحث على تحقيق هذا المخطوط، نظراً لقيمته العلمية، إذ سعى الباحث إلى تحقيقه منذ أكثر من سنة، وذلك بعد حصوله على مصورة ورقية من النسختين: النسخة الأصل (الأم) وهي نسخة مكية في مكة المكرمة، والنسخة الثانية (ب) وهي نسخة من مكتبة أبي العباس المرسي–الإسكندرية، إضافة إلى النسخة الثالثة (ج) وهي نسخة مكتبة مشتري بن عبد العزيز خليل. ومن الدوافع التي حذت بالباحث إلى تحقيق هذا المخطوط ارتباط مادته العلمية وتعزيزها للمادة التي يتعمق الباحث في دراستها في قسم الحديث وعلومه، علاوة على أنَّ دراسة هذا المخطوط تسهم في فهم المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهو السنة النبوية، ومعرفة المصطلحات التي تُساعِدُ على فهم السُنَّةِ، وذلك بدراسة علم مصطلح الحديث وغيره من العلوم التي تُقيم عزيمة المسلم وثقافته، كي يدافِعَ عن سُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ ضدَّ الهجمة الكبيرة التي تتعرض لها السنة النبوية، قصد الإنقاص من قيمتها وحجيتها، ولهذا عمل الباحث على تحقيق هذه المَنْظُومَة المسماة بالبَيْقُونِيَّة، والتي اشتهرت رغم عدم المعرفة الواسعة والدقيقة لاسم ناظمها الصريح، ولا يوجد إسناد إلى ناظِمِها، وإنَّما يتم الإسناد إلى شُرَّاح البَيْقُونِيَّة.

ونظراً لمكانة هذا العلم الجليل آثر الباحث أن يكون بحثه لنيل درجة "الماجستير" في هذا العلم الشريف الذي رغَّبَت الشريعة في تعلمه والاجتهاد فيه، وجعلت للمصيب أجرين وللمخطئ أجراً واحداً، وقد انتشر هذا العلم وبرع في تدوينه علماء كبار مجتهدون، تنوعت مشاربهم واختلفت طرقهم، قاموا بتدوينه وحفظه، وإن المتصفح لكتب التراث يجد نفائس علمية تركها علماء أجِلاَّءُ أفنوا حياتهم في تحصيل العلم وتعليمه ونشره؛ لذا كان من الواجب على طلبة العلم الشرعي إخراج هذا التراث النفيس محققاً تحقيقاً علمياً جاداً إعلاءً لدين الله؛ ثم نشراً لهذا العلم وتقديراً لجهود علمائنا (رحمهم الله تعالى)؛ وليستفيد منه الناس عموماً، وطلبة العلم الشرعي خصوصاً.

ÖZET

Bu çalışma, "Câdelmevlâ Muhammed B. Ma`Dân El-Hâcirî'nin Ḥâşiye ʿale'l-Manẓûmeti'l-Beyḳūniyye's, Çalışma Ve Araştırmai "adlı el yazmasının incelenmesi ve araştırmasıdır. Bu konunun önemi ve seçilme nedenleri, bilim insanlarının bize miras bıraktığı eserlere hizmet etme ve onların çabalarını takdir etme niyetinden kaynaklanmaktadır. Aynı zamanda el-Baykunî'nin bilim dünyasındaki saygın konumunu vurgulama ve selef alimlerinin bize miras bıraktığı eserleri koruma, özellikle hadis alanında araştırmalar yapma kararlılığı ve ilgisi de önemlidir.

Araştırmacı, bu el yazmasını inceleme sürecinde analitik ve tanımlayıcı yöntemler kullanmıştır. Çalışma, bir giriş ve üç bölümden oluşmaktadır. Giriş bölümünde, konunun önemi ve seçilme nedenleri, araştırmanın hedefleri ve yöntemi, önceki çalışmalar ve araştırmanın yapısal düzenlemesi ele alınmıştır. Birinci bölümde, yazarın hayatı ve şerhçi Muhammed Câd el-Mevlâ b. Muaddan'ın el-Baykunî'nin eseri üzerine şerhi çevrilmiştir. İkinci bölümde, Muhammed Câd el-Mevlâ b. Muaddan'ın el-Baykunî'nin eserindeki terimler üzerine yaptığı şerh incelenmiştir. Üçüncü bölümde ise, el yazmasının incelenmesi ve metin çevirisi yer almaktadır. Sonrasında önemli sonuçlar ve öneriler sunulmuş ve bu el yazmasının önemi vurgulanmıştır. El-Baykunî'nin eseri, hadisçiler arasında büyük ilgi ve özen gören bir çalışmadır ve birçok uzman tarafından açıklama, düzenleme ve yorum yapılmıştır. Çünkü ifadeleri kolay anlaşılır, kavramları açıktır, yapıları akıcıdır, beyit sayısı azdır ve ifadeleri doğruluk ve uygunluk içermektedir, bu da onu kısa bir sürede öğrenilebilecek metinler arasında yapar. Hadis ilimlerinin öğrenilmesinde öğrencilere başlangıç seviyesinde önerilen en iyi metinlerden biridir.

Bu çalışma, yazarın hazırlama sürecindeki çabaların yanı sıra çalışmayı zenginleştiren ve destekleyen birçok dizin ve kaynağı içermektedir. Ayrıca, kaynaklar ve referanslar listesi de sunulmuştur.

Anahtar Kelimeler: Baykuniyya, Manzuma, Hâşiye al-Mawla, Aḥâdîth al-Nabawiyya, Al-Ḥadîth al-Ṣaḥîḥ.

ملخص الرسالة باللغة العربية

هذا البحث دراسة وتحقيق لمخطوط "حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري (ت:1228هـ) على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة"، وتكمن أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره في المشاركة في خدمة آثار العلماء التي ورثوها لنا، وفاءً لهم لما قدموه من جهود، وبيان المكانة العلمية المرموقة للبيقوني بين أهل العلم، وكذلك التوجه والإرادة للاشتغال بتحقيق المخطوطات من تراث السلف الصالح، وخاصة في مجال الحديث، وذلك حرصاً على نشر تراثهم، وإبراز مكانتهم العلمية في عهدهم ودورهم في تطور علومهم، وقد اعتمد الباحث في عمله أثناء تحقيق هذا المخطوط على المنهج التحليلي الوصفي، وعلى والمنهج الاستقرائي، واشتمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول، أما المقدمة ففيها: أهمية الموضوع وبواعث اختياره، وأهداف البحث ومنهجيته، والدراسات السابقة، وهيكلية البحث، ويتضمن الفصل الأول ترجمة لحياة المؤلف وشارح الحاشية محمد جاد المولى بن معدان على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، وجاء الفصل الثاني لدراسة حاشية محمد جاد المولى بن معدان على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في المصطلح، ويتضمن الفصل الثالث عملية التحقيق والنص المحَقَّق، ومن ثم أهم النتائج والتوصيات، وسعت الدراسة لبيان أهمية تحقيق هذا المخطوط، إذ تعتبر المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة عِنْدَ أهل الحديث على درجة كبيرة من الاهتمام والعناية بها والتعليق عليها، إذ أنَّ لَهَا شُرُوحًا كثيرة، واعتنى بها عدد من المختصين بهذا الشأن بالشرح والضبط والتَّعليق؛ وذلك لسهولة عباراتها، ويُسر ألفاظها، وعُذوبة تراكيبها، وقلة أبياتها، ووجَازةِ ألفاظها، مِمَّا يُسهل ويُيَسِر حفظها في وقت قصير، ومن أفضل المنظومات التي يمكن أن يبدأ بها طالب العِلم في دراسته لعلوم الحديث، إذ إنَّ لَهَا شُرُوحاً كثيرة، واعتنى بها عدد من المختصين بهذا الشأن بالشرح والضبط والتَّعليق، وقد خُتمت الرسالة

بخاتمة تضمنت الإشارة إلى جهود الباحث في إعداد هذه الدراسة علاوة على العديد من الفهارس التي تثري الدراسة وتغنيها، وكذلك قائمة بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: البَيْقُونية، المَنْظُومَةُ، حاشية المولى، الأحاديث النَّبوية، الحدِيثُ الصَّحِيحُ.

ABSTRACT

This research is a study and investigation of the manuscript "Footnote of Gad Al-Mawla Muhammad bin Ma'dan Al-Hajri (d.: 1228 AH) on the iconic system", and the importance of this topic and the reasons for choosing it to participate in the service of the effects of scientists that they inherited to us, in loyalty to them for their efforts, and the statement of the prestigious scientific position of Al-Bayquni among the people of knowledge, as well as the orientation and will to work in the realization of manuscripts from the heritage of the righteous predecessors, especially in the field of hadith, in order to spread their heritage, and highlight their scientific status in their era and their role in the development of their sciences, The researcher relied in his work during the realization of this manuscript on the descriptive analytical method, and on the inductive method, and the research included an introduction and three chapters, while the introduction is: the importance of the topic and the motives for its selection, the objectives of the research and its methodology, and previous studies.

The structure of the research, and the first chapter includes a translation of the life of the author and the commentator of the footnote Muhammad Gad Al-Mawla bin Ma'dan on the iconographic system, and the second chapter came to study the footnote of Muhammad Gad Al-Mawla bin Ma'dan on the iconic system in the term, and the third chapter includes the investigation process and the verified text, and then the most important results and recommendations, and the study sought to show the importance of achieving this manuscript, as the iconographic system when the people of hadith have a great degree of attention, care and comment on it, as it has many explanations, and took care of It has a number of specialists in this regard to explain, adjust and comment, due to the ease of its phrases, the ease of its words, the sweetness of its structures, the lack of its verses, and the brevity of its words, which facilitates and facilitates its memorization in a short time, and one of the best systems that a student of knowledge can start studying science Hadith, as it has many explanations, and a number of specialists in this regard took care of the explanation, control and commentary, and the thesis concluded with a conclusion that included a reference to

the efforts of the researcher in preparing this study in addition to many indexes that enrich and enrich the study, as well as a list of sources and references

Keywords: Al-Bayquniyya, The Poetic Compositio, Commentary by Jad al-Mawla, Prophetic Hadiths, Authentic Hadith.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	CÂDELMEVLÂ MUHAMMED B. MA`DÂN EL-HÂCİRÎ'NİN ḤÂŞİYE ʿALE'L-MANẒÛMETİ'L-BEYḲŪNİYYE'S, ÇALIŞMA VE ARAŞTIRMAİ
Tezin Yazarı	Adnan Safar Raheem AL-BAYATI
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	22.06.2023
Tezin Alanı	Temel İslam Bilimleri
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	253
Anahtar Kelimeler	Baykuniyya, Manzuma, Hâşiye al-Mawla, Aḥâdîth al- : .Nabawiyya, Al-Ḥadîth al-Ṣaḥîḥ

بيانات الرسالة للأرشفة (باللغة العربية)

عنوان الرسالة	حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة دراسةً وتحقيقاً.
اسم الباحث	عدنان سفر رحيم البياتي
اسم المشرف	د. محمد علي الاحمد
المرحلة الدراسية	الماجستير
تاريخ الرسالة	22.06.2023
تخصص الرسالة	العلوم الإسلامية الأساسية
مكان الرسالة	جامعة كارابوك–معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	253
الكلمات المفتاحية	البَيْقُونية، المَنْظُومَةُ، حاشية المولى، الأحاديث النَّبوية، الحدِيثُ الصَّحِيحُ

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Name of the Thesis	A FOOTNOTE TO JAD AL-MAWLA MUHAMMAD İBN MA'DAN AL-HAJRİ ON THE BAİQUONİAN SYSTEM.
Author of the Thesis	Adnan Safar Raheem AL-BAYATI
Advisor of the Thesis	Asisst. Prof. Dr. Mohamad Alı ALAHMAD
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	22.06.2023
Field of the Thesis	Basic Islamic sciences
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	253
Keywords	The iconography, the system, the entourage of the Lord, the prophetic hadiths, the correct Hadith

الاختصارات

الرمز	الكلمة
ص	صفحة
ت	توفي
د.ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان
د.ن	دون ناشر
ط	طبعة
هـ	التاريخ الهجري
م	التاريخ الميلادي
ج	عدد أجزاء الكتاب المرفقة به
جـ	الجزء الذي اقتبس منه الباحث المرفق به رقم الصفحة

أسباب اختيار الموضوع

وقع الاختيار على مخطوطة "حاشية محمد جاد المولى بن معدان على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة" لكي تكون موضوعاً للتحقيق وعنواناً للرسالة في مرحلة الماجستير، ولعل من أهم الأسباب والدوافع التي جعلت الباحث يُقْدِمُ على تحقيق هذا المخطوط، ما يأتي:

1- الأهمية العظيمة للسنة النبوية الشريفة، والمصدر المعتمد بعد كتاب الله تعالى، وكذلك لشرف علمِ الحديث وأهلهِ.

2- الرغبة في المشاركة في إحياء التراث الإسلامي، ونفض الغبار عن درره الثمينة، مع الرغبة في اكتساب الخبرة في تحقيق المخطوطات، وإن هذا المخطوط لازال لم تتناقله أقلام المحققين .

3- لم يحظ هذا الموضوع فيما اطلع عليه الباحث بدراسة علمية مستقلة، ولذلك يُتوقع أن يقدم الباحث إلى المكتبة الإسلامية إضافةً، ولو يسيرةً في هذا المجال.

أهمية الموضوع

1- تكمنُ أهمية هذا المخطوط "حاشية محمد جاد المولى بن معدان الحاجري على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة" وقيمته العلمية، منْ حيث أنهُ اشتمل على اثنين وثلاثين نوعاً من أنواع علوم الحديث.

2- يستعرض هذا المخطوط المستوى العلمي الذي تم التوصل إليه في علم مصطلح الحديث خلال القرن السابع الهجري، ويبرز الإبداع الذي أبدعه أهل تلك الفترة في نقل هذا العلم من خلال وسائل متعددة.

3- يسعى الباحث مِن تحقيق هذا المخطوط الى الربط بين عمل "محمد جاد المولى بن معدان الحاجري" وبين مخطوطة الأصلية التي هي المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة لعمر البَيْقُونِيَّ.

4- تعودُ أهمية مخطوط "حاشية جاد المولى على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة" إلى كونه مختصراً ومهذباً، ولأنه من أحد المصادر القوية الهامة في علوم الحديث، وهو من المصادر الواجب اقتناؤها، خاصةً لمن أراد دراسة منظومات الحديث، وبالأخص لمن هو على دراية بتخريج وتوثيق الروايات الحديثية وغيرها، حتى يكتمل له النفع الكامل منها بعد تهذيبها وتنقيحها.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعريف بمحمد بن معدان الحاجري وحاشيته، وبيان أهمية الحاشية، لإظهار مكانتها العلمية اللائقة بها.

2- إبراز القيمة العلمية الكبيرة لهذه الحاشية كونها غير محققة، إذ إن لها نسخاً متعددة بين يديّ الباحث (ثَلاثُ نُسَخٍ) منها، والإسهام في نشر تراث الأمة العظيم المبارك، باستخراجها وعمل دراسة عنها

3- الوقوف على أبرز معالم منهج ابن معدان في حاشيته على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في المصطلح.

4- يُعزى إلى الاطلاع على الأدبيات المتخصصة في هذا العلم أهمية كبيرة. فالباحث يمكنه من خلال هذا الاطلاع استكشاف مجموعة واسعة من الكتب والمصادر المصنفة في مجاله، وهذا يسمح له بتطوير منهجه البحثي وإعداد كتابه بما يتوافق مع المعايير العلمية الحديثة، وبالتالي يمكنه تقديم هذه المعرفة بسهولة ووضوح للقراء.

5- الوفاء للعلماء الأجلاء أصحاب الكفاءة العلمية، أمثال محمد بن معدان (رحمه الله)، لذلك جاء هذا العمل تقديراً لجهوده، وإحياءً لأسمه وتراثه، حتى يبقى في عداد المؤلفين البارزين في مجال علم الحديث وغيره.

6- السعي لخدمة الحديث النبوي الشريف والبحث فيه والكتابة من أجل رفده وتعزيز مسائله.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في النقاط الآتية:

لم توجد دراسة جديدة للحديث عن شرح محمد بن معدان الحاجري (رحمه الله)، على البيقونية.

التعرف على طريقة معالجة محمد بن معدان الحاجري (رحمه الله) لشرح البيقونية.

عدم توفر الدراسات الحديثة عن هذا الموضوع، وذلك فإن هذه المشكلة تواجه الباحث الذي أراد أن يبرز هذا المخطوط

الدراسات السابقة كلها لم تتطرق الى شرح محمد بن معدان الحاجري (رحمه الله) والى حاشيته، ولهذا فإن هذه المشكلة تحتاج الى العلاج فجاءت هذه الدراسة لتعالجها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف عِدة من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ما أهمية تلك الألفاظ والمصطلحات التي استخدمها الناظم والشارح في المنظومة؟.

هل المَنْظُومَة البيقونية جَمعَت أَنْوَاعِ الحَدِيثِ وأقسامِهِ؟

ما هو دور الناظم والشارح جاد المولى الحاجري في المَنْظُومَة؟، وما سبب كتابته لها على شكل أرجوزة؟

حدود البحث

حدود البحث الموضوعية تدورُ حول دراسة حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري على المنظومة البيقونية، دون شروح البيقونية الأخرى، واما الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري على المنظومة البيقونية، المخطوطة المحفوظة في مكتبة مكة للمخطوطات، وفي مكتبة أبي العباس المرسي في الاسكندرية، وفي مكتبة المشتري بن عبدالعزيز خليل، دون غيرها من المكتبات، واما الحدود الزمانية: فقد تنصب هذه الدراسة على القرن الثاني عشر الهجري، (1229هـ – 1814م) الذي عاش فيه مؤلف هذه المخطوطة، وعلى مخطوطته في هذا الزمان. .

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في تحقيقه لهذه المخطوطة على مناهج ثلاثةٍ:

المنهج التاريخي: ومنه يستمد الباحث المعلومات التاريخية من المصادر التي اعتمد عليها المخطوط في التحقيق، والمنهج الوصفي: لأن الباحث يصِفُ هذا المخطوط، ويتحدث عنه، ويعالجه منْ جوانبه المختلفة، وكذلك المنهج الاستقرائي: وفيه يستقرأ الباحثُ المعلومات التي ورد في هذا المخطوط، ويحللها، ويستنتجُ منها النتائج والخلاصات التي توصلت إليها الدراسة.

عمل الباحث في المخطوط دراسةً وتحقيقاً.

أ– القسم الأول: قسم الدراسة:

1– دراسة شاملة عن المؤلف محمد بن معدان الحاجري (رحمه الله).

2– دراسة عن حاشيته.

3- تسليط الضوء أكثر على الحاشية وعلى الشيخ محمد بن معدان لأنهما المعنيان بالدراسة.

ب- القسم الثاني: القسم التحقيقي ويشمل الالتزام والتعهد بما يأتي:

1- نسخ المخطوط من نسخة الأصل وهي نسخة مكية في مكة المكرمة وهي التي اعتمدها الباحث، وهي مخطوطة من مخطوطات القرن الثاني عشر الهجري وهي الأقدم إذ إن تاريخ نسخها يعود إلى سنة (1269هـ)، ويبلغ عدد لوحاتها (38) لوحة وعدد أسطرها (25)، ورقم خزنها (97)، وقد رُمز لها بالرمز (أ).

أما النسخة الثانية (ب) فهي نسخة مكتبة أبي العباس المرسي-الإسكندرية، إذ إن تاريخ نسخها يعود لسنة (1410هـ)، ويبلغ عدد لوحاتها (41) لوحة وعدد أسطرها (25)، ورقم خزنها (178).

أما النسخة الثالثة (ج) فهي نسخة مكتبة مشتري بن عبد العزيز خليل، إذ إن تاريخ نسخها يعود لسنة (1331هـ) ويبلغ عدد لوحاتها (35) لوحة وعدد أسطرها (27)، ورقم خزنها (28).

2- مقابلة النسخة المخطوطة (أ) مع النسختين الأُخرَيَيْنِ واللتين حصل الباحث عليهما، ورمز لها بالرمز (ب) و (ج).

3- تفسير الكلمات الغريبة من خلال المعاجم اللغوية، والمعاجم والمؤلفات الأُخرى المختصة.

4- فيما يتعلق بالاستشهاد بالمصادر والمراجع، يجب على الباحث أن يُشير إلى المصدر أو المرجع في الحاشية لأول مرة من خلال تقديم جميع تفاصيل المصدر أو المرجع بالكامل، وتشمل هذه التفاصيل اللقب، واسم المؤلف، وعنوان الكتاب، والمحقق أو الشارح إن وجد، وبلد النشر، ودار

النشر، ورقم الطبعة، وتاريخ الطبعة، والجزء والصفحة. وفي الاستشهادات اللاحقة، يكتفي الباحث بذكر اسم الكتاب والمؤلف، والجزء والصفحة دون الحاجة إلى تكرار المعلومات الكاملة. وفي حالة تكرر ذكر المرجع في الهوامش في الصفحة ذاتها مرتين على التوالي يكتب في المرة الثانية اسم المؤلف متبوعاً بـ (المرجع/ المصدر السابق)، متبوعاً بالجزء والصفحة، وفي المرة الثالثة يشار إليه باستخدام كلمة (المرجع نفسه). أما إذا رجع إلى المرجع نفسه في الصفحة التالية فإنه يشير إليه بـ: اسم المؤلف، متبوعاً باسم الكتاب، والجزء والصفحة.

5- التعريف بالمواضع والأماكن الغريبة والمشهورة، وبيان تسميتها، وفي أي دولة تقع في الوقت الحاضر.

6- في حال الاقتباس الحرفي، وضع الباحث النص بين علامتي تنصيص، أما في حالة الاختصار أو الاقتباس بالمعنى، فلا تستخدم علامات التنصيص ويشار لذلك في الحاشية بلفظ " ينظر ".

الدراسات السابقة

لم أطّلع على دراسة مستقلّة تشير إلى دراسة حاشية على المنظومة البيقونية لجاد المولى، محمد بن معدان، الحاجري (ت 1229 هـ)،

نظر الباحث في الدراسات والمراجع الحديثة في الكتب العلمية وفي المجلات وفي الدوريات، وتتبع الامرَ وبحث بشكلٍ دقيق، لم يجد دراسة حديثة اكاديميةً، او كتابً رصيناً مؤلفاً عن حاشية جاد المولى، محمد بن معدان، الحاجري، إنما وجد عن البيقونيةِ نفسها، ولذلك لا توجد دراسات حديثة ماجستير او دكتوراه عن الشارح جاد المولى، محمد بن معدان، الحاجري، ولكن وجدَ بعض الدراسات حول المنظومة البيقونية نفسها ومن هذه الدراسات:

دراسة يوسف بن جودة الداودي (1436 هـ) بعنوان (شرح المنظومة البيقونية)، وهو كتاب مستلة من حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، وسَلك المؤلف في شرح هذه المنظومة المباركة سبيل من قال: "لا خَيرَ في حَشوِ الكَلامِ إذا اهتَدَيتَ إلى عُيونِه"؛ فجعل الشَّرح بألخص عِبَارة، وقسم أنواع الحديث من حيث الاعتبارات إلى أقسام ثلاثة، ورسم له الخرائط الذهنية، ثم شرح بالتَّحقيق كُلّ نوع من أنواع الحديث المذكورة في المنظومة، وبَيَّن مُراد النَّاظم منها.

ولذلك هذا لا يعني الباحث؛ لأنه يتكلم عن البيقونية وليس عن الحاشية، وكلامه عن البيقونية يفيدنا ويقدم لنا معلومات عن الناظم من حيث اسمه ونسبه ووفاته، واستفاد منه الباحث في الدراسة، وغير ذلك لا يوجد دراسات.

الفصل الأول: ترجمة حياة المؤلف والشارح لحاشية محمد جاد المولى بن معدان على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة

المبحث الأول: ترجمة حياة المؤلف (ناظم البَيْقُونِيَّة)

ليس للإمام البيقوني (رحمه الله) ترجمة يمكن الاعتماد عليها للنعرف عليه، ولا يكاد يُعرف عنه إلا ما ذكره بعض أهل الترجمات عنه:

- قال الزرقاني [1] (رحمه الله): " ولم أقف له على اسم، ولا ترجمة له"[2].
- قال الشيخ عطية الأجهوري [3] (رحمه الله): " وجد بهامش نسخة عليها خط الناظم ما نصه: واسمه الشيخ: عمر ابن الشيخ محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي"[4].

المطلب الأول: حياة الإمام (البيقوني)

بناء على ما سبق ذكره من أقوال أهل العلم، فإنه لا يُعرف للعلامة البيقوني ترجمة مطولة عن حياته، وشيوخه، وتلاميذه، وغير ذلك كما ذكر كثير من شراح البَيْقُونِيَّة الذين كانوا قريبي العهد بالعلامة البيقوني، لكن يمكن أن يُقال أنَّ للعلامة ترجمة قصيرة تعرف بها حياته الشخصية والعلمية.

أولاً: اسمه وكنيته ولقبه

([1]) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي، خاتمة المحدثين بالديار المصرية. مولده ووفاته بالقاهرة، من كتبه: تلخيص المقاصد الحسنة في الحديث، وشرح البيقونية في المصطلح توفي سنة 1122 هـ..

([2]) محمد الزرقاني، (ت: 1122هـ)، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، تحقيق: صلاح محمد عويضة، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1425هـ – 2004م)، ص96.

([3]) هو عطية الله بن عطية البرهاني الشافعيّ: فقيه، فاضل، ضرير، من أهل أجهور من مصر، من كتبه: حاشية على شرح البيقونية، وتوفي بالقاهرة سنة 1190هـ. محمد خليل الحسيني، (ت: 1206هـ)، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، (د.م، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط3، 1408هـ)، جـ3، ص265.

([4]) عطية الله بن عطية الأجهوري، (ت: 1190 هـ)، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 2006م)، ص6.

اسمه:

هو الشيخ العلامة عمر وقيل: طه [1] ابن الشيخ محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي الشافعي [2].

نسبه ومذهبه:

قيل: أنه من بلدة دمشق، وان أصله يتوقع من أذربيجان –كما ذكر ذلك الشيخ بدر الدين الحسني– لكنه (هو أو آباؤه وأجداده) ممن سكن دمشق فنسب إليها [3]، والظاهر أنه شافعي المذهب [4].

ثانياً: الولادة والنشأة والوفاة

لم يعرف على وجه التحديد تاريخ ميلاده، ولكن أجمع أكثر المترجمون له على أنه توفي (رحمه الله) سنة (1080هـ نحو 1669م) [5].

المطلب الثاني: حياته العلمية

أولاً: شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته:

بعد بحثٍ طويل تبين للباحث أنه لا يوجد للعلامة البيقوني ترجمة مفصله عن حياته او سيرته الشخصية، وشيوخه الذي أخذ منهم، وكذلك تلاميذه الذي أخذوا عنه، ونحو ذلك كما أفاد بذلك جمع من الشراح ممن كانوا قريبي العهد بالناظم.

([1]) عمر كحالة، **معجم المؤلفين**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د. ت)، جـ 12، ص40، الزركلي، **الأعلام**، جـ 5، ص64.

([2]) يوسف بن إليان ، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، (مصر، مطبعة سركيس، 1346هـ – 1928م)، ص619، ومحمد بدر الدين الحسني، **الدرر البهيّة في شرح المنظومة البيقونيّة في مصطلح الحديث**، (د.م، دار سعد الدين، 2008م)، ص15.

([3]) الحسني، المرجع السابق، ص15.

([4]) يَحيَى بن عَلي الحَجُورِي، (ت: 1250هـ)، **الدرر النقية في شرح المنظومة البيقونية**، (صنعاء، دار ابن القيم، 2007م)، ص5.

([5]) كحالة، **معجم المؤلفين**، جـ 5، ص44، وعبد الرحمن بن زيدان: تحقيق: حسن وزاني، **معجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلويين**، (د.م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2009م)، ص144.

ثانياً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

تتجلى مكانته العلمية مما ذكر من مؤلفاته (رحمه الله)، والتي ذكرها الزركلي:

1- **المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في مصطلح الحديث** [1]: وهو كتابنا هذا، ولقد حازت المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة عِنْدَ أهل الحديث أهميةً بالغة، إذ إنَّ لَهَا شُرُوحاً كثيرة، واعتنى بها عدد من الأفاضل المختصين بهذا الشأن بالشرح والضبط والتَّعليق، فكان من أشهر تلك الشروح على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة:

أ- تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر، لأحمد بن محمد الحموي (ت 1098هـ) [2].

ب- شرح منظومة البَيْقُوني، لمحمد بن أحمد البديري الدُّميَاطِي (ت 1140هـ) [3].

ت- شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، لحسن بن غالي الأزهري الجداوي (ت 1202هـ) [4].

ث- شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، لمحمد بن عبد الباقي الزّرقاني (ت 1122 هـ) [5].

ج- الكواكب النُّورانية على البَيْقُونِيَّة، لعبد الله بن علي الدمليجي (ت 1234هـ) [6].

ح- لطائف منح المغيث في مصطلح البَيْقُونِي، لمحمد بن عثمان الميرغني المكي الحنفي (ت: 1268 هـ) [7].

([1]) الداودي، **شرح المنظومة البيقونية**، ص7-9.

([2]) إسماعيل باشا بن محمد البابانى، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية (إستانبول، 1951م)، أعادت طبعه (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت)، جـ 5، ص300.

([3]) محمد عَبْد الحَيّ الكتاني، **فهرس الفهارس**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، طبعة دار الغرب الإسلامي، 1982م)، جـ 1، ص 216 – 218.

([4]) البابانى، **هدية العارفين**، جـ 5، ص300.

([5]) **خزانة التراث**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المكتبة الشاملة: الرقم التسلسلي: (3126).

([6]) مؤسسة آل البيت، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، (د.م، مآب مؤسسة آل البيت، د.ت)، جـ 2، ص1320.

([7]) مؤسسة آل البيت، المرجع السابق، جـ 2، ص1235-1336.

خ- البهجة الوضية شرح متن البَيْقُونِيَّة، لمحمود عبد الدائم الشهير بنشابة (ت: 1308هـ)، طبع سنة (1328 هـ).

د- الدرة البهية في شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، شرح الشيخ محمد بدر الدين بن يوسف المدني الدمشقي المتوفي سنة (1354 هـ) منه نسخة في الخزانة العامة في الرباط [1].

ذ- التَّقْرِيرَات السَّنية شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في مصطلح الحديث، لحسن المشاط المالكي (ت: 1399 هـ)، طبع شرحه في جدة عام 1392 هـ، وطبع أيضاً في دار الكتاب العربي ببيروت عام 1417 هـ، وطبع طبعات أخرى غير هاتين الطبعتين [2].

ر- الثمرات الجنية شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، طبعته دار العاصمة للنشر والتوزيع في الرياض ط 1 سنة (1417 هـ).

ز- شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، (ت: 1421 هـ)، وطبع شرحه بالقاهرة عام 1415 هـ [3].

2- فتح القادر المغيث في علم الحديث [4].

ولا يُعْلَم له مؤلفات إلا هذان الكتابان، حيث نَشَر اللهُ عِلْمَهُ بين النَّاس واستفاد منه الكبير والصغير والقاصي والداني؛ فإنَّه بذلك أشبه بالسلف رضوان الله عليهم قَدَراً؛ فإنَّ أَئِمَّةَ السَّلفِ (رضوان الله عليهم) كانوا أكثر علماً وأقلّ كلاماً، وأكبر نفعاً، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ (رحمه الله): "وانظر إلى أَكَابِر

([1]) منها صورة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (6439 ف).

([2]) الداودي، **شرح المنظومة البيقونية**، ص8.

([3]) الداودي، المرجع السابق، ص9.

([4]) الزركلي، **الأعلام**، 64/5.

الصَّحابة وعُلَمَائِهِم كأَبِي بَكْرٍ، وعُمَرَ، ومُعَاذٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ، وزَيدِ بنِ ثَابِتٍ (رضي الله عنهم) كيف كَانَ كلامهم أَقلّ من كَلامِ ابنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنه) وهُم أَعْلمُ منه، كذلك كلام التَّابعين أكثر من الصَّحابة والصَّحابة أعلم منهم؛ فليس العِلم بكثرة الرِّواية ولا بكثرةِ المقال؛ ولَكِنَّهُ نُور يقْذِفُه اللهُ في قَلْبِ العبد المؤمن فَيَفْهَم بِهِ الْحَقَّ، ويُمَيِّز به بَيْنَهُ وبَيْنَ البَاطل، ويُعبر عَنْ ذَلك بِعِبَاراتٍ وَجِيزةٍ مُحَصلة للمقَاصِد"[1].

المبحث الثاني: ترجمة الشارح للمنْظُومَة (منظومة جاد المولى الحاجري)

المطلب الأول: حياة الشارح الشخصية

أولاً: اسمه وكنيته ولقبه:

العالم المجيد والكامل المفيد، مُحَمَّد بن معدان الْمَعْرُوف بجاد الْمولى الحاجري[2]، من فقهاء الشَّافِعِية[3].

ثانياً: ولادته ونشأته:

ولِدَ الحاجري في مصر سنة 1190هـ [4]، ونشأ في بيت كان مشتغلاً بعلم الحديث، وجاور الأزهر وحضر دروس أشياخ الوقت من أهل عصره [5]، حتى أصبح خطيباً للجامع الأزهر، وخطب بجامع

([1]) عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي، (ت: 795هـ)، **فضل علم السلف على علم الخلف**، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، (الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1425 هـ - 2004 م)، ص21.

([2]) إسماعيل باشا بن محمد البابانى، **إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق: محمد بالتقايا والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1367هـ)، جـ 2، ص391، البابانى، **هدية العارفين**، جـ 2، ص357.

([3]) الزركلي، **الأعلام**، جـ 7، ص105.

([4]) البابانى، هدية العارفين، جـ 7، ص105، كحالة، **معجم المؤلفين**، جـ 12، ص40.

([5]) سركيس، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، جـ 2، ص669.

عمرو بن العاص بمصر العتيقة يوم الاستسقاء عندما قصرت زيادة النيل في سنة 1223هـ، وتأخر في الزيادة عن أوانه [1].

ولما حضر محمد باشا خسرو [2] إلى مصر وصلى صلاة الجمعة بالأزهر في سنة 1217هـ، خلع عليه بعد الصلاة فروة سمور فكان يخرجها من الخزانة ويلبسها وقت خطبة الجمعة والأعياد [3].

المطلب الثاني: حياته العلمية

أولاً: شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته:

ولد جاد الْمولى الحاجري في مدينة القاهرة في مصر، وفيها بدأ طلب العلم والتحصيل، فأخذ عن بعض العلماء المشهورين فيها، فقد أخذ الحديث عن الشيخ عبد الله الشرقاوي [4] وجالسه، فحضر دروسه ومجالس أذكاره، وتلقى عنه الطريقة الخلوتية[1] [2].

([1]) عبد الرزاق بن حسن البيطار، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تحقيق: محمد بهجة البيطار، (بيروت، دار صادر، ط2، 1413هـ - 1993م)، ص1261.

([2]) هو محمد خسرو ربيب كچك حسين پاشا، كان قپودان پاشا العثماني أي (أمير البحار)، ورجل دولة بلغ منصب الصدر الأعظم في مرحلة متأخرة من حياته العملية، شغل مناصب إدارية هامة في مكافحة أمراء الحرب الإقليميين، مثل محمد علي پاشا، وفي إصلاح الجيش، وإصلاح الزي العثماني، وتوفي عام 1855م، فيصل حبطوش خوت أبزاخ، **الشراكسة ومنصب رئاسة الوزراء (الصدارة العظمى) في تركيا العثمانية والحديثة**، (عمان، مجلة نارت، الجمعية الخيرية الشركسية، العدد 87، د.ت)، ص28–33.

([3]) البيطار، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، ص1261، سركيس، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، جـ 2، ص669.

([4]) عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي، أحد مشايخ الأزهر الشريف في القرن الثالث عشر الهجري، وتولى مشيخته عام 1208هـ، أخذ عن أحمد بن عبد الفتاح الملوي، وتتلمذ على يده الشيخ جاد المولى الحاجري وغيره، من مؤلفاته: "التحفة البهية في طبقات الشافعية"، وتوفي سنة 1227 هـ. عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، (ت: 1237هـ)، **التاريخ المسمى عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، (مصر، المطبعة العامرة الشرفية، 1904م)، جـ 4، ص170-174.

تلاميذه

لقد كان جاد الْمولى الحاجري (رحمه الله) ذا ثقافة حديثية عالية، إذ كان واسع الرواية جيد الحفظ، بصيراً بطرق الحديث ورجاله، بلغ في ذلك شأناً بعيداً، واهتم (رحمه الله) في عصره بالحديث فقصده لأجل ذلك ولغيره، وجاء من الناس من أقطار العالم الإسلامي للسماع عليه والأخذ عنه الجم الغفير والعدد الكثير، ومن أشهر من استفاد وسمع منه الشيخ جاد الْمولى الحاجري (رحمه الله).

مؤلفاته:

وقد تتبع الباحث مؤلفاته في بحثه الموسع عن ترجمته، ونقولات العلماء عن هذه المؤلفات، وما وصلنا منها، وذكر غير واحد ممن ترجم له أن له عدة مصنفات، وترك المؤلف (رحمه الله) آثاراً من مؤلفاته الخطية تشهد له بغزارة العلم وسعة الاطلاع في الحديث ومصطلحه والأسانيد والتاريخ والطبقات، وبعض المؤلفات ذكرت فقط أسماء أعماله الشهيرة دون تفصيل كامل، ونتيجة لمراجعة الباحث الأدبية، سيكتفي هنا بذكر أسماء هذه المؤلفات فقط:

- أولاً: شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في مصطلح الحديث [3] وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
- ثانياً: الكواكب الزهرية في الخطب الأزهرية [1].

([1]) أحد الطرق الصوفية نسبة إلى محمد بن أحمد بن محمد كريم الدين الخلوتي، وهو من أئمة الصوفية في خراسان في القرن العاشر الهجري. والخلوتي ـ نسبة إلى الخلوة الصوفية، وأبرز الشخصيات في هذه الطريقة: إسماعيل حقي البروسوي، فروعها في مصر الحافظية، وشيخها: أحمد أبو الفتيان الحفني، فروعها في تركيا: الاغتباشية. إسماعيل حقي البروسوي، (ت: 1127 هـ)، **تمام الفيض في باب الرجال (رجال ومشايخ الطريقة الجلوتية)**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، (بيروت، د. ن، 2010م)، ص5.

([2]) سركيس، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، جـ 2، ص669.

([3]) الزركلي، **الأعلام**، جـ 7، ص105.

- ثالثاً: حاشية جاد المولى على الرسالة السمرقندية [2]
- رابعاً: وله مجموعة من «الخطب المنبرية»، طبعت [3].

ثانياً: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

الشيخ جاد الْمولى الحاجري هو شخصية علمية بارزة تميزت بمكانة عالية في العلوم الدينية. وقد برز بفضل معرفته العميقة في مجالات متعددة، خصوصاً في علم الحديث. وقد حظي بإعجاب وتقدير العلماء الكثيرون الذين أشادوا بقدراته الاستثنائية في فهم وتفسير العلوم الدينية. إنه إمام حقاً يفوق أقرانه ويتمتع بسمعة مرموقة في العالم الديني."[4] وذكر الزركلي في الأعلام بأن: "محمد الحاجري، الشهير بجاد المولى: عالم بالحديث، وهو من الفقهاء الشافعية"[5].

ثالثاً: وفاته:

وقد اتفقت أكثر مصادر ترجمته على أنه توفي في ذي الحجة سنة (1228هـ - 1813م) [6] وقد ناهز عمره الأربعين [7].

وقيل: "توفي سنة 1229 تسع وعشرين ومائتين وألف" [1].

([1]) البابانى، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، جـ 2، ص357.

([2]) **خزانة التراث**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المكتبة الشاملة، الرقم التسلسلي: (55449).

([3]) عبد الستار بن عبد الوهاب البكري، **فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي**، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (د.م، د.ن، د.ت)، ص1664.

([4]) كحالة، **معجم المؤلفين**، جـ 12، ص40.

([5]) الزركلي، **الأعلام**، جـ 7، ص105.

([6]) علي بن محمد عمران، **العلماء الذين لم يتجاوزوا سن الأشد**، (د.م، دار العاصمة، 1998م)، ص197.

([7]) كحالة، **معجم المؤلفين**، جـ 12، ص40.

الفصل الثاني: دراسة حاشية محمد جاد المولى بن معدان الحاجري على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة

المبحث الأول: دراسة حاشية محمد جاد المولى على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة

المطلب الأول: توثيق الكتاب ونسبته لمؤلفه

لم يقع الخلاف حول الاسم العلمي للكتاب، إذ جاء في خزانة التراث: "**شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في مصطلح الحديث**" للمؤلف: محمد بن معدان، جاد المولى، الشهير: بالحاجري، المتوفى: سنة 1228هـ، (ثمانية وعشرين ومائتين وألف من الهجرة)، أوله: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ رَبّ يَسّرْ وَلَا تُعَسّر يا كَرِيمْ، نحمدك اللهم حمداً يوافي نعمك العديدة، ونشكرك شكراً يدافع نقمك ويكافئ من كرمك مزيده، ونصلي ونسلم على من توليت نصره وتأييده، وعلى آله وأصحابه السالكين لكل طريق حميدة، وبعد... الخ)"

وآخره: (... قد وافق الفراغ من ترقيم هذه النسخة الشريفة يوم الاثنين بعد الظهر، أول شهر رجب الذي هو من شهور سنة ألف ومائتين وتسع وستين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة، وأكمل التحية، وقد كتبه أقل الورى، وتراب أقدام الفقراء، عبد الرحمن بن محمد الفارسي لشيخه وسيده الشيخ أحمد بن المرحوم الشيخ محمد الدمياطي مفتي الشافعية في مكة المحمية متعنا الله بحياته، والمسلمين بحرمة سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، آمين يا رب العالمين).

توثيق نسبة الكتاب:

من بين المسائل المهمة التي يجب على المحقق التحقق منها، تأكيد نسبة الكتاب إلى مؤلفه. يشكل هذا التحقق جزءًا أساسيًا من عملية البحث والتحقيق في الكتب والمخطوطات. وقد تمت مراجعة

([1]) البكري، **فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي**، ص1664.

وتحليل حالة مثل كتاب "إعراب القرآن" المنسوب للزجاج (ت: 311هـ) من قبل الأستاذ المحقق أحمد راتب النفاخ، الذي قام بالتحقق والتأكد من نسبة هذا الكتاب بدقة إلى مؤلفه الحقيقي، أبي الحسين جامع العلوم" [1].

وقد اعتمد الباحث في تأكيد نسبة الكتاب للحاجري على ما يأتي:

1- أن القدماء ذكروا الحاجري وترجموا له، ونسبوه الكتاب إليه، مثل:

- الأعلام للزركلي: جـ 7، ص105.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للبابابي: جـ 2، ص357.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ص40.

2- وفي حواشي بعض الكتب والنسخ المخطوطة وتعليقاتها إشارات تثبت نسبة الكتاب إلى الحاجري، فقد جاء في "معرفة علوم الحديث" للحكيم النيسابوري: ص24.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في التأليف

من المسائل البارزة التي يجب على الباحث التحقق منها هي نسبة الكتب إلى مؤلفيها. يعتبر هذا التحقق من الأمور الأساسية في عملية البحث والتحقيق في مجال علوم الكتب والمخطوطات. وفي سياق هذا البحث، لم يتوقف الباحث عند كتب الفهارس أو التراجم التي توضح منهج العالم المؤلف "جاد المولى الحاجري". بالإضافة إلى ذلك، لم ترد معلومات تفصيلية تشير إلى منهجيته في تأليف كتابه "شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث". من الممكن أن يساعد تحقيق المخطوط في الكشف عن منهج العالم المؤلف في هذا السياق:

([1]) مقالته بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق 1973 م.

- تم وضع الكلمات داخل القوسين (قوله) في النص، ولكن لا يمكن تأكيد ما إذا كان هذا التمييز من عمل المؤلف أم من عمل النساخ.
- المنهج الذي تبناه المؤلف في شرح كتابه يعتمد على انتقاء بعض الكلمات أو العبارات لشرحها أو التعليق عليها.
- يقوم المؤلف أحيانًا بتوضيح كلام الإمام مباشرة دون الرجوع إلى كلام آخر.
- يستخدم المؤلف الرموز والاختصارات لتمثيل العبارات والمصطلحات، ويشير إلى الإمام البيقوني باسم (الناظم) وغيره من الرموز.
- المؤلف يستدل غالبًا بالآيات القرآنية، ويقتصر على ذكر موطن الشاهد منها.
- فيما يتعلق بالاستدلال بالأحاديث، يذكر المؤلف الحديث مع ذكر رواته، وأحيانًا يورد جزءًا من الحديث.
- يستشهد المؤلف بأقوال العلماء في مختلف العلوم، ويمكن أن يقتبس معانيهم بالمعنى أو بالنص.
- يرجح المؤلف بعض الآراء ويعبر عنها بعبارة مثل "والصواب هو".
- يعتمد المؤلف أحيانًا على الآراء اللغوية في عملية الترجيح.
- يستخدم المؤلف مصادر متعددة في عمله، ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى أربعة أقسام مختلفة.
- **القسم الأول**: الذي صرح فيه باسم المؤلف والكتاب، ومن شواهده: "قال الزركشي في النكت"، و"ابن الجوزي في الموضوعات"، وغير ذلك.

- **القسم الثاني**: صرح باسم المؤلف فقط، ومن شواهده: "قال ابن الصلاح"، "قال العراقي"، "قال الخطيب"، وغير ذلك.
- **القسم الثالث**: صرح باسم المصدر فقط، ومن شواهده: انتهى ملخصاً من الحموي والزرقاني وحاشيته.
- **القسم الرابع**: أغفل فيه ذكر مصادره، ومن الشواهد على الأقوال التي لم يذكر مصادرها: قوله: "قال غيره"، "قال الأكثرون".

1- استعمال المؤلف " **محمد بن معدان جاد المولى الحاجري**" الكثير من المصادر في شرحه للكتاب " **شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في مصطلح الحديث**"، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

- **النوع الأول: مصادره في علوم الحديث والمصطلح، منها:**
  - معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح، (ت: 643هـ).
  - ألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، لزين الدين العراقي، (ت: 806هـ).
  - النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر العسقلاني، (ت: 852هـ).
  - الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسرخسي، (ت:902 هـ).
  - اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، للمناوي، (ت: 1031هـ).

- **النوع الثاني: مصادر متنوعة أخرى، منها:**
  - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لابن حامد التهانوي، (ت: 1158هـ).
  - كتاب التعريفات، للجرجاني، (ت: 816هـ).

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، (ت: 748هـ).
- معجم لسان العرب، لابن منظور، (ت: 711هـ).
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، (ت: 817هـ).
- الأعلام، للزركلي، (ت: 1396هـ).

المطلب الثالث: موقع المخطوط في السياق العلمي، ووجهة نظر المؤلف ورأيه في المخطوط والمقارنة مع ما سبقه:

أولاً: حالة المخطوط من حيث المميزات والأخطاء من الناحية العلمية.

1- من أهم مميزات المنْظُومَة:

استفاد الناظم من مادته العلمية التي نظمها من مقدمة ابن الصلاح، كما أظهر ذلك بوضوح أمام أهل العلم. ولم يقم المؤلف بشمول جميع جوانب علم الحديث، بل اختار بعضها وتجنب البعض الآخر. واقتصر المؤلف على استخدام المصطلحات الشائعة والمألوفة بين طلاب العلم، وتضمنت المنظومة بعض مصطلحات أهل الحديث بمقدار مناسب، وتتابع كثير من أهل العلم في خدمتها شرحاً وتعليقاً واستدراكاً وتهذيباً ودراسةً وتحقيقاً، وقد اختتم الناظم منظومته بأقبح أنواع الضعيف، وأسوء أنواع علوم الحديث وهو "الحديث الموضوع"، وهذا من حسن الختام، ويرى الباحث أنَّ ما تميزت بها هذه المنْظُومَة هي معرفة اثنين وثلاثين نوعاً من أنواع علوم الحديث، ومعرفة صحيح الحديثِ مِنْ سقيمهِ، ودرجة قبول الراوي والمروي، وكذلك معرفة أصول الحديث والضوابط المتعلقة به.

2-هل جمع المؤلف كل أنواع علوم الحديث في هذا المخطوط؟

يقول الناظم في أرجوزيته:

وَذِي مِنَ أَقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ

إذ إن البيقوني رحمه الله قَدْ أَتَى فِي نَظْمِه هَذَا بِكُلِّ نَوعٍ مِنْ أَنواع الحديث التي خصها بالنَّظم، مِنْ حَيثُ تعريفه الاصطلاحي الَّذِي يُمَيِّزُهِ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَنواع الحديثِ؛ حَتَّى لا تتداخل الأسماء ولا تَشْتَبِه الاصطلاحاتُ بِبَعْضِها؛ فطالب العِلم يأمَنَ بذَلِكَ مِنَ خَلْطِ المصطلحات لأنواع علوم الحديث؛ وإن النَّاظم قد صرَّح في منظومته بأنَّه لم يقصد اِسْتِقْصاءَ الجميع، وأنه راعى حال المبتدئين؛ لأنهم هم المقصودون بهذا النظم، فلم يُكثر من إيراد المصطلحات الحديثية بأكملها؛ لأنَّ ذلك قد يُخرجها من حيّز المبتدئين إلى فضاء وسعة المنتهين[1]، والنظم إنَّما وُضِع لأجل المبتدئين، والإكثار من المصطلحات قد يُشوّشُ عَليهم،.

ومِمَّا ينبغي أن يُذكر أنَّ هذِهِ المَنْظُومَة لَمْ تَجمَعْ جَمِيعَ أَنْوَاعِ عُلُومِ الحَدِيثِ وأقسامها، ورُبَّمَا ذُكِرَ فِيهَا أَكثرُ مِن نَوْعٍ تَحْتَ باب وَاحِدٍ، دُونَ اسْتِيعاب لبقيَّةِ الأَنوَاعِ الَّتِي تَندَرِجُ تَحْتَ هَذَا البَابِ. ولما كانَتْ هَذِهِ المَنْظُومَة بهذا الحالِ مِنَ النَّقْصِ وَعَدَمِ الاستيعاب والجمع، جاء دور الشارح (الحاجري) بإضافة تعاريف للاصطلاحات، وتبيين حدها عند المحدثين.

3- عيوب المَنْظُومَة:

إن هذِهِ المَنْظُومَة جَاءَتْ غَيْرَ مُرَتَّبَةٍ؛ فرُبَّمَا ذَكَرَ النَّاظِمُ نَوْعاً، وأَخَّرَ آخَرَ عَنه، مَعَ أَنَّهُما فِي بَابٍ وَاحِدٍ، كَمَا فَعَلَ فِي (المَوْقُوفِ)؛ حَيْثُ أَخْرَهُ عَنِ (المَرْفُوع) و(المَقْطُوعِ)[2]، وكذلك تفريقه بين متماثلات من أنواع

([1]) أي: للمبتدئين والعامّيّين من المسلمينَ في دراسة قواعد علم مصطلح الحديث.

([2]) طارق بن عوض، **شرح المنظومة البيقونية في علم مصطلح الحديث**، (الرياض، دار المغني للنشر والتوزيع، 1430هـ)، ص7.

علوم الحديث، وجمعه بَينَ متفرقات في البيت الواحد أحياناً: كالحديث الغريب؛ أورده إلى جانب المرسل، والأصل أن يورده مع المشهور والعزيز [1]، وقال الشيخ عبد الكريم الخضير في شرحه: "إن فيها قصوراً شديداً ففيها أبواب كاملة وأنواع مهملة" [2].

ثانياً: العلماء الذين عاصروا الناظم (البيقوني) والشارح (الحاجري):

لا يُعرف تاريخ ولادة الناظم باتفاق أصحاب كُتب التراجم، ولا يوجد تاريخ ولادة له بِدقة وبالضبط، ولكنه وُلِدَ حوالي سنة (1008هـ)، وعاش الناظم في مطلع القرن الحادي عشر للهجرة، وتوفِّيَ حوالي سنة (1080هـ) [3] وقد عاصر مجموعة من العلماء ممن ألّفوا في كتب علم الحديث ومنهم:

1- أحمدُ بن أحمدَ شهاب الدِّين القليوبيُّ (الشَّافعيُّ)، (ت:1070هـ)، هو فقيه متأدب، من أهل قليوب في مصر، أخذ الفقه والحديث عن الشمس الرملي، ومن آثاره كتاب: "البدور المنورة في معرفة الأحاديث المشتهرة" وهو كتاب في مقبول الحديث وضعيفه وموضوعه، مما سمع أو رويَ أو نقل عن أئمة الحديث مرتباً على حروف المعجم [4].

([1]) إسماعيل بن عمر الجزائري، **شرح المنظومة البيقونية**، (الجزائر، د.ن، 1433هـ)، ص22.

([2]) عبد الكريم بن عبد الله الخضير، **البسط المستدير في شرح البيقونية**، (الدار البيضاء، مركز التراث الثقافي المغربي للنشر والتوزيع، 2015م)، ص109.

([3]) الزركلي، **الأعلام**، جـ 5، ص64.

([4]) الزركلي، المرجع نفسه، جـ 1، ص92.

2- إِبْرَاهِيم باشا بن عبد المنان الْمَعْرُوف بالدفتر دَار نزيل دمشق وَأحد كبرائها صَاحب شَأْن رفيع، توفي (1043هـ)، وَجمع كتباً وَكَانَ لَهُ اطلَاع على كثير من الْأَحَادِيث النَّبَوِيَّة وروى الحَدِيث وَالتَّفْسِير والمسلسل بالأولية عَن الشَّيْخ الإِمَام فتح الله بن مَحْمُود البيلوني الْحَلَبِي [1].

3- الشَّيْخ حسن بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حسن بن عمر بن عبد الرَّحْمَن الصفوري الأَصْل الدِّمَشْقِي الملقب بـ: بدر الدّين البوريني الشَّافِعِي ذكره كثير من المؤرخين وأرباب الْآدَاب وأثنوا عَلَيْهِ وَكَانَ فَرد وقته فِي الْفُنُون كلهَا وَكَانَ يحفظ من الشّعْر والْآثَار وَالْأَخْبَار وَالْأَحَادِيث المسندة والأنساب [2].

4- القسطنطيني الرُّومِي الرَّمَّال المتخلص بدانشى، (ت: 1060هـ) سِتِّينَ وألف، لَهُ ديوَان شعره تركي حَابِس الْيُمْنَى - أَحْمَد بن يحيى الْيُمْنَى الْمَعْرُوف بحابس، القاضى بصعدة من عُلَمَاء الزيدية، من تصانيفه كتاب: المقْصد الحسن فِي الحَدِيث [3].

5- الشَّيْخ إِبْرَاهِيم بن إِبْرَاهِيم بن حسن بن عَليّ بن عبد القدوس ابْن الْوَلِيّ الشهير مُحَمَّد بن هَارُون، هُوَ الإِمَام أَبُو الأمداد الملقب بـ: برهَان الدّين الْمَالِكِي، المشهور باللَّقَّانِيّ، توفي سنة (1041هـ)، وهو أحد الْأَعْلَام الْمشَار إِلَيْهِم بسعة الِاطِّلَاع فِي علم الحَدِيث والدراية والتبحر فِي الْكَلَام، وأنفع تأليف لَهُ منظومته فِي علم العقائد الَّتِي سَمَّاهَا بجوهرة التَّوْحِيد، وَله حَاشِيَة على مُخْتَصر خَلِيل وَكتاب إتحاف ذرية سيدي علي البهلول بأسانيد جَوَامِع أَحَادِيث الرَّسُول[4].

([1]) محمد أمين فضل الله المحبي، (ت: 1111هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، (بيروت، دار صادر، د.ت)، جـ 1، ص29.

([2]) الباباني، **هدية العارفين، جـ** 1، ص291.

([3]) مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت:1067هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،(بغداد: مكتبة المثنى، 1941م) جـ** 1، ص144.

([4]) حاجي خليفة، المصدر السابق، جـ 1، ص29.

6- صَاحب الْخَال - أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن مُحَمَّد بْن عمر الْيُمْنَى الْمَعْرُوف بِصَاحِب الْخَال توفي سنة (1065هـ) خمس وَسِتِّينَ وألف، لَهُ منظومة فِي أسماء الصَّحَابَة الَّذين روى عَنْهُم البُخَارِيّ، منظومة فِي الْحساب [1].

7- شهَاب العجمي - أَحْمَد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن إبراهيم الوفائي المصري الشَّافِعِي الْمَعْرُوف بشهاب الدَّين العجمي، توفي سنة (1086هـ) سِتّ وَثَمَانِينَ وألف، من تصانيفه: شرح ثلاثيات البُخَارِيّ كرامات الأولياء [2].

واهتم العلماء في هذا العصر بالعلوم، فظهرت في عصر الناظم مؤلفات جمعت الكثير من أنواع العلوم، فكان عصراً ذهبياً من حيث الاهتمام بشتى العلوم، ومِنّ العلماء مَنْ اكتسبوا شُهرةً وصيتاً، فمنهم من اهتم بعلوم الدين، ومنهم من جمع العلوم جميعاً، وهذا رغم الصراعات السياسية والعسكرية التي عرفتها تلك الفترة، وكان الناظم البيقوني أحد أهم علماء ذلك العصر.

أما العلماء الذين عاصروا الشارح (الحاجري):

عاش الشارح جاد المولى؛ محمد بن معدان الحاجري" رحمه الله في بداية القرن الثاني عشر للهجرة، وقد عاصر مجموعة من العلماء ممن ألّفوا في كتب علم الحديث ومنهم:

1- صَفيّ الدِّين البُخاري: الحنفي الأثري الحسيني (ت: 1200 هـ)، صاحب مخطوط "العروس المجلية في أسانيد الحديث المسلسل بالأولية" فقد قام بشرح نوع واحد من أنواع الأحاديث النبوية ألا وهو "الحديث المسلسل بالأوليَّة" ممَّا أَولاه علماء الحديث وطلاَّبه العناية والحفاوة؛ إذْ هو أَوَّل حديث يسمعه الطالب من شيخه، ولا سيَّما في القرون المتأخِّرة [3].

---

(1) المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، جـ 3، ص394.

(2) كحالة، **معجم المؤلفين**، جـ 1، ص152.

(3) الزركلي، الأعلام، جـ 6، ص15.

2- مرتضى الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، (ت: 1205هـ)، فهو علامة في اللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين، صاحب مخطوط "بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب" قال في مقدمة الكتاب: " فَهَذِهِ نبذة منيفة ومنحة شريفة ضمنتها بَيَان مَا اصْطلحَ عَلَيْهِ أهل الحَدِيث فِي الْقَدِيم والْحَدِيث... "[1].

وقد تبين بعد قراءة هذا الكتاب، والاطلاع عليهِ؛ أن المؤلف مرتضى الزَّبيدي رحمه الله يتطرق كثيراً إلى مسألة السند والإسناد والمسند والمتن، أما مخطوط حاشية جاد المولى على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة فهو عام وشامل في فوائده في علم الحديث.

3- الأمير الكبير محمد بن محمد السنباوي المالكي الأزهري، (ت: 1228هـ)، من فقهاء المالكية، ولد في مصر وتعلم في الأزهر، صاحب كتاب: "النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية"، حيث يقع هذا الكتاب في نطاق علوم الحديث الشريف والفروع وثيقة الصلة من علوم فقهية وسيرة وغيرها من فروع الهدي النبوي [2].

فقد جمع المصنف العلامة "محمد الأمير الكبير المالكي" في هذا الكتاب (أربعمائة) حديث كلها مكذوبة وباطلة عن النبي ﷺ، وكان هدفه تعريف المسلمين على الأحاديث الصحيحة، وتنبيههم على الأحاديث المكذوبة عن رسول الله ﷺ.

4- الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (ت: 1250هـ)، صاحب كتاب: "نيل الأوطار؛ شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، حيث يقع هذا الكتاب ضمن نطاق تخصص علوم أصول الفقه والحديث، حيث يقول في مقدمة كتابه: " وَقَدْ قُمْت وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فِي هَذِهِ الْمَقَامَاتِ مَقَاماً لَا يَعْرِفُهُ إلَّا الْمُتَأَهِّلُونَ"[3].

ومن خلال استعراض المؤلفات الحديثية السابقة المَنْظُومَة والمنثورة، نجد أنّ البيقوني عاصر زماناً مليئاً بالكتابات الحديثية، وأن عصره عصرٌ ذهبي مليء بالدراسات الحديثية، وقد تفاعل للغاية مع هذه

([1]) محمّد بن محمّد الزَّبيدي، (ت: 1205هـ)، **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1408هـ)، ص1.

([2]) محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، (لبنان، دار الكتب العلمية، 1424هـ)، جـ 1، ص520.

([3]) محمد بن علي الشوكاني، (ت: 1250هـ)، **نيل الأوطار**، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، (مصر، دار الحديث، 1413هـ - 1993م)، جـ 1، ص10.

الدراسات؛ ولذلك يعتبر البيقوني جزءاً مهماً في هذا العصر، وكذلك جزءاً مهماً في إثراء الدراسات الحديثية.

ثالثاً: الفارق الزمني بين الناظم والشارح:

أما الفرق الزمني بين (الناظم) عمر بن محمد بن فتوح البيقوني، صاحب «المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة»، والشارح جاد المولى محمد بن معدان الحاجري؛ فهو حوالي (مائة وثمانية وأربعين) سنة، فالناظم البيقوني كان من أعلام القرن الحادي عشر للهجرة، والشارح جاد المولى الحاجري من أعلام القرن الثاني عشر للهجرة، وخلال المدة التي بين الناظم والشارح، اهتم كثير من أهل العلم بالحديث، وكذلك بكتابة المنظومات والأُرْجُوزَاتِ.

ويرى الباحث أنَّ علم مصطلح الحديث تطور في المدّة الزمنية التي بين الناظم والشارح، ومَرّ بمراحل كانت كل منها كفيلةً بالحفاظ على السنة النبوية وبتمييز صحيحها من سقيمها، فالتطور في عصر الشارح لم يكن لنقص العلم قبل تطوّره في عصر الناظم، وإنما لحدوث أمرٍ لم يكن موجوداً ليقتضي ذلك التطوّر، فمثلاً بين الناظم والشارح جاء الميرغني [1] (ت:1207 هـ) واستدرك على السيوطي أحاديث لم يذكرها في " جَامِعَيْهِ"، فوضع كتابه " المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز " [2].

رابعاً: دور الناظم والشارح جاد المولى الحاجري في المَنْظُومَة:

أ- رأي الناظم ودوره في كتابة منظومته:

([1]) هو عبد الله بن إبراهيم بن حسن، من فقهاء الحنفية. مولده بمكة، ووفاته بالطائف. له تصانيف، منها: المعجم الوجيز من أحاديث النبي العزيز. الزركلي، **الأعلام**، جـ 4، ص64.

([2]) يوسف عبد الرحمن المرعشلي، علم فهرسة الحديث، نشأته، تطوره، (بيروت، دار المعرفة، د.ت)، ص25.

قدم (الناظم) هذا المخطوط شاملاً، ومِن وجهة نظره فإن هذا المخطوط جُمعت فيه بعض أقسام علوم الحديث، إذ يقول: "وهذه أشياء من أقسام الحديث عدة، ومراده بالأقسام هنا: ما يشمل الأنواع المندرجة تحت الأقسام، وإلا فأقسام الحديث لا تخرج عن ثلاثة كما قال الأكثرون [1]: صحيح، وحسن، وضعيف؛....." [2].

ويعتبر الفقهاء على امتداد تاريخنا العلمي القادةَ الموثقين لأحكام الشريعة السمحة، وهم يمثلون صنفاً نفيساً من أصناف أرباب العلوم التي برزت في أمتنا، إذْ أسهموا في بناء الازدهار العلمي والثقافي، وَعَلموا ونشروا الحقائق الكبيرة من أمورِ وأحكام الإسلام ومن علومه، لا سيما في عصور الازدهار الأولى، وبالرغم من سيطرة التقليد المذهبي على مساحة غير يسيرة من المسيرة العلمية للأمة الإسلامية، وافتقاد الفقهاء لروح التجديد والابتكار في فترات الجمود تلك، فإن روح النهوض بعلوم الحديث لم يخل منها عصرٌ من العصور ولا مصر من الأمصار الإسلامية.

ولهذا فإنَّ لشرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في علم مصطلح الحديث قيمة كبرى بين علوم الحديث، فقد جاء نتيجة جهود مثابرة للإمام عمر بن محمد بن فتوح البيقوني في بيان أَقسَامِ الحَدِيثِ، مِن حيث عَدَدِهَا ونَوعها، ومِنهَا مَا يَختَصُّ بِالْمَتَنِ كَالمرفُوعِ، وَمِنْهَا مَا يَختَصُّ بِالسَّنَدِ كَالعَالِي وَالنَّازِلِ وَالْمُنقَطِعِ وَالْمُعَنعَنِ، وَالْمُدَلَّسِ، وَمِنْهَا مَا يَرْجِعُ لَهُمَا كَالصَّحِيحِ وَالحَسَنِ، وأنَّ أَقْسَامُ الحَدِيثِ كَثِيرَةٌ وَتَرْجَعُ لِثَلَاثَةِ: (الصَّحِيحِ وَالحَسَنِ وَالصَّعِيفِ)، واشتغل رحمه الله على الحديث الْمُدَلَّسِ والشَّاذ في المتن والسند، وحسن الترتيب وهو

([1]) الحسين بن محمد الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، (د.م، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، 1430هـ – 2009م)، ص35

([2]) هشام بن محمد حيجر، **المفاتيح الربانية في حل المنظومة البيقونية**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2013م)، ص22.

ما يستحق الحديث عنه، فتحصل له من ذلك جمع هائل من الميراث العلمي والذي وضعه في ميزانه التصحيحي وفق شرطه الذي تميز به [1].

ولقد حظيت هذه الأرجوزة بفضل -الله تعالى- بِعناية جادة من أهل العِلم، ونالت شهرة كبيرة في عصره، وبعد وفاته، كما اهتم بها كثير من الشراح منهم، الحموي (ت: 1098هـ)، والدُّميَاطِي (ت: 1140هـ)، والزّرقاني (ت: 1122 هـ)، وغيرهم ممن استفاد منهم الشارح مُحَمَّد بن معدان الْمَعْرُوف بجاد الْمولى الحاجري، إذ ضَمَّنَ شرحه كثيراً من أقوالهم، وعَلَّقَ أحياناً، كما أضاف شروحاً أحياناً أخرى، كما قال الناظم في خاتمتها:

وَقَدْ أتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ البَيْقُونِي

وحقاً؛ فإنه رحمه الله وفَّى بوعده الذي ذكره، وأتى في الأرجوزة بالجوهر المكنون وبالدُّررِ والنفائِس، حتى تضيء نوراً لمبتغي علم الحديث، وتهدي الحيران إلى سبل الرشاد والحق بإذن الله، ولا غرابة في ذلك، ولا جرم، لأنّ ناظمها إمام كبير من أئمة المسلمين، ومحقق جهبذ من كبار المحققين، ومن غاص في علم الحديث يُدرك صواب هذا القول، ويفضّله على أقوال الكثيرين من الأئمة الفحول رضي الله عنهم أجمعين [2].

([1]) صالح بن سعد اللحيدان، نقد منهج النقلة من العلماء والباحثين وأهل التاريخ والأدب، (السعودية، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، 1421هـ)، ص 101.

([2]) عثمان بن سعيد الداني، الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات، (المملكة العربية السعودية، دار المغني للنشر، 1420هـ)، ص7.

ولم يتعرض البيقوني للتقسيمات والأمثلة والتفريعات المتعلقة بالأنواع الحديثية إلا نادراً، وبناءً عليه لم يكن من مقاصِدِ نَظمِه تصوير مسائل علوم الحديث، وتعريف العلاقة بينها، أو إعطاء نظرة إجماليَّة مُتكاملة عن هذا الفن، وإنَّما كان همه منصباً في بيان حدود وتعاريف أهم أنواع علوم الحديث بالنسبة إليه [1].

ب- دور الشارح الحاجري في شرح المَنْظُومَة:

امتاز شرح (الحاجري) بسهولته ووضوحه، وكثرة الأمثلة على بعض أقسام الحديث، والتعقيبات المفيدة، وعدم التقيد بالمباحث التي اقتصر عليها الناظم، ففي هذا الشرح الماتع ذكر بعض أنواع مصطلح الحديث التي لم يرد ذكرها في النظم، على أن الحاجري -رحمه الله- لم يرد التوسع ولو فعل لكان هذا الشرح في مجلد كبير [2].

ولقد شاعت في القرون الماضية (قرن الشارح) وما تلاه مناهج في التأليف وسيطرت الحواشي والتعليقات على مناهج علم المصطلح، ولقد تأثر الإمام الحاجري شارح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة بتعريفات الإمام الْخَطَّابِيّ [3] (ت: 388هـ) في كتابه معالم السُّنَن، كما يظهر واضِحاً من تعريفه لحد الحديث الحسن [4].

وجمع الحاجري في شرح الأرجوزة "المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة" بين أمرين هما:

1- متانة المادة العلمية التي يحويها:

([1]) إسماعيل الجزائري، **شرح المنظومة البيقونية**، ص26.

([2]) عبد الله بن جبرين، الثمرات الجنية: شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، (د.م، دار العاصمة، 2009م)، ص12.

([3]) هو حَمْد بن محمد بن إبراهيم، محدث وفقيه وعالم مسلم من كبار أئمة الشافعية، طلب العلم والحديث، فذهب إلى بغداد والبصرة ومكة، ولقد صنف التصانيف وألف كتاباً منها: شرح سنن أبي داود في "معالم السنن"، وله شرح لكتاب صحيح البخاري اسمه "أعلام السنن، وتوفي في مدينة بست سنة 388 هـ. عبد الكريم بن محمد السمعاني، (ت: 562 هـ)، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى وغيره، (حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382 هـ - 1962م)، جـ 2، ص224-225.

([4]) يعرَّف الخطابي الحديث الحسن، بأنه: "هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله العلماء ويستعمله عامة الفقهاء" ويعرف الشارح الحديث الحسن بأنه: يعرف مخرجه وتشتهر رجاله. محمود شكري الآلوسي، **عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر**، تحقيق وتعليق: إسلام بن محمود دربالة، (الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 2000م)، ص23.

إن الناظر في "شرح المَنْظُومَة" يجدها قائمة على الرجوع إلى المصادر الأصلية العالية، ولا يكاد يوجد فيها شيء مما تقل فائدته، بل إن ما تضمنه هذا الشرح من معلومات هو على أهمية كبيرة في الحكم على الحديث والاستدلال به، ومعرفة مصطلح الحديث الذي يُعرف به أحوال السند والمتن من حيث القبول أو الرد، أو ما اصطلح عليه بقواعد معَرِّفة حال الراوي والمروي، وكذلك علم الحديث الذيّ يُوَصِّل إلى معرفة المقبول من المردود بشكل عام، أي أنَّ شرح المَنْظُومَة قد اهتمَ بوضع قواعد عامة، ولم يجمع الشارح في كتابه كل الأسانيد والروايات دون النظر إلى صحتها وقوتها، وكذلك لم يهتم بأقوال من ليسوا من أهل الحديث، ولهذا اكتسب هذا المخطوط متانة علمية عالية، ويمكن إجمال دور الحاجري في شرح المَنْظُومَة من حيث الإيجابيات والسلبيات بِما يأتي:

- أصالة المصادر وعلوها: نجد الشارح اعتمد على مجموعة من المصادر المهمة مثل: مُقدِّمة ابن الصلاح(ت:643هـ) في استقاء أغلب مادته العِلميَّة، وألفية العراقي المسماة بـ: التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، لزين الدين العراقي(ت: 806هـ)، وكتاب النكت ونخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني(ت: 582هـ).
- الاختصار غير المخل: اختصر الحاجري اللفظ مع وضوح المعنى في شرحه للمنظومة مثل: تعريف الحديث الُمدْرَجاتُ، والحديث الضعيف، واختصر في بيان معنى (اتصال إسناده)، وغير ذلك.
- التحقيق والتحرير في المعلومات المنقولة.
- الأمثلة التي ساقها الشارح للتوضيح والتفسير فقيرة من حيث المعنى؛ والحاجة إلى ضروب من الأمثلة لبيان بعض أنواع الأقسام، كحديث المبهم، حيث جاء بحديثٍ واحدٍ، وكذلك في شرح حديث الُمعْضَلُ.
- الاختصار الشديد في شرح بعض أقسام الحديث، كحديث " الَمقْلوبُ" [1].

2- مكانة المؤلف العلمية:

إن الشارح جاد المولى الحاجري قد أجمع العلماء على تمكنه في علم الحديث وتميزه فيه، وهذه المكانة كان لها أثر كبير في القيمة العلمية للكتاب، وكان موفقاً في التمييز بين الغث والثمين، وبين ما يحتاج إليه

([1])محمد أحمد الحنبلي(ت: 744هـ)، **تنقيح وتحقيق أحاديث التعليق**، تح: أيمن شعبان، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، ص220.

وما لا يحتاج إليه، وكان – رحمه الله – دقيقاً في ما ينقله، وكان صاحب تحرير وتحرٍ في ما يناقشه ويطرحه من مسائل كلية وجزئية، كما كان أئمة الحديث المتقدمين، ولهذا فإنَّ كثيراً من كلامه يضاهي كلامهم رحمهم الله تعالى جميعاً، ولم تستوعب هذه المَنْظُومَة جميع أنواع علوم الحديث[1]، لذا أضاف الشارح في شرحه لبعض هذه الأنواع التي لم يذكرها النَّاظم معلومات جديدة وأنواعاً أخرى مع حاجة طالب العلم المبتدئ لها كالحسن لغيره، والشهرة غير الاصطلاحية وغيرهما [2].

خامساً: سبب كتابة المَنْظُومَة على شكل أرجوزة:

لم يبتعد البيقوني رحمه الله عن طريقِ العلم، فقد شغل وقته بدراسة الكتب الصِّحاَح، وكتب علم الحديث، وتوج ذلك بتأليف الأرجوزة التي تسمى بـ(المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في علم مصطلح الحديث)، وهي أرجوزة صغيرة ولطيفة السَّلْكِ، ذكر فيها أقسام الحديث، وهذه المَنْظُومَة تعتبر من أفضل المنظومات التي يمكن أن يبدأ بها طالب العلم في دراسته لعلوم الحديث [3]، وقيل: إنَّ الفقه الإسلامي أكثر علوم الشريعة استقطاباً للنظم، وهو صياغة الأحكام صياغة موزونة ومقفاه؛ وذلك لسهولة عرضها وحفظها، وتعد بمثابة الشعر التعليمي، وعادة ما يأتي هذا النظم على بحر الرجز[4].

وإنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ هُم الرِّجال الذين نَدَبُوا أنفسهم للقيام بحق حديث رَسُولِ اللَّهِ ﷺ والدِّفاع عنه، قال سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ: "الْمَلائِكَةُ حُرَّاسُ السَّمَاءِ، وَأَصْحَابُ الحَدِيثِ حُرَّاسُ الأَرْض" [5]، فقاموا بتأصيل علم الحديث، وتفريع فروعه، وكتبوا تلك القواعد والأصول في مُصَنَّفَات، ونَظَمُوا لها الْمَنْظُومَات فكان من أشهر تلك الْمَنْظُومات في علوم الحديث المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، لعمر بن محمد بن فتوح البَيْقُونِي

---

[1]() عثمان بن المكي التوزري، **القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية**، (بيروت، دار ابن عفان، 1418هـ-1997م)، ص54.

([2]) الداودي، **شرح المنظومة البيقونية**، ص69.

([3]) الداودي، **المرجع السابق**، ص70.

[4]() محمد يسلم عبد النور، **الحياة العلمية في حضرموت في القرن السابع والثامن للهجرة، الثالث عشر والرابع عشر للميلاد**، (اليمن: وزارة الثقافة، 2010م)، ص426.

([5]) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت: 463هـ)، **شرف أصحاب الحديث**، (أنقرة، دار إحياء السنة النَّبوية)، ص44.

الدِّمَشْقِيّ، الذي كان حياً سنة 1080هـ، وتَبرُز أهميتها في مُنَاسَبَتِها للمبتدئين من طلاب العلم، فهي منظومة من بحر الرجز تقع في (34) بيتاً كما ذكر المؤلف (البيقوني) ذلك في آخرها بقوله:

فَوْقَ الثَّلاثِيْن بأرْبَعٍ أتَت ... أقْسامُهَا ثمَّ بخيرٍ خُتِمتْ [1]

سادساً: المنظومات التي سبقت البيقوني في عِلم الحديث:

1- منظومة غرامي صحيح في ألقاب الحديث، من أهم الْمَنْظُومات لشهاب الدين أحمد بن فرج الإشْبِيليّ (ت: 699 هـ).

2- ألفية العراقي، التَّبصرة والتَّذكرة في علوم الحديث، لأبي الفضل الحسين (ت: 806 هـ).

3- ألفية الحديث، وأرجوزة الجوهر في نظم ألقاب علوم الأثر من "النقاية" لعبد الرَّحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت: 911 هـ)، وغيرها من الْمَنْظُومات والأرجوزات في علم الحديث.

سابعاً: سبب تسمية البَيْقُونِيَّة بـ (الأرجوزة أو المَنْظُومَة):

إنَ ما ينظم على هذا البحر يسمى: " أرجوزة[2] "، وهذا البحر يسهل فيه تركيب المزدوج، وهو التقفية على الشطرين فقط، لذلك فإن كثيراً من أهل العلم نظموا متونهم وكتبوها عليه، كما أكثر الحكماء والمعلمون نظم حِكَمِهم ونَصائحهم عليه.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: "(كُونُوا رَبَّانِيِّينَ) حُكَمَاءَ فُقَهَاءَ عُلَمَاءَ، وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصِغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ" [1]، وَقَالَ ابن الْأَعْرَابِيِّ: "لَا يُقَالُ لِلْعَالِمِ رَبَّانِيٌّ حَتَّى يَكُونَ عَالِماً مُعَلِّماً

([1]) البيت الأخير من **المنظومة البيقونية**.

[2]() نظم البيقوني منظومته على بحر الرجز، ووزنه: ((**مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ ... مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ**)) وهو بحر معروف من بحور الشعر العربي، وأوزانُهُ، متعددةٌ ضروبُهُ، واسعةٌ زحافاتُهُ وهو عَذبُ الوزن واضحه؛ إذ هو من البحور ذات التفعيلة الواحدة، مكرَّرُها كما أن في كثرة زحافاته مجالاً لإرادة التصرف في الكلام، وسعةً في إقامة الجمل؛ إذ ليس بمستطاعٍ لشاعر الإتيان بثلاثة مقاطع قصيرة متتابعة . .الخ. محمود مصطفى (ت 1360هـ)، **أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية**، (د.م: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 2423هـ - 2002م)، ص61.

عَامِلاً"[2]، فلا بد من محقق وضابط وشارح لتلك الأصول بطريقة سهلةٍ مُيسَّرة، ولا يخفى أنَّ لكل عصر مفاهيم واعتبارات خاصة به، فينبغي على الشارح أن يسلك أيسر السُّبل، ويختار أدق العبارات التي توصل الطالب لفهم تلك الأصول والمصطلحات الخاصة بأهل الحديث.

ولأجل هذا جعل الناظم (البيقوني) منظومته الشعرية على شكل شعر الرَّجَزِ، وذلك لاتساع رقعة الدول الإسلامية، وليصبح هذا النظّم وسيلة سهلة وبسيطة لنشر المعرفة، وإن أكثر العلماء كانوا ينظمون منظوماتهم على بحر الرجز حتى نال هذه النوع من التدوين اهتماماً شديداً في العالم الإسلامي عامةً، وفي عصر الناظم خاصةً، رغم أن كُتابها أدباء بالدرجة الأولى وليسوا مؤرخين محترفين، ولم يبقَ فن أو علم من العلوم إلا وتم تدوينه على نسق الرجز، كعلم الحديث والقراءات والنحو وتفسير القرآن الكريم والأنساب وغيرها من العلوم التي برع فيها العرب، كما اهتم مؤلفو الأراجيز بالتدوين عن التاريخ [3].

وإن الأهمية التي يتمتع بها هذا المخطوط عن غيره من المخطوطات التي سبقته في مجاله تتجلى في أمورٍ عِدّة من أبرزها:

1- يُعرِّفُ بأنواع الحديث من حيث القبول والرد، ويُقسمها إلى أقسامٍ عِدّة: كالحديث الصحيح، والحديث الحسن، والحديث الضعيف، والحديث المعَلَّقِ، والحديث المنْقَطِع، والحديث المعضِلِ، والحديث المرسَلِ، وغيره، ويُعَرفُ أيضاً بأنواع الحديث النبوي من حيث السند: كالحديث المتواتر، والحدِيث الْمَشْهُور، والحديث الآحاد.

2- التعرف مِنْ خِلالهِ على أنواع أخرى من الحدِيثُ النبوي، كالْحديث الْمَتْرُوكُ، والحديث المطروح، والحدِيثِ الْمُدْرَجُ، والحديث الْمَقْلُوب، والحديث المضطرِب، والحدِيثِ الْمُعَنْعَنْ، والحديثِ الْمُسَلْسَل، وغيره من الأحاديث.

([1]) أحمد بن محمد القسطلاني، (ت: 923هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، 1323هـ)، ج 1، ص167.

([2]) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (ت: 852 هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (بيروت، دار المعرفة، 1379هـ)، ج 1، ص162.

([3]) إبراهيم بن موسى الشاطبي، **(ت: 790هـ)**، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، مجموعة من المحققين، (مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، 1428هـ-2007م)، ص33.

3- التعرف على علم من أعلام العرب والمسلمين، لم يكن ليُعرف من خلال كتب التراجم، بل عُرف بمخطوطه الذي بين أيدينا، والموسوم بحاشية جاد المولى على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة.

4- بَيان ما يحتويه المخطوط من معلومات مختصرة ومفيدة، ومنسقة بترتيب رائع لقواعد علم الحديث؛ كأنواع الحديث، وهذا ما يهم طلبة العلم أكثر من غيرهم، وبذا تكون القيمة العلمية لهذا المخطوط أكثر من غيره، في كونه كتاباً تعليمياً، علاوةً على أنه تخصصي يفيد طلبة العلم، وأرباب التخصص.

5- يمتاز هذا المخطوط عن غيره من المخطوطات بأنه مخطوط فريد مفيد للباحثين وطلاب العلم على السواء، فهو يتناول موضوع علم الحديث من حيث ضوابطه وقواعده وأصوله التي حددها الحفاظ وعلماء الحديث، مع الشرح والتعليل بأسلوب واضح، مع ذكر التمثيل والتدليل.

6- يتمتع المخطوط بجمالية وفنية في كتابته وإخراجه وتنسيقه وخطوطه وتذهيبه، لذلك جعل من المخطوطات الخزائنية الملكية النفيسة.

ثامناً: بيان حال وموقع (علم الحديث) قبل عصر المؤلف والشارح:

عُرِفَ القرن الرابع الهجري بالثراء العلمي من خلال الإنتاج العلمي الغزير الذي ازداد واتسع خلال القرن الثالث، لا في مجال تدوين السنة وحسب، بل في مجال علوم الحديث، واستمرار تأصيل مصطلحاته أيضاً، وقد قال ابن المرابط [1]: " قد دونت الأخبار وما بقي للتجريح فائدة، وكان أول من كتب في علوم الحديث خلال هذا القرن تصنيفاً عِلمياً، وقعد قواعده، وأصل أصوله هُوَ القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ الرَّامَهُرْمُزِيُّ [2] المَتَوَفَّ سَنَةَ (360هـ) في كتابه: (المحْدِّثُ الفَاصِلُ بَيْنَ الرَّاوِي وَالوَاعِي) وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَوْعِبْ جَمِيعَ أَبْحَاثِ هَذَا الفَنِّ، ثُمَّ جَاءَ الحَافِظُ الخَطِيبُ أَبُو بَكْرِ البَغْدَادِيُّ [3]، المَتَوَفَّ سَنَةَ (463هـ) فَصَنَّفَ كِتَاباً فِي أُصُولِ

([1]) هو الحافظ أَبُو عَمْرو مُحَمَّد بن عُثْمَان بن يحيى بن ظافر الغرناطي، سمع من ابن الزبير سنن النسائي الكبرى، وسكن في دِمَشْق وسمع منه المزي، توفي سنة (752هـ). أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، (الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1392هـ-1972م)، جـ 5، ص296.

([2]) هو الحسن بن عبد الرّحمن بن خلاّد، أبو محمد، سلك طريقة الجاحظ، وكان شاعراً..

([3]) هو أحمد بن علي بن ثابت، الفقيه الحافظ أحد الأئمة المشهورين المصنفين المكثرين والحفاظ المبرزين ومن ختم به ديوان المحدثين سمع ببغداد شيوخ وقته. شهاب الدين أبو عبد الله الحموي، (ت: 1098هـ)، **معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1414 هـ - 1993 م)، جـ 1، ص384.

الحَدِيثِ سَمَّاهُ: (الكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ)، وَصَنَّفَ أَيْضاً فِي آدَابِ الرِّوَايَةِ كِتَاباً سَمَّاهُ: (الجَامِعُ لآدَابِ الشَّيْخِ وَالسَّامِعِ) [1].

ثُمَّ جَاءَ الفَقِيهُ، تَقِيُّ الدِّينِ الشَّهْرَزُورِيُّ، نَزِيلُ دِمَشْقَ، المتَوَفَّى سَنَةَ (643هـ) فَتَوَلَّى تَدْرِيس الحَدِيثِ فِي المدْرَسَةِ الأَشْرَفِيَّةِ، وَصَنَّفَ كِتَابَهُ المشْهُورَ بـ (مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلاَحِ) فَجَمَعَ فِي كِتَابِهِ شَتَات تَصَانِيفِ مَنْ قَبْلَهُ، وَأَضَافَ إِلَيْهَا فَوَائِدَ وَفَرَائِدَ، فَلِهَذَا عَكَفَ العُلَمَاءُ عَلَيْهِ، وَسَارُوا عَلَى مِنْهَاجِهِ؛ فَهُمْ مَا بَيْنَ نَاظِمٍ لَهُ، وَمُخْتَصِرٍ، وَعَامِلٍ نُكَتاً عَلَيْهِ؛ فَقَدْ وَضَعَ كُلَّ مِنَ الزَّيْنِ العِرَاقِيُّ وَالبَدْرِ الزَّرْكَشِيُّ وَالحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ نكتاً عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الصَّلاحِ، وَلَخَّصَ الْإِمَامُ الحَافِظُ شَيْخُ الإِسْلَامِ مُحْيِي الدِّينِ النَّوَوِيُّ، المتَوَفَّى سنة (676هـ) كِتَابَ مُقَدَّمَةِ ابْنِ الصَّلاحِ فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ: (الْإِرْشَادُ إِلَى علم الإِسْنَادِ)، ثُمَّ لَخَصَ كِتَابَ الإِرْشَادُ فِي كِتَابٍ آخَرَ سَمَّاهُ: (التَّقْرِيبُ وَالتَّيْسِيرُ لِمَعْرِفَةِ سُنَنِ البَشِيرِ النَّذِيرِ) صَلَّى اللَّهِ عليه وعلى آلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الَّذِي شَرَحَهُ الحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ: (التَّدْرِيبُ) [2].

وجَاءَ الحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، شَمْسُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ المتَوَفَّى سَنَةَ (902هـ) فَشَرَحَ أَلْفِيَّةَ العِرَاقِي فِي كتاب سَمَّاهُ: (فَتْحُ المغِيثِ)، وَهُوَ أَفْضَلُ شُرُوحِ أَلْفِيَّةِ العِرَاقِيُّ، وبعده صَنَّفَ الحَافِظُ جَلالُ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرِ السُّيُوطِيُّ المتَوَفَّى سَنَةَ (911 هـ) كِتَابَهُ: (التَّدْرِيبُ) وَشَرَحَ فِيهِ تَقْرِيبَ الإِمَامِ النَّوَوِيُّ، وَهُوَ مِنْ أَجَلِّ كُتُبِ المصْطَلَحِ وَأَعَمِّهَا فَائِدَةً، ثم نَظَمَ الحَافِظُ السُّيُوطِيُّ أَيْضاً العُلُومَ الحَدِيثِيَّةَ فِي مَنْظُومَةٍ تُعْرَفُ بِأَلْفِيَّةِ السُّيُوطِيُّ؛ أَجَادَ فِيهَا وَأَفَادَ، فَجَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى خَيْراً [3].

وفي القرن الحادي عشر جَاءَ (الناظم) العَلَامَةُ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ فُتُوحٍ، البَيْقُونِيُّ الدِّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ، المتَوَفَّى سَنَةَ (1080هـ)، وَنَظَمَ طَائِفَةٌ مَشْهُورَةٌ مِنْ عُلُومِ الحَدِيثِ فِي أَرْبَعَةٍ وَثَلاثِينَ بَيْتاً سماها: (المنْظُومَة البَيْقُونِيَّة) وَقَدْ كَثُرَتْ حَوْلَهَا الشُّرُوحُ وَالحَوَاشِي كما أسلفنا، وَمِنْ أَهَمِّ شُرُوحِهَا شَرْحُ العَلامَةِ الحَافِظِ جاد المولى محمد بن معدان الحاجري (ت:1228هـ) والذي نحن بصدده الآن [4].

([1]) عبد الله سراج الدين، شرح المنظومة البيقونية في علم الحديث، (د.م، مكتبة دار الفلاح، 2009م)، ص14-15.

([2]) عبد الله سراج الدين، المرجع السابق، ص14.

([3]) عبد الله سراج الدين، شرح المنظومة البيقونية في علم الحديث، ص16

([4]) سراج الدين، **المرجع السابق**، ص16.

أما عن أهمية المخطوط وقيمته من بين كتب علم الحديث، فيرى الباحث أنه مميز وذو قيمة في عصره، وفي موضوعه، وقد سبق كاتبه عدد من العلماء الذين تكلموا في نظم المخطوطات، ولا يستطيع أحد أن ينكر فضل وجهود العلماء الأجلاء الذين قضوا حياتهم في محراب العلم، وفي خدمة اللغة، وما خلفه العلماء وراءهم من تراث ضخم، شاهد على صدق على تلك الجهود التي بذلوها في ذلك الميدان، كما لا ينكر أحد أهمية المؤلفات التي أودعوها خلاصة فكرهم وثمرة عملهم، (والبيقوني) واحد من هؤلاء العلماء الذين أدلوا بدلوهم في هذا المجال، فقد كان كتابه (المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة) مما اشتهر في جمع العلوم الحديثية والقواعد الاصطلاحية، وقد كان قصده تيسير الطريق على طلاب العلم والمبتدئين، ومن أهم فوائد هذا المخطوط وتحقيقه في نظر الباحث: أنَّ هذه النسخة المخطوطة بتحقيقها ونشرها يُقدِرُ لها أنه ترى النور لأول المرة، وتضاف إلى تراث عِلم الحديث، وتُعَدُّ إضافة جديدة، وكذلك يُضافُ إلى البَيْقُونِيَّة شرح من شروحها.

المطلب الرابع: الآراء الحديثية التي تكلم بها البيقوني وخالف فيها من سبقه أو من عاصره من علماء الحديث، والآراء التي وافق فيها بعضَ العلماء في علم الحديث، نماذج من المَنْظُومَة:

قال الناظم:

أبدأُ بالحمدِ مُصَلِّياً ... على مُحَمَّدٍ خَيرِ نبيْ أُرسلا [1]

في بداية المَنْظُومَة صلى البيقوني رحمه الله تعالى على النبي ﷺ، ولم يسلم عليه، والله تعالى قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ [2]، فمن اكتفى بالصلاة دون السلام أو العكس، لم يكن ممتثلاً للأمر الرباني، ولهذا كرهه بعض أهل العلم كالإمام النووي، أعني الاكتفاء بالصلاة أو السلام، لكن الحافظ ابن حجر رحمه الله حمل الكراهة فيما لو كان ذلك ديدن المصلي وعادته، وهو الراجح.

---

(1) البيت الأول من المنظومة البيقونية.

(2) سورة الأحزاب، الآية: 56.

من الملاحظات الهامة أن البيقوني (رحمه الله) لم يشرح مراتب الأحاديث المتشابهة جنبًا إلى جنب، مثل الحديث الضعيف وأنواعه. وقد أثار هذا الأمر انتقادات بعض أهل العلم، إلا أنه تم التعقيب على هذا الانتقاد بوجوب أن لم يكن البيقوني يهدف في شرحه إلى التصنيف والترتيب، بل كان يهدف إلى توضيح بعض أنواع الحديث، وهذا النهج كان مفيدًا لفهم الطلاب المبتدئين.

ومن الآراء التي وافق البيقوني مع من سبقه من العلماء ومن عاصره عليها مسألة شروط الحديث الصحيح، إذ قال الناظم في بداية منظومته:

أوَّلُها "الصحيحُ" وهوَ ما اتَّصَل ... إسنادُهُ ولْمْ يَشَذّ أو يُعلّ

يَرْويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

(أولها الصحيح) يعني: الحديث الصحيح، وقد ضبطه المصنف بأكثر من شرط: الشرط الأول: أنه قال: (ما اتصل إسناده)، والشرط الثاني قال: (لم يشذ)، والشرط الثالث: (ولم يعل)، ويعني: عطف على (يشذ)، والشرط الرابع قال: (يرويه عدل)، والشرط الخامس: (ضابط) والضابط لابد أن يشترط فيه تمام الضبط، وقوله: (عن مثله) هو شرط الاتصال، فقوله: (معتمد في ضبطه ونقله) عائد على شروط الاتصال.

فشروط الحديث الصحيح عندنا خمسة، وهذا هو الصحيح المعتمد عند علماء الحديث والمحققين وهي: الشرط الأول: اتصال السند، الثاني: عدالة الرواية، الثالث: ضبط الرواة، الرابع: عدم الشذوذ، الخامس: عدم العلة.

وذكر الناظم ثلاثة أقسام من أقسام الحديث في منظومتهِ وهي: (الصحيح. والحسن، والضعيف)، وفي هذا التقسيم خالف ابن حجر وغيره من العلماء، الذين يقسمون الحديث إلى خمسة أقسام وهي: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، والضعيف.

قال الناظم:

وَ"الُمسْنَدُ" الُمتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ ... رَاويهِ حتَّى الُمصْطفى ولْمْ يَنِنْ

الناظم يتوافق مع علماء الحديث في تعريف المسند، حيث يشير إلى أنه السلسلة المتصلة من الراوي إلى النبي محمد ﷺ. ويقوم أيضًا بتوضيح مفهوم الاتصال بوصفه "ولم يَنِنْ"، مما يعني عدم انقطاع السلسلة. وبناءً على هذا التعريف، يمكن تعريف المسند على أنه الإسناد المتصل بالسلسلة المتواترة إلى النبي محمد

ﷺ. وبناءً على هذا التعريف، يمكن القول إن الموقوف (الحديث الذي ينقطع سلسلة رواته) ليس مسندًا، لأنه لا يكون متصلاً بالنبي محمد ﷺ. وكذلك، المنقطع (الحديث الذي فقد بعض الرواة من سلسلته) ليس مسندًا أيضًا، لأن الشرط الأساسي هو الاتصال في السند. وهذا هو الرأي المتفق عليه من قبل الجمهور من علماء الحديث.

وقال الناظم:

ومَا بِسَمعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ ... إسنَادُهُ للمُصْطَفَى فالُمتَّصِلْ

يُعرف المتصل الحديث المتصل بأنه الحديث الذي انتقل عنه بسلسلة اتصال تصاعدية، حيث يُسمع الحديث كل راوٍ ممن روى عنه بشكل مستمر حتى يصل إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وبناءً على هذا التعريف، يجب أن تتوفر شرطين أساسيين للحديث المتصل:

السماع بأن يسمع كل راوٍ ممن روى عنه: يعني أن الحديث يتم نقله بواسطة سلسلة مستمرة من الأشخاص الذين يسمع كل واحد منهم الحديث من الشخص الذي سبقه في السلسلة.

أن يكون مرفوعاً إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم: يجب أن يكون الحديث قد نقل باتصال مستمر حتى الوصول إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم.

بناءً على ذلك، يمكن أن نلاحظ أن الحديث الموقوف والمقطوع لا يُعتبران متصلين لأنهما يفتقران إلى الاتصال المستمر بين الرواة. ويمكن أن يشمل الحديث المتصل كل ما تم نقله باتصال مستمر، سواءً كان بشكل السماع أو بغير السماع، وذلك بشرط وجود الاتصال المستمر في السلسلة النقلية.

هذا التصوير يعكس تفسيرًا دقيقًا للحديث المتصل وفقًا للشروط المذكورة في نصك[1].

([1]) فهد بن ناصر إبراهيم، وغيره، **شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث**، (الرياض، دار الثريا للنشر، 2008م)، جـ 3، ص183.

وفي تعريف الحديث المسلسل اتفق الناظم مع كل علماء الحديث الذين أجمعوا على تعريفه بأنه: "عِبَارَةٌ عَنْ تَتَابُعِ رِجَالِ الْإِسْنَادِ وَتَوَارُدِهِمْ فِيهِ، وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ" [1].

وقال الناظم:

عَزِيزُ مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاثَة

نجد هذا التعريف للناظم خلاف المشهور عندَ المتأخِّرين من أهل الاصطلاح، وما ذكره الناظم ذَهَب إليه ابن مَنْدَه، ووافقه عليه ابنُ طاهر المقدسي، وابن الصلاح، وابن دقيق العيد، والنووي، والعراقي، وابن الجَزَري، وقد استقرَّ المتأخرون مِن أهل الاصطلاح على أنَّ العزيز هو: ما رَواه اثنانِ في أقل طبقةٍ مِن طبقات السَّند [2].

وقال الناظم رحمه الله في تعريف (معنعن):

واتفق الناظم مع علماء الحديث في تعريف (الحديث المبهم) لأن كل علماء الحديث أجمعوا على أنه الحديث الذي فيه راوٍ لم يسمَّ سواء كان هذا الراوي رجلاً أو امرأة.

وكذلك اتفق الناظم مع الحافظ ابن حجر (رحمه الله) في حكم حديثَ المبْهَم، كما قال: "وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ"، قال ابن حجر رحمه الله: "ولا يُقْبَلُ حديثُ المبْهَمِ مَا لَمْ يُسَمَّ؛ لأنَّ شرطَ قَبولِ الخَبَرِ عدالَةُ راويهِ، وكذا لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ، ولو أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْديلِ؛ كأَنْ يقولَ الرَّاوي عنهُ: "أَخْبَرَنِي الثِّقُة"؛ لأنَّهُ قد يكونُ ثقةً عندَه مجروحاً عندَ غيرِه، وهذا عَلى الأصَحِّ في المسأَلةِ"[3].

([1]) عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح، (ت: 643هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، (سوريا، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م)، ص275.

([2]) السخاوي، فتح المغيث، جـ3، ص33.

([3]) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، تحقيق: صلاح عويضة، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2015م)، ص101.

وقد خالف الناظم ابن الصلاح والسيوطي في أقسام الحديث والتَّدْلِيس [1]، والذي قسمه الناظم إلى قسمين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وذلك لِأَن الْمَسْأَلَة خلافية، وبالتالي هو اجتهد وأعطى رأياً جديداً غير رأيهم.

المبحث الثاني: وصف النسخ الخطية ومنهجية التحقيق:

المطلب الأول: وصف النسخة الخطية

لوحظ أن النساخ القديمين للمخطوطات كانوا يعتمدون على طرائق إملائية تختلف عن الطرائق الإملائية الحديثة. وبعد دراستي لهذه النسخ، تبيَّن لي أنهم قاموا بتجاهل وعدم وضع نقاط على بعض الحروف في كلمات المخطوطة، مما أدى إلى تفاوت في قراءة هذه الكلمات وظهور ألفاظ متنوعة

وبعد أن وقع الاختيار على خدمة هذا الكتاب المبارك، ونفض غبار الزمن عنه، وتحقيقه، شرع الباحثُ في البحث عن نسخ، فكان أن وفقه – الله– للحصول على ثلاث نسخ منها من مكتبة مكة للمخطوطات: الرقم (97)، والنسخة الثانية: من مكتبة أبي العباس المرسي الإسكندرية: الرقم (178)، والنسخة الثالثة: من مكتبة مشتري بن عبد العزيز خليل: الرقم (28)، فشرع في دراستها، وبيان مدى سلامتهما من النقص، والخرم، وبدأ العمل في تحقيق المخطوطة على ثلاث نسخ رمزت لها بـ (أ)، و(ب)، و(ج)، وفيما يأتي وصفٌ لكل منهن:

نسخ المخطوطة: الأصل أو (الأُم) رُمز لها بـ(أ).

- **عائدية المخطوطة:** مكتبة مكة للمخطوطات، المملكة العربية السعودية.
- **رقم المخطوط:** 97.

([1]) قال ابن الصلاح والسيوطي: "بَلْ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَكْثَرُ". جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: 911 هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة الفاريابي، (د.م، دار طيبة، د.ت)، جـ 1، ص256.

- **عدد الأسطر**: (25) سطراً، والورقة الأخيرة (19) سطراً.
- **عَدَدُ اللوحات**: (38) لوحة.
- **الناسخ**: عبد الرحمن بن محمد الفارسي.
- **تاريخ النسخ**: سنة 1269هـ - 1853م.

مكن استخلاص خصائص النسخة المذكورة على النحو التالي:

- أظهرت دقة الناسخ في ترتيب وتنظيم النص، بالإضافة إلى تنسيق أسطر الكلمات بشكل جيد.
- كانت الكتابة واضحة ومميزة بحيث يمكن تمييز المتن بسهولة عن الشرح.
- كانت نسبة الشطب في هذه النسخة قليلة.
- تمت كتابة النص بواسطة قلم غامق، وكان حجم الكلمات كبيرًا وواضحًا.
- وجدت تعليقات محدودة في جوانب بعض الصفحات."

النسخة المخطوطة (ب)

- **عائدية المخطوطة**: مكتبة أبي العباس المرسي الإسكندرية.
- **رقم المخطوط**: 178.
- **عدد الأسطر**: (25) سطراً.
- **عَدَدُ اللوحات**: (41) لوحة.

- **الناسخ:** رمضان حلاوة.
- **تاريخ النسخ:** 1410هـ- 1989م.

النسخة المخطوطة (ج)

- **عائدية المخطوطة:** مكتبة مشتري بن عبد العزيز خليل.
- **رقم المخطوط:** 28.
- **عدد الأسطر:** (27) سطراً.
- **عَدَدُ اللوحات:** (35) لوحة، المقاس: 17× 24 سم.
- **الناسخ:** لا يوجد.
- **تاريخ النسخ:** 1331هـ- 1913م.

المطلب الثاني: منهج الباحث في التحقيق

يتعامل الباحثون والمحققون بحرفية ومسؤولية كبيرة مع مهمة تحقيق النصوص التاريخية والدينية. الهدف الرئيسي لهذا العمل العلمي هو إعادة إنتاج النص الأصلي بدقة وصدق، دون إضافة أو حذف أي جزء من ما كتبه المؤلف الأصلي. تقوم هذه الجهود بمراعاة المنهج العلمي والقواعد الأساسية للتحقيق العلمي.

لتحقيق هذا الهدف، اتبع الباحث الخطوات التالية:

- نسخ النص الأصلي الذي تم اختياره كمصدر رئيسي (النسخة الأم) باستخدام الإملاء الحديث وبعناية كبيرة.
- استخدام علامات الترقيم بشكل صحيح وفقًا لقواعد التحقيق العلمي، مثل الفواصل وعلامات الاستفهام.
- توثيق الفروق بين النسخ المختلفة إذا كانت موجودة وشرحها.
- توثيق أي كلمات تم حذفها أو تحريفها إذا كان ذلك ضروريًا.
- تصحيح أي تصحيفات موجودة في النص الأصلي وتوثيق الصواب في الهامش.
- تقديم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية باستخدام مصادر معترف بها.
- توثيق الحكم على الأحاديث إذا لم يتم ذلك في المصادر الأصلية.
- تقديم ترجمة للأعلام غير المعروفة مع الإشارة إلى المصادر المستخدمة.
- توجيه قارئ الرسالة إلى المصادر والمراجع المستخدمة بعناية.
- وضع عناوين فرعية للفصول لتسهيل الاستفادة من النص.

- توضيح المصطلحات الغريبة في النص.
- تعليق على بعض العبارات إذا كان ذلك مفيدًا للقارئ.
- تقديم بطاقة معلوماتية شاملة للكتاب عند ذكره لأول مرة في الرسالة.
- إعداد فهارس متعددة للمحتويات والمصادر لتسهيل البحث والاستفادة.
- هذا هو المنهج الذي تم اتباعه في تحقيق النص والحفاظ عليه بمسؤولية علمية. يهدف الباحث إلى تقديم عمل مخلص يلبي المعايير العلمية ويحافظ على النصوص التاريخية بدقة وأمانة علمية

المطلب الثالث: نماذج من المخطوط

راموز الورقة العنوان من النسخة (أ)

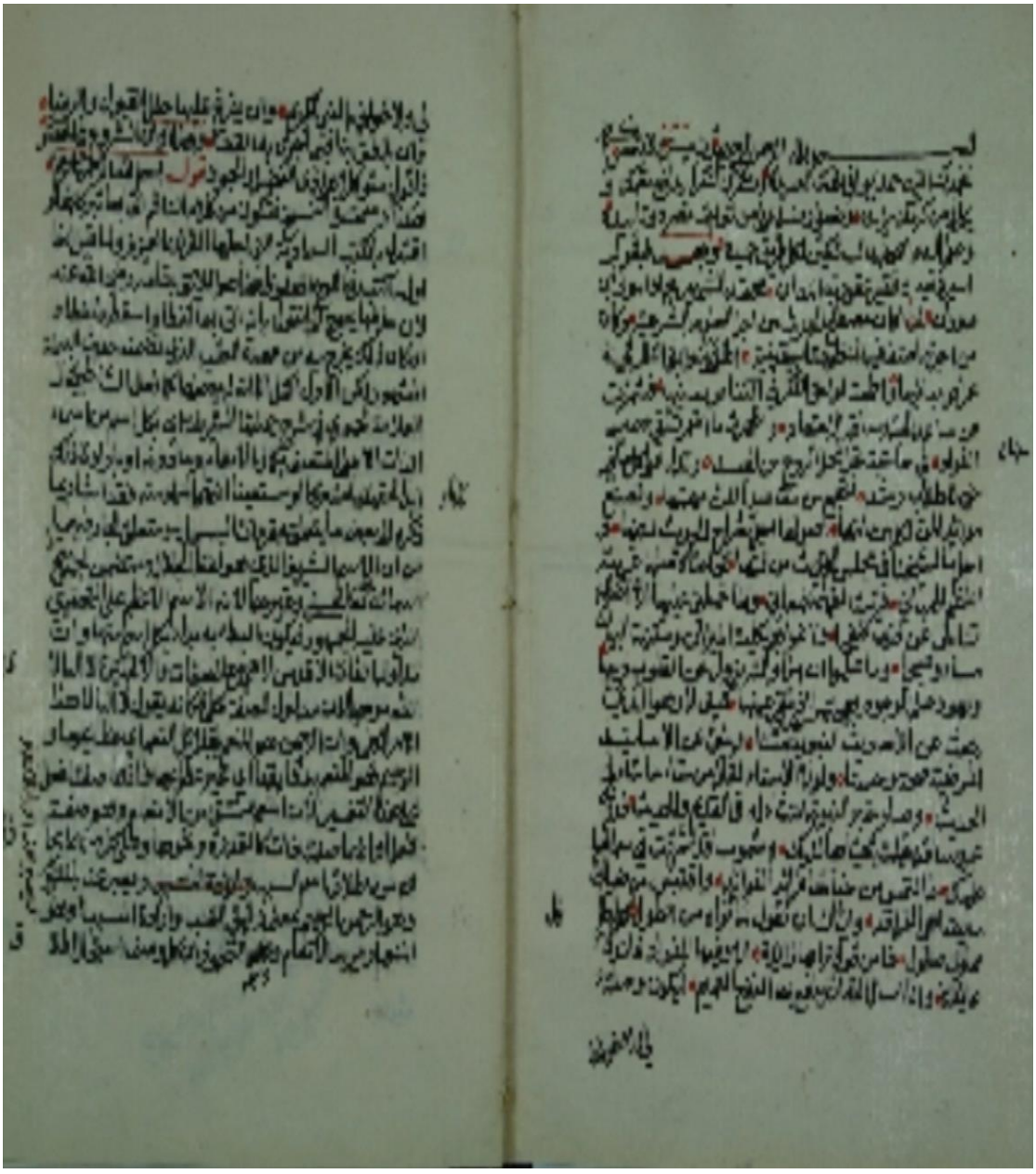

راموز الورقة الأولى للنسخة (أ)

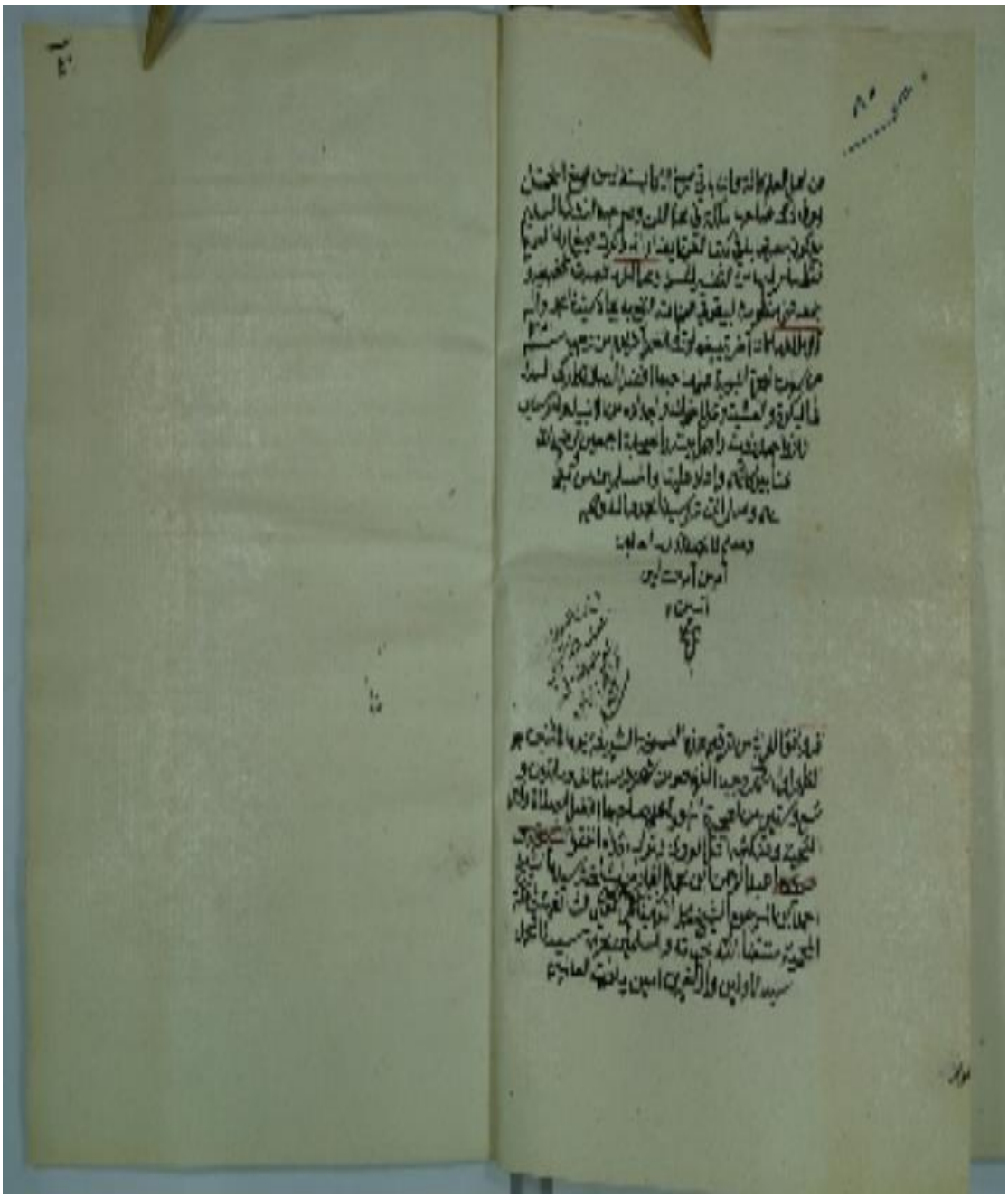

رامز الورقة الأخيرة للنسخة (أ)

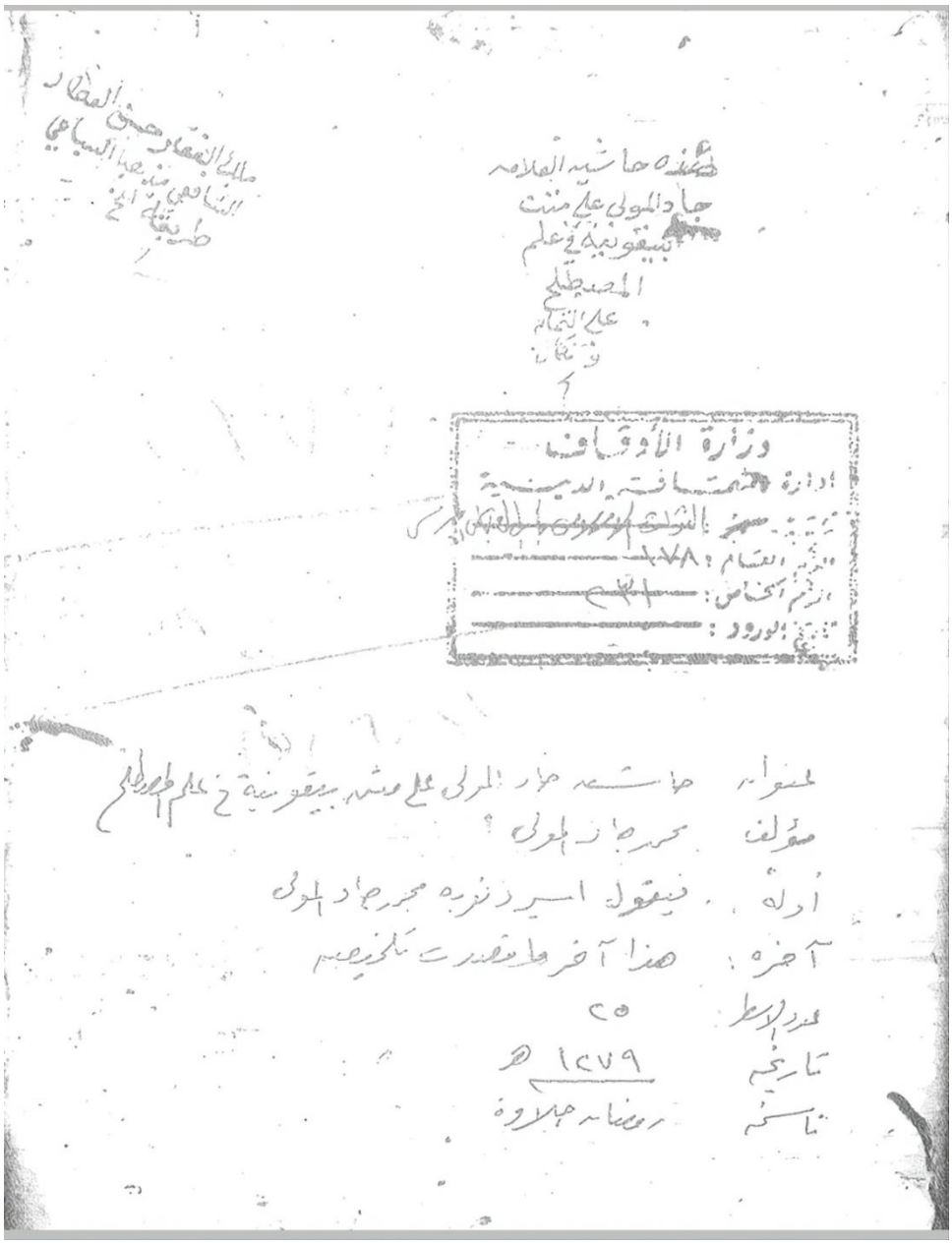

راموز الورقة العنوان من النسخة (ب)

راموز الورقة الأولى للنسخة (ب)

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ب)

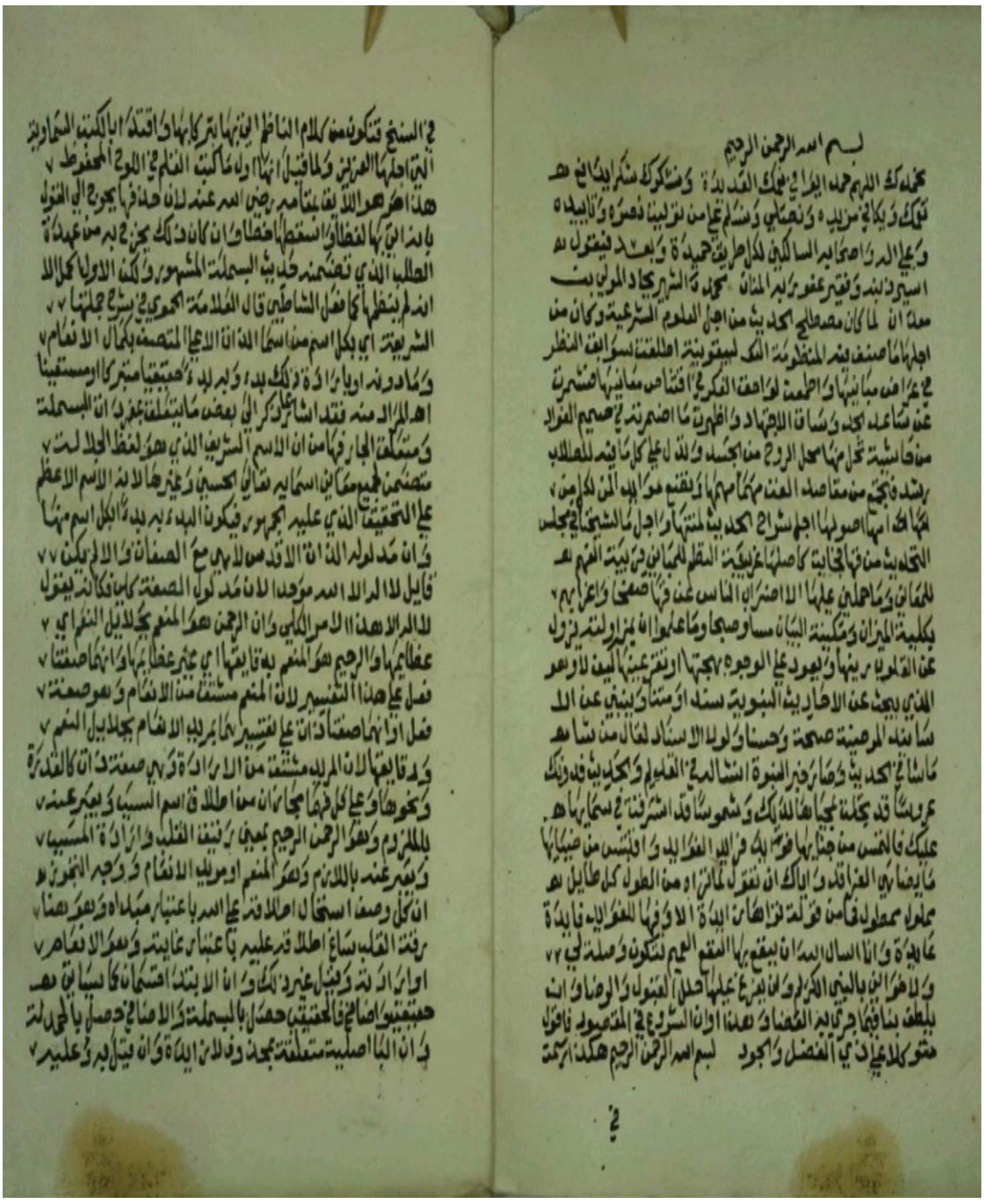

راموز الورقة الأولى للنسخة (ج)

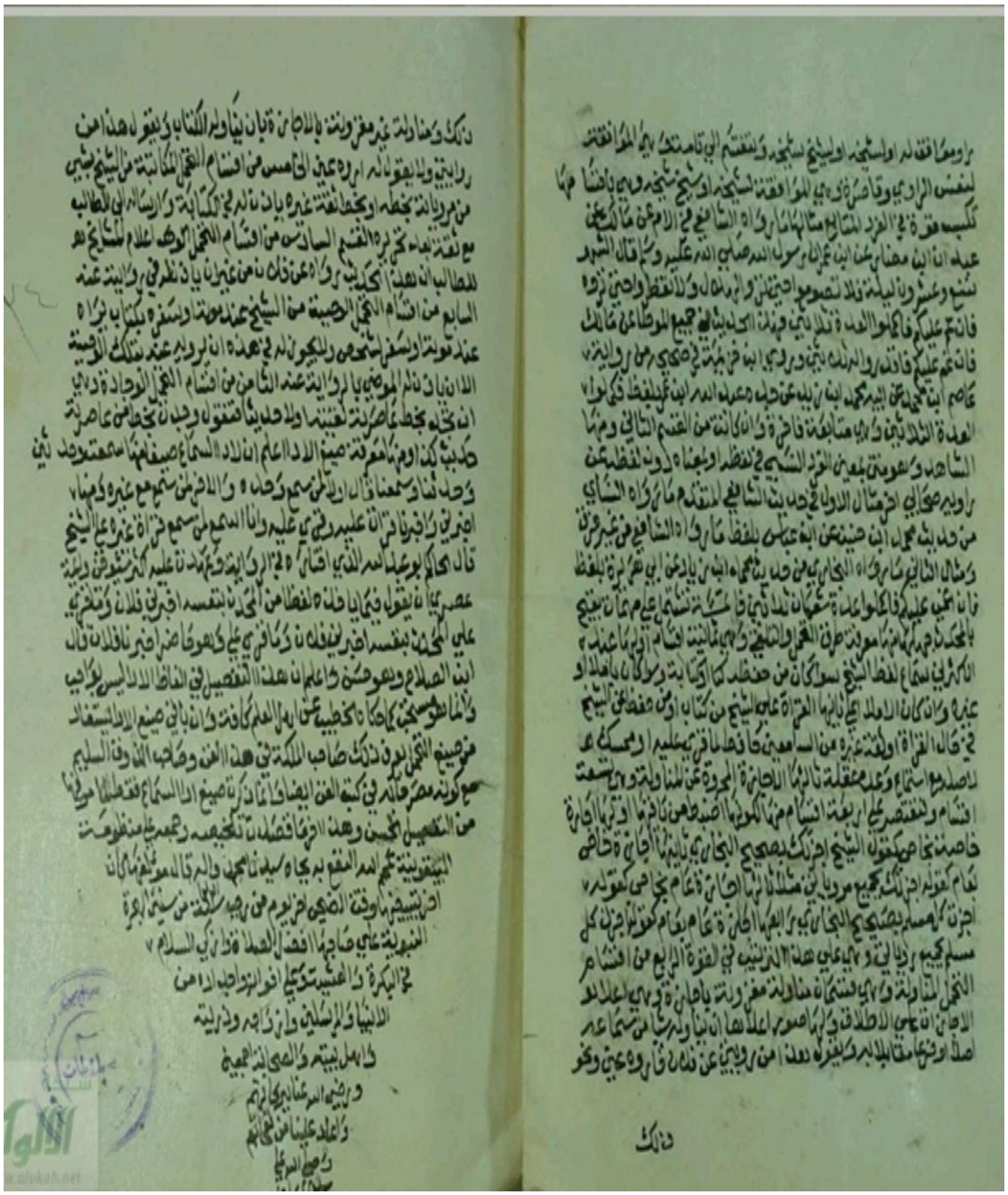

راموز الورقة الأخيرة للنسخة (ج)

الفصل الثالث: عملية التحقيق والنص المُحَقَّق:
حاشية جاد المولى الحاجري على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة

المبحث الأول: النص المُحَقَّقُ مِن البداية حتى منتصف المخطوط:

- المطلب الأول: التحقيق مِن (اللوحة الأولى) حتى (اللوحة الثامنة).
- المطلب الثاني: التحقيق مِن (لوحة 16) حتى (لوحة المنتصف).

المبحث الثاني: النص المحقق من منتصف المخطوط حتى نهايته:

- المطلب الأول: التحقيق مِن (لوحة المنتصف) حتى (لوحة 29)
- المطلب الثاني: التحقيق مِن (لوحة 29) حتى النهاية.

المبحث الثالث: متممات التحقيق:

- المطلب الأول: يشمل:
  - النتائج
  - التوصيات
  - الخاتمة
- المطلب الثاني: الملاحق، وتشمل الفهارس

المبحث الأول: النص المُحَقَّقُ: مِن البداية حتى منتصف المخطوط

المطلب الأول: التحقيق مِن (اللوحة الأولى) حتى (اللوحة الثامنة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ [1]

رَبّ يَسّرْ وَلَا تُعَسّر يا كَرِيمْ [2]

نحمدك اللهم حمداً يوافي نعمك العديدة، ونشكرك شكراً يدافع نقمك ويكافئ من كرمك مزيده، ونصلي ونسلم على من توليت نصره وتأييده، وعلى آله وأصحابه السالكين لكل طريق حميدة، وبعد:

فيقول أسير ذنبه[3]، وفقير عفو ربه المنان، محمد الشهير بجاد المولى ابن معدان: لما كان مصطلح الحديث[4] من أجل العلوم الشرعية، وكان من أجل[1] ما صنف فيه المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، أطلت[2] سوابق

([1]) ابتدأ المؤلف (رحمه الله) بما ابتدأ الله عز وجل به كتابه العزيز، واقتداءً بسنة رسول الله (صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم)، قال رسول الله (صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم): «**كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فهو أقطع**» ذكره النووي بهذا اللفظ في شرحه على صحيح مسلم (1/43)، والتسمية عبادة مطلوبة عند كل فعل، وكان رسول الله (صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم) حريصاً عليها عند قراءته للقرآن، وعند أكله وشربه، وعند كل أعماله، وعلى هذا كان الصالحون من عباد الله وعلماء الأمة، محمد بن محمد الجزري، (ت: 833هـ)، **الروضة الندية شرح متن الجزرية**، شرح: محمود عبد المنعم العبد، (د.م، المكتبة الأزهرية للتراث، 2001م)، ص9.

([2]) في (ب) بدلها: وبه نستعين.

([3]) في (ب): ذنوبه.

([4]) تعريف علم مصطلح الحديث: هو معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى معرفة حال الراوي والمروي، وقيل: هو علم يعرف به أحوال السند والمتن من صحة، وحسن، وضعف، وعلو، ونزول، ورفع، ووقف، وقطع وكيفية التحمل والأداء، وصفات الرجال، وغير ذلك. ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، جـ1، ص89، السيوطي، **تدريب الراوي**، جـ1، ص25.

وينقسم علم الحديث إلى قسمين: **الأول**: علم الحديث رواية: علم يشْتَمل على نقل ذَلِك، وَقيل: علم يعرف بِهِ أَقْوَال رَسُول الله وأفعاله وأحواله. **الثاني**: علم الحديث دراية: مجموعة من المباحث والمسائل يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

نظري في عراص مبانيها، وأطمعت لواحق الفكر في اقتناص معانيها، فشمرت عن ساعد الجد وساق الاجتهاد وأظهرت ما أضمرت[3] في صميم الفؤاد في[4] حاشية تحل منها محل الروح من الجسد، وتدل على كل ما فيه للطلاب رشد، فتجمع من مقاصد الفن مهمها، وتصنع موائد المنِّ لكل من أمَّها، أصولها أجل شراح الحديث لمتنها، وأجل[5] ما لشيخنا في مجلس التحديث من فنها، فجاءت كأصلها غريبة النظم للمباني، قريبة الفهم للمعاني، وما حملني عليها إلا إضراب الناس عن فنها صفحاً، وإغرابهم بكلية الميزان ومكنية البيان مساءً وصبحاً، وما علموا أن بمزاولتها يزول عن القلوب ريبها[6]، ويعود على الوجوه بهجتها إذ تقر عينها.

كيف لا، وهو الذي يبحث عن الأحاديث النبوية سنداً [7] ومتناً [8]، وينبئ عن الأسانيد [9] المرضية صحة وحسناً، زلَوْلاَ الإسْنادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ ما شَاءَ[1]، وصار خبر النبوة إنشاء له[2] في القديم

ومثاله: إذا وجدنا راوياً فإنا نبحث هل هذا الراوي مقبول أم مردود؟. المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر** ، جـ1، ص230، السيوطي، **تدريب الراوي**، جـ1، ص40، ومحمد جمال الدين القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، جـ 1، ص28.

(1) في (ج): أجلها.

(2) في (ب) : أطلقت.

(3) في (ب) و(ج) : أضمرته.

(4) في (ب): من

(5) في (ب): وجُلُّ.

(6) في (ب) و(ج): رينها.

(7) "السند: هو الطريق الموصلة للمتن ويعنون به رواية الحديث من أول السلسة إلى نهايتها أو عزو الحديث إلى قائله، وقيل: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن. السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ1، ص28، ومحمود بن أحمد الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، (د.م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط10، 1425هـ-2004م)، ص18.

(8) المتن: مَا انْتهى إِلَيْهِ الْإِسْنَاد من الكلام أو هو نص الحديث. ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص139، وعبد الحق بن سيف الدين الدهلوي، **مقدمة في أصول الحديث**، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط2، 1406هـ - 1986م)، ص40.

(9) والإسناد فهو حكاية طريق الْمَتْن. ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص53. وتأتي أهمية الإسناد: معرفة ألقاب الحديث ومسمياته، مثل: صحيح وحسن وضعيف وشديد الضعف ومنكر وموضوع، ومتصل ومنقطع، ومرفوع

والحديث، فدونك عروساً قد تجلت بمحياها لديك، وشموساً قد أشرقت في سمائها عليك، فالتمس من خبائها فرائد الفوائد، واقتبس من ضيائها ما يضاهي الفراقد [3].

وإياك أن تقول لما تراه من الطول كل طائل مملول ممطول [4]، فما من قولة تراها زائدة إلا وفيها للفؤاد فائدة عائدة، وأنا أسأل الله أن ينفع بها النفع العميم، ليكون[5] وصلة لي ولإخواني بالنبي الكريم، وأن يفرغ عليها حلل القبول والرضا، وأن يلطف بنا فيما جرى به القضا، وهذا أوان الشروع في المقصود، فأقول متوكلًا على ذي الفضل والجود:

قوله: (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**) هكذا رسمت في النسخ، فتكون من كلام الناظم، أتى بها تبركاً أو اقتداء بالكتب السماوية التي أجلها القرآن العزيز، ولما قيل: إنها أول ما كتب[6] في اللوح المحفوظ [7][8] هذا هو اللائق بمقامه رضي الله عنه؛ لأن حذفها يحوج إلى القول بأنه أتى بها لفظاً وأسقطها خطاً،

وموقوف ومقطوع، ولولا بالإسناد لما تتميز هذه الأنواع وغيرها من أقسام الحديث، وقيل: "خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها مَنْ قبلها: الإسناد والأنساب والإعراب". السيوطي، **تدريب الراوي**، جـ1، ص159.

[1]() ابن عبد البر، التمهيد، جـ1، ص56. من قول عَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(2) في (ب): حثالة.

([3]) الفراقد: جمع الفرقد وهو نجم في السماء لا يغرب ولكنه يطوف بالجدي. وقيل: هو كوكب قريب من القطب. أبو نصر إسماعيل الجوهري، (ت: 393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1407 هـ - 1987 م)، جـ 2، ص519 [مادة فرهد].

([4]) أيوب بن موسى الكفوي، (ت: 1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، (بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ت)، ص803.

(5) في (ب) و (ج): لتكون.

(6) زاد في (ب) و (ج): القلم.

([7]) اللوح المحفوظ: هو الكتاب الذي كتب الله فيه مقادير الخلق قبل أن يخلقهم. محمد عبد الرحمن المباركفوري، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، جـ 6، ص279.

([8]) أنها أول ما خط القلم في اللوح المحفوظ، لخبر ابن عباس مرفوعاً: «**أول شيء كتبه الله في اللوح المحفوظ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**»، أخرجه السيوطي في **جامع الأحاديث**، وضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د. علي جمعة (مفتي الديار المصرية، حديث رقم (7637)، جـ 8، ص437.

وإن كان ذلك يخرج به من عهدة الطلب الذي تضمنه حديث البسملة المشهور، لكن الأول أكمل إلا أنه لم يضمنها[1] كما فعل الشاطبي[2][3]، قال العلامة الحموي في شرح جملتها الشريفة؛ أي: بكل اسم من أسماء الذات الأعلى المتصف بكمال[4] الإنعام وما دونه، أو بإرادة ذلك بدءاً حقيقياً متبركاً أو مستعيناً انتهى المراد منه [5].

فقد أشار بما ذكره إلى بعض ما يتعلق بمفردات البسملة، ومتعلق الجار فيها من أن الاسم الشريف الذي هو لفظ الجلالة متضمن لجميع معاني أسمائه تعالى الحسنى وغيرها؛ لأنه الاسم الأعظم على التحقيق الذي عليه الجمهور[6][7]، فيكون البدء به بدءاً بكل اسم منها، وأن مدلوله الذات الأقدس، لا

---

[1] في (ج): ينظمها.

([2]) هو أبو محمد القاسم بن فِيرُّه بن خلف الرعينيّ، إمام القراء، كان ضريراً، ولد بشاطبة، وتوفي بمصر وهو صاحب "حرز الأماني"، وكان عالماً بالحديث والتفسير واللغة، وتوفي سنة: 590هـ. صلاح الدين خليل الصفدي، **نكث الهميان في نكت العميان**، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1428 هـ - 2007 م)، ص213.

[3]() اشار المؤلف إلى الشاطبي وذلك: " ما روي عن حمزة من أنه كان يخفي التعوذ ويظهر البسملة في أول سورة الحمد، فوجهه التفرقة بينهما؛ إذ التعوذ ليس من القرآن بإجماع، والبسملة عنده آية من القرآن، فكره أن يظهر التعوذ مع إظهار البسملة، فيتوهم السامع أنه جعله من أم القرآن كما جعل (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) آية منها، وأخفاه ليكون قد أزال اللبس، وفعل ما أمره الله به من التعوذ". قلت: وإلى هذا أشار الشاطبي بقوله: **وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وُعَاتُنَا ... وَكَمْ مِنْ فَتىً كالْمَهْدَوِي فيهِ أَعْمَلَا**، يعني: روى إخفاء التعوذ عمن رمز له بالفاء والألف، وهما حمزة ونافع، وهذا أول رمز وقع في نظمه. والواو في "وعاتنا" للفصل. ثم قال: "وكم من فتى" أي: أن جماعة من العلماء اختاروا الإخفاء واحتجوا له كالمهدوي وغيره. ابن عرفه، **تفسيره**، جـ1، ص26.

[4] في (ب): بأكمل.

([5]) أحمد بن مكي الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، (بيروت، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 1430هـ - 2009م)، ص37.

([6]) قال أبو البقاء الفتوحي (رحمه الله): "إن اسم -الله- علم للذات، ومختص به، فيعم جميع أسمائه الحسنى، وإنه اسم الله الأعظم عند أكثر أهل العلم الذي هو متصف بجميع المحامد. محمد بن أحمد الفتوحي، ابن النجار الحنبلي، (ت: 972هـ)، **شرح الكوكب المنير**، تحقيق: محمد الزحيلي، (د.م، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ- 1997م)، ص4.

[7]() وقال ابن أمير حاج رحمه الله : عن محمد بن الحسن قال : سمعتُ أبا حنيفة رحمه الله يقول : اسم الله الأعظم هو " الله " , وبه قال الطحاوي وكثير من العلماء , وأكثر العارفين . محمد بن محمد بن أمير الحاج، (ت: 879هـ)، **التقرير والتحبير**، (د.م، دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ - 1983م)، جـ1، ص5.

هي مع الصفات، وإلا لم يكن قائل لا إله إلا الله موحداً؛ لأن مدلول الصفة كلي، فكأنه يقول لا إله إلا هذا الأمر الكلي، وأن الرحمن هو المنعم بجلائل النعم أي عظائمها [1]، والرحيم هو المنعم بدقائقها أي غير عظائمها [2]، وأنهما صفتا فعل على هذا التفسير؛ لأن المنعم مشتق من الإنعام، وهو صفة فعل، أو أنهما صفتا ذات على تفسيرهما بمريد الإنعام بجلائل النعم ودقائقها، لأن المريد مشتق من الإرادة وهي صفة ذات كالقدرة ونحوها [3]، وعلى كل فهما مجازان من إطلاق اسم السبب، ويعبر عنه بالملزوم وهو الرحمن الرحيم، بمعنى رقيق القلب، وإرادة المسبب، ويعبر عنه [4] باللازم، وهو المنعم، أو مريد الإنعام [5].

ووجه التجوز أن كل وصف استحال إطلاقه على الله تعالى باعتبار مبدأه، وهو هنا رقة القلب ساغ إطلاقه عليه باعتبار غايته وهو الإنعام أو إرادته، وقيل غير ذلك [6]، وإن الابتداء قسمان [7] كما سيأتي:

حقيقي وإضافي.

([1]) عبد الحميد: عبد الحميد السيد محمد، **التبيان في تفسير قول الرحمن "ووضع الميزان"**، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 1996م، ص46.

([2]) السيد، المرجع السابق، ص46-47.

([3]) علي بن محمد الجرجاني، (ت: 816هـ)، **كتاب التعريفات**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ -1983م)، ص208.

([4]) سقطت أو من (ب) و (ج).

([5]) محمد بن علي التهانوي، (ت: 1158هـ)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م)، جـ 1، ص133.

([6]) حسن العدوي الحمزاوي، **إرشاد المريد في خلاصة علم التوحيد**، (د.م، مطبعة بولاق، 1855م)، ص4.

([7]) وقيل: الابتداء على ثلاثة أقسام: حقيقي: وهو الذي لم يسبق عليه شيء، وعرفي: وهو الذي قدم على المقصود، وإضافي: وهو الذي قدم بالنظر إلى الشيء الثاني أعم من المقصود وغيره، وخلاصة الدفع أن المراد بالابتداء في كلا الحديثين أو في حديث الحمدلة فقط، العرفي وهو كما عرفت أمر ممتد يمكن الابتداء بهذا المعنى بأمور متعددة من التسمية والتحميد وغيرهما، وهو قد يتحقق في ضمن الابتداء الحقيقي وقد يتحقق في ضمن الإضافي، تأمل! محمد بن بير علي البركوي، (ت: 981هـ)، **شروح العوامل**، تحقيق: إلياس قبلان، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2010م)، ص72.

فالحقيقي حصل بالبسملة، والإضافي حصل بالحمدلة [1].

وإن الباء أصلية متعلقة بمحذوف لا زائدة، وإن قيل به، وعليه فمدخولها مبتدأ، خبره محذوف تقديره مبدوء به [2].

وإن الأولى في متعلقها أن يكون مؤخراً ليفيد الاختصاص، وأن يكون فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال، لكن فاته الإشارة إلى ثالث الأمور المختارة من الاحتمالات الثمانية المعروفه، وهو أن الأولى في متعلقها أن يكون خاصاً[3].

فكان الأولى أن يقول بدل أبدأ: أؤلف إلا أن يقال: إن ضرورة ذكر قوله بدءاً حقيقياً اضطرته إلى ما ذكر، إذ لا يحسن أن يقول: أؤلف بدءاً حقيقياً؛ لأن بدء مصدر لفظي مؤكد لعامله، فحقه أن يتحد مع عامله في المادة. ولا يقال: كان يكفيه الاقتصار على قوله: أؤلف لأنا نقول: يفوته[4] حينئذ ما أراده من دفع التعارض المشهور بقوله: بدءاً حقيقياً، وأن الباء المذكورة للاستعانة أو المصاحبة التبركية، فهي مجاز لا الحقيقة[5]؛ لأنها إنما يكون في الأجسام، والأسماء أعراض، فمصاحبة الابتداء لها مجازية [6].

([1]) محمد بن أحمد الدسوقي، (ت: 1239هـ)، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (د.م، دار الفكر، د.ت)، جـ 1، ص6.

([2]) عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت: 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (د.م، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت)، جـ1، ص3.

([3]) محمد بن علي الشوكاني، **فتح القدير**، دار ابن كثير، (دمشق- بيروت، دار الكلم الطيب، 1414هـ)، جـ 1، ص21.

([4]) في (ب): يفوت

([5]) في (ج): حقيقة.

([6]) أحمد بن محمد الصاوي، (ت: 1241هـ)، **بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير**، (بيروت، دار المعارف، د.ت)، جـ 1، ص3.

ثم الحقيقية أيضاً ليست معنى حقيقياً للباء، إذ لم يذكر سيبويه رحمه الله معنى [1] لها إلا الإلصاق، قال تقول: أمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسده [2]، أو على ما يجسه من ثوب ونحوها [3].

قوله: (**أبدأ بالحمد...إلخ**) بدايةً، يجب التأكيد على أن البسملة تُعتبر بداية حقيقية للنص، وليس هناك بدء إضافي بعد البسملة. الحديث يشير إلى أنه إذا كان هناك بدء حقيقي للنص بعد البسملة، فإن العمل يكون بالبسملة، ولا يستخدم الحمد لله. والعكس صحيح أيضًا.

ومن الجدير بالذكر أن هناك نوعين من البدايات: البداية الحقيقية والبداية الإضافية. البداية الحقيقية تكون عندما يبدأ النص دون أن يكون هناك شيء قبله، بينما البداية الإضافية تكون عندما يبدأ النص بعد أن تمت بداية أخرى قبله.

بالنظر إلى هذا التفسير، يمكننا أن نستنتج أن البسملة تعتبر بداية حقيقية للنص، وإذا كانت البداية حقيقية، فإنه يجب أن يتم العمل بالبسملة. وبالتالي، لا يتعارض حديث البسملة مع حديث الحمد لله، لأن كل حديث منهما يشير إلى نوع من البدايات ويعمل على توجيه الفعل بناءً على هذا النوع.

---

[1] زاد في (ب) و (ج): حقيقياً.

[2] في (ب): جسمه.

[3] عمرو بن عثمان، سيبويه، (ت: 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ - 1988م)، جـ 1، ص14-15.

وفي الختام، يجدر بنا التأكيد على أهمية فهم القواعد الفقهية المتعلقة ببداية النصوص والحكم بناءً على السياق ونوع البداية[1]

يتعد أثرها للغير[2]، أو بالفواضل أي: الصفات التي لا يتعقل اتصاف الشخص بها إلا بعد تعدي أثرها للغير كالكرم[3].

وأما الحمد عرفاً: الحمد هو تعبير يُستخدم للتعبير عن الشكر والامتنان. يعبر الإنسان عن الحمد لله أو للآخرين عندما يكون ممتنًا للنعم والخيرات التي يتلقاها. يمكن أن يتم التعبير عن الحمد بالكلمات، أو بالأفعال، أو حتى بالأفكار.

[4]، قاله الحموي.

وهنا سؤال وهو أن إيراد الحمد على هذا الوجه غير مفيد إذ مفاده الإخبار عن البدء بالحمد أي: في المستقبل والإخبار عن[5] الحمد، فإنه حمد؛ لأنه يدل إجماعاً [6] على الاتصاف بالكمال [7].

والجواب: إن الإتيان بذلك لا يلزم أن يكون بالكتابة؛ بل يكفي التلفظ، فالمصنف تلفظ بذلك، ثم أتى بما ذكر إشارة إليه انتهى.

---

(1) في (ب) و (ج): ولو لم.

(2) زاد في (ب) و (ج): كالعلم.

(3) القاضي عبد النبي نكري، (ت: ق 12هـ)، **دستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000م)، جـ 2، ص44.

(4) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص37-38.

(5) زاد في (ج): البدء.

(6) في (ج) : إجمالًا لا.

(7) أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، **شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد، أم إسراء بيومي، (د.م، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، 1427هـ - 2006م)، جـ 1، ص43.

فالمعظم لابد أن يكون معينًا [1].

ويمكن أن يقال: لما كان أل في الحمد للعهد استغني عن تعيين المعهود[2] وذلك أن المعهود إما أنه الحمد الذي يبدأ به في الأمور ذوات البال بقرينة قوله: أبدأ والمعنى حينئذ أبدأ بالحمد، والمطلوب البدء به في الأمور ذوات البال التي منها منظومتي، أي: وهو لا يكون لغيره تعالى، وأما أنه الحمد الحقيقي أي: مقابل المجازي، والمعنى حينئذ أبدأ في منظومتي بالحمد الحقيقي، أي: وهو لا يكون إلا لله تعالى إذ الحمد له حقيقة ولغيره مجاز [3].

والوجه الثاني: أن المصنف أطلق الحمد ولم يقيده بما ذكر، واللفظ عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الكامل على أنه[4] قرينة حال المصنف وأدبه[5] مع الله تعين ما ذكر.

قوله: **(مصلياً)** حال، أي حال كوني مقدراً الصلاة، فهي حال منتظرة، فلا يرد ما يقال: إن الأصل في الحال المقارنة، وهي متعذرة هنا لاشتغال مورد الصلاة، وهو اللسان بالحمد، وفيه أنه لا يلزم من نيته وتقديره فعله[6].

والجواب: إن المصنف كريم، وذو همة عالية، هذا إن جعلت الباء صلة لأبدأ.

([1]) الدسوقي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، ص10.

([2]) في (ج): المحمود.

([3]) عصام الدين إسماعيل القونوي، (ت: 1195هـ)، **حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2001م)، جـ 1، ص177.

([4]) في (ب): أن.

([5]) في (ب) : أدبه، وفي (ج): وارد به.

([6]) محمد بن قاسم الغزي، (ت: 918هـ)، **فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك**، (كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، 1991م)، ص39.

فإن جعل الظرف حالاً، والمعنى أبدأ الكتاب حال كوني متبركاً، أو مستعيناً بالحمد حال كوني مصلياً، فلا حاجة لجعل الحال منتظرة، بل هي مقارنة على الأصل.

ثم هي إما مترادفة أو متداخلة، وذلك أن الابتداء عرفي يمتد زمناً يقارنه فيه التبرك بالحمد والصلاة؛ أي لا حقيقي بحيث يكون زمنه حقيقياً[1] لا يسع إلا التبرك بأحدهما، كذا حققه صاحب التلويح في نظيره كما أفاده الحموي ببعض زيادة [2].

واختلف في الصلاة، فقيل: هي من المشترك اللفظي المعرف بأنه لفظ تعدد وضعه ومعناه؛ كلفظ عين، فإنه موضوع بأوضاع متعددة لنحو اثنين وسبعين معنى، منها: الباصرة والجارية والشمس المضيئة وهكذا [3].

وعليه فمعناها من الله رحمة مقرونة بتعظيم، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين تضرع ودعاء [4]، وقيل: إنها من المشترك المعنوي المعرف بأنه لفظ اتحد وضعه لمعنى كلي تحته أفراد، وهو الذي حققه ابن هشام في المغني؛ كإنسان، فإنه موضوع لحيوان ناطق، وهو معنى كلي تحته أفراد كزيد وعمرو وهكذا، وعليه فمعناه العطف[5].

---

[1] في (ب) و (ج): ضيقاً.

[2] سعد الدين مسعود التفتازاني، (ت: 792هـ)، **شرح التلويح على التوضيح**، (مصر، مكتبة صبيح، د.ت)، جـ 1، ص12، الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص38-39.

[3] عمر بركات البقاعي، (ت: 1245هـ)، **فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك**، (د.م، مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1372– 1952م)، جـ 1، ص10-11.

[4] أبو حامد محمد الغزالي، (ت: 505هـ)، **المستصفى**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، (د.م، دار الكتب العلمية، 1413هـ - 1993م) ص241، زكريا بن محمد السنيكي، (ت: 926هـ)، **غاية الوصول في شرح لب الأصول**، (مصر، دار الكتب العربية الكبرى، د.ت)، جـ 1، ص3.

[5] عبد الله بن يوسف بن هشام، (ت: 761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (دمشق، دار الفكر، ط6، 1985م)، جـ 1، ص22-23.

ثم هو يختلف بحسب ما يضاف إليه، فإن أضيف إلى الله فمعناها الرحمة ...إلخ، وإن أضيف إلى الملائكة فمعناه الاستغفار، وإن أضيف إلى الآدميين فمعناه التضرع والدعاء، وهذا هو الراجح؛ لأن الأصل عدم تعدد الوضع اللازم على الاشتراك اللفظي [1].

والحاصل أنها موضوعة لمعنى مشترك لا لأنها اسم مشترك. فتأمل

قوله: (**على**) تكتب الياء بلا نقاط[2] في إتقانه، وهو [3] و الياء، الفاء والقاف والنون إذا وقعت آخر كلمة لا تنقط لتميزها بصورتها[4]. انتهى [5].

وجمعها بعضهم في لفظ ينفق، لكن قال [6] العلماء: أنه متى اجتمع ما يكتب بالألف وما يكتب بالياء تقلب الألف في جميع الألفاظ إلا متى وعلى وإلى. انتهى [7].

فعلى قياسه تكتب على هنا بالألف لأجل (**أرسلا**) لا بالياء، فتكون القاعدة المذكورة مخصوصة بغير حالة الاجتماع المذكور [8]، فليراجع الأجهوري على الشارح.

([1]) عبد الله بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جـ 1، ص23.

([2]) هو عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، إمام وحافظ ومؤرخ وأديب له نحو 600 مصنف، كان يلقب بابن الكتب، لأن أباه طلب من أمه أن تأتيه بكتاب، ففاجأها المخاض، فولدته وهي بين الكتب، من كتبه "الإتقان في علوم القرآن" توفي سنة 911 هـ. نجم الدين محمد الغزي، (ت 1061هـ)، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، تحقيق: خليل المنصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ- 1997م)، جـ 1، ص226.

([3]) في (ب): وهي.

([4]) في (ب): بصورها.

([5]) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: 911 هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ- 1974 م)، جـ 4، ص169.

([6]) زاد في (ج): بعض.

([7]) إبراهيم بن موسى الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، جـ 9، ص65-66.

([8]) الأجهوري، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**، (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 2006م)، ص26.

قوله: (**محمد**) أشهر أسمائه ﷺ، وهي (ألف) عند البعض كأسمائه تعالى، ولا يرد على التشبيه حصر [1] أسمائه تعالى في تسعة وتسعين في حديث: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْماً**» [2]؛ لأن هذا الحصر إنما هو لأجل قوله في بقية الحديث: «**مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**» [3]، فلا ينافي حينئذ أن [4] تزيد عليه، لكن لا يترتب على حفظها هذه النعمة [5].

واختلف في اسمه عليه السلام، فقيل مرتجل مشى عليه ابن معطي [6].

وقيل: منقول، فقيل: من اسم مفعول حمد بالتشديد، أما المخفف فاسم مفعوله محمود، وإنما خص محمد بنبينا مع أنه دال [1] على المبالغة في كثرة المحامد لأنه مضعف، ولم يطلق عليه تعالى مع أنه

---

[1] زاد في (ب) و (ج): عدة.

[2] أخرجه محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري (ت: 256هـ) في **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، (د.م: دار طوق النجاة، 1422هـ)، كتاب التوحيد، باب: إن لله مائة اسم إلا واحداً، رقم (7392)، جـ 9، ص118.)

[3] أخرجه مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: 261هـ) في **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، كتاب العلم، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، رقم (2677)، جـ 4، ص 2062.

[4] في (ج): أنها.

[5] وهذا الكلام فيه مبالغة شديدة لا تخفى على أحد، والذي أريد أن أنبه عليه، هو التذكير بأن أسماء الله- سبحانه وتعالى- وكذا أسماء النبي صلى الله عليه وسلم توقيفية تعلم بالدليل الصحيح، ولا مجال للاجتهاد فيها، ولا ينبغي إطلاق اسم على النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد به حديث صحيح، توقيراً وإجلالاً لمقام النبوة، ومن ذلك إطلاق البعض اسم (يس وطه) على النبي صلى الله عليه وسلم. أحمد بن عبد الفتاح زواوي، **شمائل الرسول صلى الله عليه وسلم**، (الإسكندرية، دار القمة، د.ت)، جـ 1، ص242.

[6] يحي بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين: عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق، نسبته إلى قبيلة زواوة، سكن دمشق زمناً، وتوفي فيها سنة 628 هـ، أشهر كتبه: أرجوزة في القراءات السبع. شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، (ت: 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، دار صادر، 1994م)، جـ 6، ص197.

أولى بذلك، بل أطلق عليه محمود لأن كثرة المحامد بالنسبة إلى عظمة الله عز وجل قليلة جداً، فكان الإتيان بها إتياناً بأصل الحمد فقط، بخلافها [2] للنبي عليه السلام فظهر التناسب [3].

وقيل: من المصدر لأن هذه الصيغة [4]؛ كما يكون اسم مفعول، وهو الكثير تكون مصدراً كما في قوله تعالى: **{وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ}** [5] أي تمزيق [6].

وقيل: مشتق أي مأخوذ من اسمه تعالى المحمود، فقد روى البخاري في تاريخه الصغير عن علي بن أبي[7] زيد [8]، أن أبا طالب كان يقول:

شَقَّ لَهُ مِنِ اسمِهِ كَي يُجِلَّهُ فَذو العَرشِ مَحمودٌ وَهَذا مُحَمَّدُ [9]

وهذا البيت ضمنه حسان [1] رضي الله عنه شاعر النبي ﷺ لشعره مدحًا له – عليه السلام– وفيه يقول:

---

[1] في (ب): قال.

[2] زاد في (ب) و (ج): بالنسبة.

[3] يوسف بن إسماعيل النبهاني، **جواهر البحار في فضائل النبي المختار**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2010م)، جـ 2، ص465.

[4] في (ب): الصفة.

[5] سورة سبأ، الآية: 19.

[6] الحموي، غمز عيون البصائر، جـ 1، ص16.

[7] سقطت أبي من (ب) و (ج).

[8] هو أبو الحسن علي بن زيد بن عبد الله، القرشي، أحد علماء التابعين، روى عن أنس، وسعيد بن المسيب، وروى عنه شعبة، وعبد الوارث، واختلفوا فيه، وقيل: أصبح من فقهاء البصرة، وتوفي فيها سنة 131هـ. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت: 748هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: عليّ البجاوي، (بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ - 1963م)، جـ 3، ص127.

[9] محمد بن إبراهيم البخاري، (ت: 256هـ)، **التاريخ الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب- القاهرة: دار الوعي، مكتبة دار التراث، 1397هـ– 1977م)، جـ 1، ص13.

أغَرُّ، عَلَيْهِ لِلنُّبُوَّةِ خَـــاتَمٌ مِنَ اللَّهِ مَشْـهُودٌ يَلُوحُ ويُشْـهَدُ

وضمَّ الإلهُ اسمَ النبيّ إلى اسمِهِ إذا قَالَ في الخَمْسِ المُؤَذِّنُ أشْهَدُ [2]

وشق له من اسمه...إلخ: خبر نبي بالجر نعت لمحمد، وهو إما صفة مشبهة أو فعل تفضيل حذفت منه همزته؛ لكثرة الاستعمال، وأصله أخير، ومثله: شر، والنبي فعيل من النبأ وهو الخبر، أنا بمعنى الفاعل أو المفعول؛ لأنه مخبر للخلق عن الله، ومخبر من جبريل عن الله [3]، وأما من النبوة أي: المكان المرتفع إما بمعنى الفاعل، أو المفعول أيضاً؛ لأنه مرتفع الرتبة، أو مرفوعها عند الله، وعند عباده [4]، والنبي إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر به فرسول أيضاً، فالرسول أخص من النبي [5].

وإنما ثنى الحمد بالصلاة امتثالاً للأمر في قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}** [6] ولما قام على ذلك نقلاً وعقلاً:

([1]) هو حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، الصحابي، شاعر النبي صلى الله عليه وسلم وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وكان من سكان المدينة، وشاعر النبيّ في النبوّة، وشاعر اليمانيين في الإسلام، وكان شديد الهجاء، توفي سنة 54 هـ. أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، (الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ)، جـ 2، ص247.

([2]) حسان بن ثابت، **ديوان حسان بن ثابت**، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبد أ مهنا، (د.م، دار الكتب العلمية، د.ت)، ص131.

([3]) شمس الدين محمد القهستاني، (ت. نحو 953 هـ)، **جامع رموز الرواية في شرح مختصر الوقاية مع شرحه غواص البحرين في ميزان الشرحين**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2019م)، جـ 1، ص65.

([4]) محمّد بن محمّد الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، (د.م، دار الهداية، د.ت)، جـ 1، ص449.

([5]) سعد الدين مسعود التفتازاني، **شرح المقاصد في علم الكلام**، (باكستان، دار المعارف النعمانية، 1401هـ - 1981م)، جـ 2، ص128.

([6]) سورة الاحزاب، الآية: 56.

أما نقلًا: فقوله تعالى: **{وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ}** [1] أي لا أذكر إلا وتذكر [2][3]، كما ورد في خبر مفسراً عن جبريل عن الله، وهو أنه -ﷺ قال: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَقُولُ: كَيْفَ رَفَعْتُ ذِكْرَكَ؟ قَالَ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ، قَالَ: إِذَا ذُكِرْتُ ذُكِرْتَ مَعِي**» [4]، قال ابن عباس -رضي الله عنهما- يريد الأذان والإقامة والتشهد والخطبة على المنابر، ولو أن عبداً عبد الله في كل شيء ولم يشهد أن محمداً رسول الله لم ينتفع من ذلك بشيء، وكان كافراً [5] انتهى.

وأما عقلاً: فلأن المصطفى هو الذي علمنا شكر المنعم، وكان سبباً في كمال هذا النوع الإنساني، وإنما علمنا النبي -ﷺ- ولم يكن المعلم هو الله على سبيل المباشرة؛ لأنه لا بد من مناسبة بين القابل وهم العباد، والمعبر عنهم بالنوع الإنساني، والمفيد وهو الله عز وجل وأجسامنا في غاية الكدورة؛ لتعلقنا بالشهوات النفسية وصفات الباري في غاية العلو والصفاء؛ لكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية التقدس، فاقتضت الحكمة الإلهية توسط ذي جهتين جهة تجرد، وجهة تعلق بأن يكون له صفات عالية جداً، والحال أنه من جنس البشر؛ ليقبل عن الله بصفاته الكمالية ويفيض علينا ببشريته، فلذلك استحق

([1]) سورة الشرح، الآية: 4.

([2]) زاد في (ب) و (ج): معي.

([3]) محمد بن جرير الطبري، (ت: 310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (د.م، مؤسسة الرسالة، 1420هـ- 2000 م)، جـ 17، ص337.

([4]) رواه ابن حبان في صحيحه: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ ذِكْرِ الْإِخْبَارِ عَنْ إِبَاحَةِ تَعْدَادِ النِّعَمِ لِلْمُنْعِمِ عَلَى الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، رقم(3382)، جـ 8، ص175. قال الألباني: ضعيف "الضعيفة" (1746).

([5]) محمد بن أحمد السفاريني، (ت: 1188هـ)، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، (دمشق، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، ط2، 1402هـ - 1982م)، جـ 2، ص296.

قرن شكره – ﷺ– وصلاتنا عليه بحمدنا له عز وجل انتهى ملخصاً عن الحموي والزرقاني والأجهوري عليه [1].

قوله: **(أرسلا)** بالبناء للمفعول نعت لنبي أي: بعث إلى الثقلين عامة حتى الحجر والمدر، قال العز بن جماعة [2][3]: إن صفة النبوة أفضل من صفة الرسالة مع القطع بأن الرسول أفضل، وإنما الكلام في الصفتين، وبرهن على ذلك بما يطول ذكره، ومنه أن النبوة فيها تعلق بالحق؛ لأنها الانصراف من حضرة الخلق إلى حضرة الحق، والرسالة فيها تعلق بالخلق لأنها الانصراف من حضرة الحق إلى الخلق [4]، وقال غيره: إن الرسالة أفضل من النبوة [5][6]، وهذا هو الراجح، ودليل الأول معارض بأن الرسالة فيها التعلقات كما مستفاد من تعريفها بأنها الانصراف... إلخ، وأفاد العز بن عبد السلام أن الرسالة من الصفات الشريفة التي لا ثواب عليها، وانما الثواب على أداء تلك الرسالة التي حملها وأما النبوة فمن قال: إن النبي هو الذي ينبئ عن الله تعالى، أي: ليعرف أنه نبي فيحترم [7][1].

([1]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص38-39، والزرقاني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص39.

[2] في (ب): قال العزي.

([3]) عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، ابن جماعة الكناني، الحموي الأصل، قاضي القضاة، ولي قضاء الديار المصرية سنة 739 هـ وجاور بالحجاز، فمات بمكة. من مصنفاته: هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، توفي سنة 767 هـ. السيوطي، **ذيل طبقات الحفاظ**، تحقيق: زكريا عميرات، (د.م، دار الكتب العلمية، دت)، ص240.

[4]– سليمان بن محمد البجيرمي، (ت: 1221هـ)، **تحفة الحبيب على شرح الخطيب**، (د.م، دار الفكر، 1415هـ – 1995م)، جـ 1، ص41.

[5] زاد في (ب) و (ج): لأنها تتم هداية الأمة والنبوة قاصرة على النبي كالعلم والعبادة، وزاد في (ج): ودليل الأول معارض بأن الرسالة فيها التعلقان كما يستفاد من تعريفها بأنها الانصراف...إلخ.

([6]) عمر بن علي بن أحمد بن الملقن، (ت: 804هـ)، **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، تحقيق: عبد العزيز المشيقح، (المملكة العربية السعودية، دار العاصمة للنشر والتوزيع، 1417هـ – 1997م)، جـ 1، ص108.

([7])أمير الحاج، (ت: 879هـ)، **التقرير والتحبير**، جـ 1، ص8.

قال: يثاب على إنبائه؛ لأنه من كسبه، ومن قال بما ذهب إليه الأشعري [2] من أنه الذي نبأه الله، قال لا ثواب له؛ لأنه ليس من كسبه، وكم من صفة شريفة لا يثاب عليها كالمعارف الإلهية، وكالنظر إلى وجه الله الكريم، الذي هو أشرف الصفات انتهى [3].

ونظر في قوله: الذي هو أشرف الصفات مع قولهم: أن أشرف الصفات صفة [4] العبودية، ويمكن أن يجاب بأن كون العبودية أشرف الصفات بالنسبة [5] إلى دار الدنيا، وكون النظر إلى وجه الله الكريم أشرف

الصفات بالنظر إلى دار الآخرة [6][7].

قوله: (**وذي الواو**) استئنافية وذي مبتدأ، وعده خبره، ومن أقسام الحديث بيان له، قدم عليه لكن ينبغي أن يكون المراد أن هذه المَنْظُومَة مشتملة على عدة من أقسام الحديث بمعونة قوله فيما يأتي

([1]) الفرق بين النبي والرسول: قيل: لا فرق بينهما، وقيل: الرسول أخص من النبي لأن كل رسول نبي من غير عكس؛ وقيل: الرسول الذي معه كتاب الأنبياء، والنبي الذي ينبئ عن الله وإن لم يكن معه كتاب؛ وقيل: الرسول من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو الناس إليها، والنبي: من بعثه لتقرير شريعة سابقة، وقيل أيضاً: إن الرسول الذي يظهر له الملك فيكلمه، والنبي: هو الذي يرى في منامه، وربما اجتمعت النبوة والرسالة لواحد. الحسن بن عبد الله أبو هلال العسكري، (ت: نحو 395هـ)، **معجم الفروق اللغوية**، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، (قُم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1412هـ)، ص531-532.

([2]) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر؛ أحد أعلام أهل السنة والجماعة، وإليه ينسب المذهب الأشعري، ويلقب بناصر الدين، تتلمذ على يد أبي علي الجبائي، وآخرين، ودرس فقه الإمام أبي حنيفة، له كتب كثيرة جداً مختلفة المواضيع، منها: تفسير القرآن والرد على من خالف البيان من أهل الإفك والبهتان، توفي سنة 324 هـ، ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، جـ 1، ص66-67.

([3]) عمر بن علي بن أحمد، ابن الملقن، (ت: 804هـ)، **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، جـ 1، ص106.

([4]) في (ب): صفات.

([5]) في (ب): بالنظر.

([6]) زاد في (ب) و (ج): فتدبر. حموب

([7]) محمد عرفة الدسوقي، **حاشية الدسوقي على أم البراهين للإمام محمد بن عمر السنوسي**، تحقيق: عبد اللطيف حسن، (د.م، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، 2020م)، ص15.

آخراً: سميتها منظومة البيقوني ليكون جارياً على المختار من أن أسماء الكتب مدلولها الألفاظ لا المعاني؛ كما هو ظاهر عبارته.

سبعة: وهي النقوش أو الألفاظ أو المعاني أو اثنين منها أو الثلاثة [1].

واختار أنه الألفاظ بقيد دلالتها على المعاني، وإنما اختار هذا دون باقيها لأن النقوش لا تتيسر من كل أحد ولا في كل وقت، والألفاظ لا استقرار لها لأنها أعراض تنقضي بمجرد النطق بها، والمعاني لا استقلال لها بنفسها لتوقفها على الألفاظ، فلا يصلح واحد من هذه الثلاثة أن يكون مدلولًا، والمركب من اثنين منهما أو من الثلاثة غير صالح بالأولى [2].

وناقش بعضهم في جعل الأول المختار واحدًا من السبعة بأنه لم يذكر في سردها أي عدها، فالحق أنه ثامن.

فإن قلت: اسم الإشارة وضع لأنه يشار به إلى محسوس بحاسة البصر، والألفاظ الذهنية ليست كذلك[3].

أجيب: بأن استعمال اسم الإشارة فيها مجاز بالاستعارة لا حقيقة حتى يرد ما ذكر، فيكون قد شبه الألفاظ الذهنية بالمحسوس تنزيلاً لها منزلة المحسوس المشاهد بالبصر تنبيهاً على كمال استحضارها في الذهن، فالجامع مطلق الحضور [1].

([1]) علي بن محمد بن علي الجرجاني، (ت: 816هـ)، **الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق: رشيد أعرضي، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1428 - 2007م)، ص40-41.

([2]) الجرجاني، المصدر السابق، ص41-44.

([3]) علي بن محمد الجرجاني، **الحاشية على الكشاف للزمخشري**، (د.م، دار الكتب العلمية، 2016م)، ص109.

واستعير لها لفظ ذي، فهو استعارة تصريحية أو مجاز مرسل إما بمرتبة: إن أطلق لفظ ذي عن موضوعه السابق، وأريد منه مطلق محسوس بحاسة ظاهرة أو باطنة، والعلاقة التقييد على الصحيح من أن العلاقة تعتبر من جانب المنقول عنه لا من جانب المنقول إليه ولا من جانبهما.

وإما بمرتبتين: إن أطلق وأريد منه مطلق محسوس كما مر، ثم أريد منه محسوس بحاسة باطنية هي الذهن فالعلاقة التقييد، ثم الإطلاق، وعلى كونها استعارة إن نظر إلى كون ذي في معنى المشار إليه فتبعية؛ لأنها في معنى المشتق، فتقول: شبهت الإشارة المعنوية بالإشارة الحسية، واستعير لفظ الثانية للأولى، واشتق منه المشار إليه المعبر عنه بذي، وإلا فأصلية وهو الظاهر [2].

ثم المراد الألفاظ الذهنية كما مر لا الخارجية سواء كانت الخطبة سابقة على التأليف أو لاحقة له، أما على احتمال سبقه فظاهر لعدم وجود ألفاظ أصلاً، وأما على احتمال [3] اللحوق فلأن الألفاظ وإن وجدت أعراض تنقضي بمجرد النطق بها، فلا يصلح أن تكون الألفاظ الخارجية مدلولًا؛ لأنها لا بقاء لها، هذا على الراجح[4] من أن مدلول اسم الإشارة الألفاظ على ما سبق.

أما على المرجوح من أنه النقوش فيظهر التفرقة؛ لأنه على احتمال اللحوق يكون النقوش الموجودة محسوسة، فتصلح لكونها مدلولاً [5].

([1]) إبراهيم بن محمد الباجوري، (ت: 1276 هـ)، **حاشية الباجوري المسماة تحفة المريد على جوهرة التوحيد**، (د.م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1939م)، ص17.

([2]) محمد الصبان، (ت: 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1997م)، جـ 1، ص202.

([3]) في (ب): اعتبار.

([4]) في (ج): الأرجح.

([5]) سليمان بن عمر بن منصور العجيلي، ابن الجمل، (ت: 1204)، **حاشية الجمل على شرح المنهج**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2013م)، ص36.

واعترض بأن ما في الذهن مجمل، فالمنْظُومَة اسم لما فصل بيتاً بيتاً، فكيف يخبر بالمفصل عن المجمل مع أنه يجب التطابق بين المبتدأ والخبر في مثل هذا أيضاً كالإفراد وأخويه.

وأجيب: بأن في كلامه مضافاً محذوفاً [1] تقديره: ومفصل ذي، فاعترض ثانياً بأن المشار إليه بذي حقيقة المنْظُومَة الكلية أي **(ماهيتها)**، والقائم بذهن المصنف فرد من أفرادها، ومعلوم أن الناطق بلفظة ذي أشخاص متعددون، فيلزم قصر منظومة البيقوني على نسخة المؤلف دون غيرها.

ويجاب: بأن في كلامه مضافاً آخر محذوفاً تقديره: ونوع مفصل ذي...إلخ، هذا كله على أن أسماء الكتب من حيز علم الجنس للألفاظ المخصوصة كما هو الحق، وعلى أن الذهن لا يقوم به إلا المجمل [2].

أما على أن المفصل يقوم بالذهن كالمجمل وهو الراجح لم يحتج [3] إلى تقدير المضاف الأول، وعلى أن أسماء الكتب من حيز علم الشخص كما قيل به، ومعناه: أن القائم بذهن الأشخاص متحد، ولا نظر إلى تعدده بتعدد محله لم يحتج إلى تقدير المضاف الثاني، وليس في العبارة حذف أصلاً هذا تحرير المقام فتأمله وعليك السلام[4].

---

[1] في (ج) مضافًا محذوفًا.

[2] أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي، (ت: 1069هـ)، **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي "حاشية الشهاب"**، (بيروت، دار صادر، 2017م)، جـ 1، ص517.

[3] في (ب): فلا يحتاج

[4] إبراهيم بن محمد الباجوري، **تحفة المريد غلى جوهرة التوحيد**، (د.م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1939م)، ص17.

قوله: **(من أقسام الحديث)** أي الأقسام التي لها اختصاص بالحديث، فالإضافة على معنى اللام التي للاختصاص، كحجل الفرس، وباب الدار[1]، وهذا بيان لخبر المبتدأ، وهو قوله: **(عدة)** كما مر، وقد عنى به أربعاً وثلاثين كما سيذكره آخراً؛ لكن قدم عليه على حد عندي من المال ما يكفيني، وهذا تدريب لا تحقيق، والتحقيق ما ذكره الرضي [2]: وهو أنه إذا تأخر المبين فمن في الحقيقة بيان لمبهم مقدر، وما بعده عطف بيان عليه، فالمبين يجب أن يكون مقدماً أبداً، إلا أنه إما مذكور أو مقدر، والتقدير هنا، وهذه أشياء من أقسام الحديث عدة [3]، ومراده [4] بالأقسام هنا: ما يشمل الأنواع المندرجة تحت الأقسام، وإلا فأقسام الحديث لا تخرج عن ثلاثة كما قال الأكثرون: صحيح، وحسن، وضعيف؛ لأنها إذا اشتملت من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح، أو على أدناها فالحسن، أو لم تشتمل على شيء منها، فالضعيف، ومنهم من لم يزد نوع الحسن؛ بل يجعله مندرجاً في الصحيح والقسمة ثلاثية على الأول ثنائية على هذا [5].

([1]) ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي، (ت: 610هـ)، **المصباح في علم النحو**، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، (د.م، مكتبة الشباب، 2011م)، ص79.

([2]) هو محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، عالم بالعربية، من أهل إستراباذ، اشتهر بكتابيه "الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب" في النحو جزآن، توفي نحو 686 هـ. عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت: 1093هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م)، جـ 1، ص27 و49.

([3]) محمد بن الحسن الإستراباذي، (ت: 686 هـ)، **شرح الرضيّ على الكافية**، (د.م، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، د.ت)، جـ 1، ص177، البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص40.

([4]) في (ب): ومرادي

([5]) حسن العدوي الحمزاوي، **النفحات النبوية في الفضائل العاشورية**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2016م)، ص41، عبد الهادي نجا بن رضوان نجا بن محمد الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، تحقيق: أحمد معبوط، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2011م)، ص 30.

قوله: (**الحديث**) أي دراية، إذ هو المقصود من هذه المَنْظُومَة، وهي المعروفة عندهم بالمبادئ العشرة التي نظمها سيدي أحمد المغربي المقرئ[1] في هذه الأبيات في قصيدته التي في التوحيد؛ لكنني أبدلت فيها الفائدة بالغاية، وزدت عليها البيت الرابع للتنبيه على ما ذكره أهل الدراية بقوله:

من رام علماً فليقدم أولاً علماً بحده وموضوع تلا[2]

واسم ونسبة كذا المسائل فتلك عشر للمنا وسائل

منها الثلاثة الأولى مقدمة لكل علم رمته محتمة

فبعضهم على إدراكها اقتصر ومن يكن يدري [3] جميعها انتصر [4]

لكن معرفة ثلاثة منها وهي: الحد والموضوع والغاية وهي المسماة بمقدمة العلم كذلك كما يستفاد من منطوق البيت المذكور، ومفهومه ويلوح به ما بعده، وإذ قد علمت أن الغاية بعض ما يجب معرفته كان لإبدال الفائدة بها وجه ظاهر على أنه إبدال في الحقيقة لاتحادهما ذاتاً وإن اختلفا مفهوماً كما هو معلوم، ففائدة الإبدال موافقة الاستعمال[5]، ولنذكر لك المبادئ العشرة على ترتيب نظمها، فنقول علم

([1]) هو أحمد بن محمد، أبو العباس، المقّرِي، التِلمساني، المالكي، المؤرخ الأديب، صاحب الكتاب القيم المشهور "نفح الطِّيب في غصن الأندلس الرطيب"، توفي سنة 1040 هـ، المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، جـ1، ص302.

([2]) زاد في (ب) و (ج): وواضع وغاية وما استمد منه وفضله وحكم يعتمد.

([3]) في (ب): يدرِ.

([4]) أحمد بن محمد المقّرِي، (ت: 1041هـ)، **إضاءة الدُّجُنَّة في اعتقاد أهل السنة**، تحقيق: أبو الفضل الغماري، (د.م، دار الفكر للطباعة والنشر، د.ت)، ص9-10.

([5]) الجرجاني، **الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق: رشيد أعرضي، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2007م)، ص40.

مصطلح الحديث قسمان: أحدهما: يسمى **علم الحديث دراية**[1]، وثانيهما: يسمى **علم الحديث رواية**[2][3].

فأما الأول فحده علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن من صحة، وحسن، وضعف، وعلو، ونزول، وكيفية التحمل والأداء، وصفات الرجال، وغير ذلك انتهى [4].

وقوله: (**أحوال السند والمتن**) أي: سواء العامة لهما أو الخاص بأحدهما، فقوله: (**من صحة وحسن وضعف**) عامة لهما [5].

وقوله: (**وعلو ونزول**) خاصة بالسند كما سيأتي، ولم يذكر الخاص بالمتن، فكان عليه أن يقول مثلاً ورفع وقطع إلا أن يقال: أنه أدخله تحت قوله: (**وغير ذلك**) [6].

([1]) علم الحديث: هذا المركب الإضافي يتكون من كلمتين: الأولى: علم. والثانية: الحديث. أما العلم فإنه يطلق على اليقين والمعرفة، ويطلق على الصفة التي بها تنكشف المعلومات، وعلى الملكة الراسخة في النفس التي بها الإدراك، ويطلق ويراد به المسائل والقواعد التي تذكر في علم من العلوم، وهذا الأخير هو المراد حينما نريد التعريف بعلم من العلوم المدونة. وأما الحديث: فقد سبق بيانه، فيكون المراد بهذا المركب الإضافي: هي جميع العلوم والمعارف التي بحثت في الحديث من حيث روايته وجمعه في الكتب، أو من حيث بيان صحيحه من ضعيفه، أو من حيث بيان رواته ونقدهم، وجرحهم وتعديلهم، أو من حيث بيان غريبه، أو بيان ناسخه ومنسوخه أو مختلفه ومتعارضه، أو من حيث شرح معناه، واستخراج الأحكام منه إلى غير ذلك من العلوم التي دارت في فلك الحديث الشريف، ثم تطور هذا المركب، فأصبح يطلق علماً لقبياً على علم الحديث دراية. محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، (د.م، دار الفكر العربي، د.ت)، ص23.

([2]) في (ب): رواية علم الحديث.

([3]) هشام بن محمد حيجر، **المفاتيح الربانية في حل المنظومة البيقونية**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2013م)، ص5-6.

([4]) زين الدين محمد المناوي، (ت: 1031هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، (مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ)، ج 1، ص17، محمد الخضر الجكني الشنقيطي، **كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1415 هـ - 1995 م)، ج 1، ص115.

[5]- الأبياري، المصدر السابق، ص26.

([6]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص26.

وقوله: (**وكيفية التحمل.. إلخ**) بالرفع عطف على أحوال، وهي: أقسام منها: القراءة على الشيخ، والسماع منه، والإجازة[1].

وقوله: (**وصفات الرجال**) أي من عدالة وفسق، ومن تعبير عنهما كعدل وكذاب [2].

وقوله: (**وغير ذلك**) كرواية الحديث بالمعنى ورواية الأكابر عن الأصاغر وغير ذلك مما هو مذكور في تراجم العراقي في ألفيته[3].

وغايته: عدم الخطأ من المكلف في معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك [4].

وواضعه: ابن شهاب الزهري [5] في خلافة عمر بن عبد العزيز [6] بأمره بعد موت النبي ﷺ بمائة عام؛ لأنه المجدد لهذه الأمة أمر دينها في المائة الثانية، وقد أمر أتباعه بعد فناء العلماء العارفين بالحديث [1] بجمعه، ولولاه لضاع الحديث، ولذلك دخله الضعيف والشاذ [2] ونحوهما [3].

([1]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص28.

([2]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، 25.

([3]) محمد عبد الرؤوف المناوي، (ت: 1031هـ)، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، (الرياض، مكتبة الرشد، 1999م)، ص197.

([4]) نصر أحمد الحويحي، **المبادئ النصرية لمشاهير العلوم الازهرية**، (مصر، المطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية، 1305هـ)، ص32.

([5]) محمد بن مسلم بن عبد الله بن شِهَاب الزهري، من بني زهرة بن كلاب، من قريش، أبو بكر أول من دون الحديث، وأحد أكابر الحفاظ والفقهاء. تابعي، من أهل المدينة. كان يحفظ ألفين ومئتي حديث، نصفها مسند، وتوفي 124 هـ. محمد بن عثمان الذهبي، (ت: 743هـ)، **تذكرة الحفاظ**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1419هـ- 1998م)، جـ 1، ص83.

([6]) هو بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، الخليفة الصالح، والملك العادل، وربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين تشبيهاً له بهم، ومدة خلافته سنتان ونصف، وأخباره في عدله وحسن سياسته كثيرة، توفي سنة 101 هـ، محمد بن شاكر صلاح الدين الكتبي، (ت: 764هـ)، **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، دار صادر، 1974م)، جـ 3، ص133-134.

ولو كتب في حياته ﷺ لكان مضبوطًا كالقرآن [4].

واستمداده: من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته؛ أي عدم إنكاره على ما فعل بحضرته أو في غيبته وبلغه، وهمه كقوله عليه السلام: «**لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ** ...» [5] الحديث، وأوصافه الخلقية ككونه ليس بالطويل ولا بالقصير، وأخلاقه الحسنة المرضية ككونه أحسن الناس خلقاً، وكان لا يواجه أحداً بمكروه إلا أن تنهك حرمات الله تعالى [6].

وفضله: أن فيه فضلاً جزيلاً؛ لأن به يعرف كيفية الاقتداء برسول الله ﷺ في أفعاله وأقواله وأخلاقه.

وحكمه: الوجوب العيني على من انفرد به، والكفائي على من تعدد.

واسمه: علم مصطلح الحديث دراية.

ونسبته: أنه بعض العلوم الشرعية وهي الفقه والتفسير والحديث [7].

([1]) قوله: المجدد لهذه الأمة أمر دينها في المائة الثانية، وقد أمر أتباعه بعد فناء العلماء العارفين بالحديث ساقط من (ج).

([2]) هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس، وحكى الخليلي أبو يعلى عن جماعةٍ من الحجازيين نحو هذا. شمس الدين محمد بن عمار، (ت: 844هـ)، **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**، تحقيق: شادي بن محمد، (صنعاء، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، 1432 هـ - 2011 م)، ص124.

([3]) حسن بن علي بن سليمان الفيومي، (ت: 870 هـ)، **فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب**، تحقيق: محمد إسحق محمد آل إبراهيم، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2018م)، ص4.

([4]) الأبياري، **نيل الأماني**، ص12، التوزري، **القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية**، ص50.

([5]) أخرجه مسلم في **صحيحه**: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب الذين يتخلفون عن صلاة الجماعة والجمعة، رقم (651)، جـ 1، ص451.

([6]) إبراهيم بن محمد الباجوري، **الشمائل المحمدية، ومعه المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية**، (د.م، دار المنهاج للنشر والتوزيع، 1422هـ-2001م)، ص16.

([7]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، 27.

ومسائله: قضاياه التي يطلب فيها إثبات محمولاتها لموضوعاتها؛ كقولك كل حديث صحيح يقبل أو يستدل به، كل حسن كذلك، كل ضعيف يقبل في فضائل الأعمال، ولا يستدل به أي[1] على الأحكام [2].

وأما علم **الحديث رواية**: فحده علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً... إلخ [3]

أي يشتمل على رواية ذلك أي نقله وضبطه وتحرير ألفاظه [4]، وموضوعه: ذات النبي من حيث قوله وفعله[5] ...إلخ [6].

وغايته: الفوز بسعادة الدارين [7].

واسمه: علم الحديث رواية [8].

ومسائله: قضاياه التي يطلب فيه إثبات محمولاتها لموضوعاتها كقولك: قال عليه السلام: «**إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ**» [1] فإنه متضمن لقضية قائلة إن الأعمال بالنيات من أقوال النبي، فالمراد القضايا، ولو ضمناً، فهذه خمسة من العشرة المذكورة [2].

---

[1] سقطت أي من (ب).

([2]) محمد بن عثمان الذهبي، **المبهج الأنيس في علم مصطلح الحديث**، (بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، 2017م)، ص71.

([3]) محمد عبد الرحمن المباركفوري، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، (د.م، المكتبة الأشرفية، 1990م)، ص8.

([4]) نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (دمشق، دار الفكر، ط3، 1401 هـ -1981م)، ص31.

[5] في (ب) و (ج): أقواله وأفعاله.

([6]) أبو شُهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص24.

([7]) الشنقيطي، **كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1415 هـ - 1995 م)، جـ 1، ص114.

([8]) الأيباري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص27.

وأما الخمسة الباقية فقد شارك فيها النوع الثاني الأول، فلا يختلفان فيها [3]، وقد استفيد من الحد الأول أن الدراية معناها العلم الحاصل بالتفكر، ومن الحد الثاني أن الرواية معناها العلم الحاصل بالنقل والإخبار. فتأمل[4][5]

قوله: **(وكل واحد)** أي من أقسام الحديث المذكورة.

واعلم أنه ينبغي معرفة ألفاظ تدور بين المحدثين يقبح بالمحدث جهلها وهي ثمانية [6]:

الأول: الحديث: وهو لغةً ضد القديم [7]، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني [8]: وكأنه أريد بإطلاق الحديث على ما أضيف إليه ﷺ مقابلة القرآن لأن الحديث ضد القديم [9]. انتهى

واصطلاحًا: ما أضيف للنبي ﷺ قولاً أو فعلاً...إلخ [1] ما مر. ويعبر عن نقل هذا بعلم الحديث رواية كما تقدم.

([1]) أخرجه البخاري في **صحيحه**: باب بدء الوحي: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، الرقم (1)، جـ 1، ص6.

([2]) المباركفوري، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، ص14.

([3]) زاد في (ب) و (ج): فتأمل.

([4]) سقط فتأمل من (ب) و (ج).

([5]) عبد الله بن حجازي الشرقاوي، (ت: 1227هـ)، **حاشية الشرقاوي الشافعي على الهدهدي على أم البراهين**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2017م)، ص54.

([6]) التوزري، **القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية**، ص45.

([7]) نكري، **دستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، جـ 2، ص11.

([8]) أحمد بن علي الكناني العسقلاني، أبو الفضل، ابن حَجَر: من أئمة العلم والتاريخ، أصله من عسقلان، أصبح حافظ الإسلام في عصره، أما تصانيفه فكثيرة جليلة، منها "الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة"، توفي سنة 852 هـ. محمد بن علي الشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (بيروت، دار المعرفة، د.ت)، جـ 1، ص87.

([9]) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، جـ 1، ص193.

الثاني: السنة: وهي لغة الطريقة [2]، وأما اصطلاحاً: فقيل: إنها مرادفة للحديث بمعناه الاصطلاحي وقيل: الحديث خاص بفعله ﷺ وقوله، والسنة أعم منهما [3].

الثالث: الخبر: وهو لغة ضد الإنشاء [4]، وأما اصطلاحاً فقيل: إنه مرادف للحديث بمعناه الاصطلاحي، وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره [5].

ومن ثم قيل لمن يشتغل بالحديث محدث، وبالتواريخ ونحوها إخباري [6][7].

الرابع: الأثر: قال في المصباح، وأثر الداء بقيتها، فهو لغة بقية الشيء [8].

([1]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، (مصر، مكتبة السنة، 1424هـ - 2003م)، جـ 1، ص22.

([2]) محمد بن أحمد الهروي، (ت: 370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001م)، جـ 10، ص250.

([3]) مصطفى بن حسني السباعي، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، (دمشق-بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1402هـ - 1982م)، ص49.

([4]) محمد عميم البركتي، **التعريفات الفقهية**، (باكستان، دار الكتب العلمية، إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان 1407هـ - 1986م)، ص37.

([5]) محمد الأمين الهرري، **الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم**، (د.م، دار المنهاج - دار طوق النجاة، 1430 هـ - 2009 م)، جـ1، ص42.

([6]) وقولُهم: "أَخباريٌّ" عَدَّه ابنُ هشام من لحن العلماء، وقال: الصوابُ "الخَبَرِيّ" أي: لأن النِّسْبةَ إلى الجَمْع تُرَدُّ إلى الواحد، كما تقرَّر في علم التصريف، تقول في الفرائض: فَرَضِيٌّ. ونُكْتتُه: أَن المرادَ النِّسْبةُ إلى هذا النوع، وخصوصيةُ الجمع مُلْغاةٌ، مع أنها مؤدّية إلى الثقل. محمد ابن أحمد بن هشام اللخمي، (ت: 577 هـ)، **المدخل إلى تقويم اللسان**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (بيروت، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 1424 هـ - 2003 م)، ص509.

([7]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ 2، ص666.

([8]) أحمد بن محمد الفيومي، (ت: نحو 770 هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (بيروت، المكتبة العلمية، د.ت)، جـ 1، ص4.

واصطلاحاً: فقيل: إنه الحديث مرفوعاً [1] إلى النبي ﷺ، أو موقوفاً على الصحابي، وقيل: الحديث الموقوف [2] فقط، ولما كان قول الصحابي بقية من قول المصطفى، وكان أصل الإخبار إنما هو عنه ﷺ ناسب أن يسمى قول الصحابي أثراً، وقول المصطفى خبراً [3][4].

الخامس: السند، وهو لغة المعتمد، من قولهم: فلان سند أي معتمد [5].

واصطلاحاً: الطريق الموصلة إلى المتن [6] سميت سنداً لاعتماد الحفاظ عليها في صحة الحديث وضعفه،

والتوصل إلى المتن، فمناسبة المعنى الاصطلاحي للغوي موجودة [7].

([1]) وَهُوَ مَا أضيف إِلَى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم خَاصَّة لَا يَقع مطلقه على غَيره مُتَّصِلا كَانَ أَو مُنْقَطِعاً أَو مُرْسلا، وَقَالَ الْخَطِيب هُوَ مَا أخبر بِهِ الصَّحَابِيّ عَن فعل النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَو قَوْله فخصصه بالصحابة فَيخرج مُرْسل التَّابِعِيّ. الطيبي، **الخلاصة في معرفة الحديث**، ص50.

([2]) وهو المروي عن الصحابة قولاً أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً. ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: "وقفه فلان على عطاء مثلا، ونحوه"، وموجود فِي اصْطِلَاح الْفُقَهَاء الخراسانيين تَعْرِيف الْمَوْقُوف باسم الْأَثر. ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، (السعودية، دار فواز للنشر، 1413هـ)، جـ 1، ص114.

([3]) أبو عبد الرحيم حامد بن أكرم، **المجتبى من لقط الدرر من الأسانيد الغرر**، (الرياض، التوحيد للنشر، القاهرة، دار الآفاق، 1433هـ، 2012م)، ص23.

([4]) "الأَثَرُ: المشهورُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو جارٍ على المذهب المختار الذي قاله المحدِّثون وغيرُهم، فاصطلح عليه السلفُ وجماهيرُ الخلف، وهو أَن الأَثَرَ يُطلَقُ على المرْويّ مطلقاً، سواءٌ كان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي. وقال الفقهاءُ الخُراسانيّون: الأثر: هو ما يُضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه، والله أعلم. يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، جـ 1، ص63.

([5]) أبو نصر إسماعيل الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1407 هـ - 1987 م)، جـ 2، ص489.

([6]) علي بن سلطان الهروي، (ت: 1014هـ)، **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، مجموعة من المحققين، (بيروت، دار الأرقم، د.ت)، ص543.

([7]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ 1، ص41.

السادس: الإسناد: وهو لغة مطلق الإخبار [1].

واصطلاحاً: الإخبار عن طريق المتن، أي الرجال الموصلة إليه، سموا بذلك لأنهم كالطريق التي يتوصل بها إلى المطلوب [2].

قال [3] ابن جماعة: والمحدثون يستعملونها [4] لشيء واحد. انتهى [5].

السابع: المسند، وهو لغة اسم مفعول من أسند [6].

واصطلاحاً: ما اتصل إسناده من راويه إلى النبي [7] كما سيذكره الناظم [8]، ويطلق على الكتاب الذي جمع [9] فيه ما أسنده الصحابي أي رواه كمسند أحمد، فإنه اسم لكتاب جمع فيه مسانيد الصحابة،

([1]) أيوب بن موسى الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، (بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ت)، ص100.

([2]) السيوطي، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، جـ1، ص41.

([3]) في (ب): قاله.

([4]) في (ج): يستعملونهما.

([5]) محمد بن إبراهيم بن جماعة، (ت: 733هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (دمشق، دار الفكر، ط2، 1406هـ)، ص30.

([6]) محمد بن مكرم ابن منظور، (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، (بيروت، دار صادر، ط3، 1414هـ)، جـ 3، ص221.

([7]) محمد بدر الدين الحسني، **الدرر البهيّة في شرح المنظومة البيقونيّة في مصطلح الحديث**، (د.م، دار البصائر، 2016م)، ص47.

([8]) عبد الحي بن أحمد بن العماد، (ت: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، (دمشق، بيروت، دار ابن كثير، 1406 هـ – 1986 م)، جـ 9، ص524.

([9]) في (ج): ذكر.

فإنه يقول فيه: مسند أبي بكر أي ما رواه أبو بكر عن النبي ﷺ، ويذكر أحاديثه في محل واحد، فإذا فرغ منها يقول مسند عمر وهكذا [1].

جمع فيه أسانيد كتاب الفردوس لوالده، ورتبه ترتيبا عجيباً [2].

الثامن: المتن: وهو لغة: ما صلب وارتفع من كل شيء [3].

واصطلاحاً: ما ينتهي إليه السند من الكلام [4]، سمي بذلك لأن الشخص المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله، وقيل غير ذلك في المعاني كلها، وإنما ذكرت أوضحها واقتصرت عليها رعاية للمبتدي الذي هو الغرض الأصلي من جمع هذه الحاشية.

قوله: **(أتى وحده)** الواو بمعنى مع لا عاطفة لما يلزم عليه من العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل، فهو منصوب على المفعول معه [5]، أي ذكرته مع حده، لا كابن فرح [6] الإشبيلي [7] في منظومته المسماة بـ: **"غرامي صحيح"**، حيث ذكر الأقسام دون حدودها، فإن ذلك قليل الجدوى [8].

([1]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص24

([2]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص97.

([3]) ابن منظور، **لسان العرب**، جـ 13، ص398.

([4]) عبد الله بن حسين السمين، **حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر**، (مصر، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1356 هـ - 1938م)، ص14.

([5]) عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين، (القاهرة، دار التراث - دار مصر للطباعة، ط20، 1400هـ - 1980م)، جـ 3، ص237.

([6]) في (ب): فرج

([7]) شهاب الدين بن فرح الإشبيلي فقية شافعي ومن علماء الحديث النبوي، تلقى الحديث والفقه على يد علماء دمشق والقاهرة ومنهم: أحمد بن عبد الدائم، ومن تلاميذه محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، من مؤلفاته: القصيدة الغرامية: في ألقاب الحديث، توفي سنة 699هـ. ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، جـ 7، ص775-776.

([8]) محمد بن محمد السنباوي، (ت: 1232هـ)، **شرح العلامة الأمير عل غرامي صحيح في علم مصطلح الحديث**، (د.م، المطبعة الخيرية، 1331هـ)، ص9-10.

ثم إن كانت الخطبة متقدمة على التأليف، وهو الظاهر، فأتى في كلامه مثل في قوله تعالى: **{أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ}** [1]، ففيه استعارة في هيئة الفعل، ولا يخفى تقريرها [2].

المطلب الثاني: التحقيق مِن (لوحة: 16) حتى (لوحة المنتصف)

قوله: **(أولها الصحيح)** أي أول الأقسام المذكورة في قوله: **(وذي من أقسام الحديث)** أي الأقسام الشاملة للأقسام الأولية والثانوية المعبر عنها فيما سبق بالأنواع، فالأولية ثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف، والثانوية ما عداها، والصحيح أولها عدداً في النظم، ورتبة في القوة والضعف، والمراد الصحيح لذاته المجمع عند المحدثين على صحة نسبته للنبي ﷺ، فيخرج المرسل الآتي، فإنه صحيح عند مالك دون الشافعي؛ لعدم اتصال سنده، ويخرج أيضاً الصحيح لغيره فإنه الحسن لذاته [3] كما سيأتي.

قوله: **(وهو ما...إلخ)**: لفظ ما اسم موصول بمعنى الذي صفة لمحذوف؛ كما هو [4] في بقية المواضع الآتية، وهي جنس في التعريف [5].

([1]) سورة النحل، الآية: 3.

([2]) أحمد إبراهيم الهاشمي، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: يوسف الصميلي، (بيروت، المكتبة العصرية، د.ت)، ج 1، ص264.

([3]) التوزري، **القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية**، ص53.

([4]) في (ج): هي.

([5]) محمد بن أحمد عليش، (ت: 1299هـ)، **حل المعقود من نظم المقصود**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2010م)، ص252.

وقوله: (**اتصل إسْنَادُهُ**) فصل، أي وهو المتن الذي اتصل إسناده، والإسناد بمعنى السند أي الرجال [1].

والمنقطع والمدلس [2] والمعلق [3] الآتي آخراً في التذييل، ودفع[4] المرفوع والمقطوع، فتدبر [5].

قوله: (**وَلَمْ يَشُذَّ**) الواو حالية، أي والحال أنه لم يدخله الشذوذ الذي هو مخالفة الثقة للجماعة [6].

قوله: (**أو يُعَلّ**) بالبناء للمجهول، أي ولم يعل بعلة قادحة، فأو بمعنى الواو إذ لا بد من فقد كل من الشذوذ الآتي، والعلة القادحة، وهي كإرسال الحديث الموصول إرسالًا خفياً بأن يرويه عمن عاصره

([1]) علي رجب الصالحي، **تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر**، تحقيق: إلياس قبلان، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2009م)، ص151.

([2]) هو إخفاء عَيْبٍ في الإسناد وتَحسين لظاهره، وهو قسمان. الأول: تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهماً سماعه قائلاً: قال فلان. أو عن فلان ونحوه وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره ضعيفاً أو صغيراً تحسيناً للحديث. الثاني: تدليس الشيوخ بأن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف، أما الأول فمكروه جداً ذمه أكثر العلماء. يحيى بن شرف النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تحقيق: محمد عثمان الخشت، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ - 1985م)، ص39.

([3]) مأخوذ من مبدأ إسناده واحداً فأكثر، فاعلم أن الحذف إما أن يكون في أوّل الإسناد وهو المعلق، أو في وسطه وهو المنقطع، أو في آخره وهو المرسل والبخاري أكثر من هذا النوع في صحيحه، وليس بخارج من الصحيح، لكون هذا الحديث معروفاً من جهة الثقات الذين عُلِّق الحديث عنهم، أو لكونه ذكره متصلاً في موضوع آخر من كتابه. علي بن محمد الجرجاني، **الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث**، (مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1350هـ - 1931م)، ص29.

([4]) في (ب) و (ج) : دخل

([5]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص136.

([6]) لم يجده الباحث في الحموي، ولكن وجده عند: أبي ذر عبد القادر بن مصطفى المحمدي، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1426هـ - 2005م)، جـ 1، ص105.

بلفظ عن، ولم يسمع منه شيئاً، أو إرسالاً ظاهراً بأن ينقل عن شيخ عرف عند الناس عند اجتماعه به، والحال أيضاً أنه لم يسمع منه شيئاً [1].

فالإرسال هنا غير ما تقدم في قولنا: فيخرج المرسل، أي وهو مأتي[2] في قول الناظم: **(ومرسل منه الصحابي سقط)** فإن صورته أنه لم يوصل [3] السند [4][5].

ولذلك [6] قيدنا هنا بقولنا: الموصول، وأيضاً فإنه لا فرق في كون الإرسال بهذا المعنى علة قادحة بين أن يكون ظاهراً أو خفياً، ويسمى الأول علة ظاهرة، والثانية[7] علة خفية، وكل منهما قادح في صحة الحديث؛ لأن الخفية إذا أثرت مع خفائها وإن كان خفاؤها على غير المتبحر، فالظاهرة أولى بخلاف الإرسال بالمعنى الآتي، فلا يقدح منه إلا الخفي؛ ليدخل في قول الناظم: **(وما بعلة غموض أو خفا معلل)**...إلخ. فالقادحة هناك العلة الخفية فقط، وذلك كإرسال سند متصل أو وقف سند مرفوع حيث لم

([1]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني**، ص44.

[2] في (ج): ما يأتي.

[3] في (ب): يصل

([4]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص54.

([5]) وتحت هذا الجزء من البيت عدة مسائل:

المسألة الأولى: المرسل: فأصله من قولهم: أرسلت كذا، إذا أطلقته، ولم تمنعه، فكأن المرسِل أطلق الإسناد ولم يقيده براوٍ معروف... ويحتمل أن يكون من قولهم: جاء القوم أرسالاً، أي قِطَعاً متفرقين... فكأنه تصور من هذا اللفظ الاقتطاع، فقيل للحديث الذي قطع إسناده، وبقي غير متصل: مرسل.

المسألة الثانية: تعريف الحديث المرسل: وفيه أقوال: القول الأول: أن هذا التعريف مُنْتَقَدُ، ووجْه ذلك: أننا إذا تأكدنا أن الساقط هو الصحابي فقط؛ فلا شك أن الحديث مقبول؛ لأن الصحابة كلهم عدول – ومعلوم أن المرسل من قسم الضعيف. أما القول الثاني: الحديث المرسل: "هو ما سقط منه رجل في أي موضع كان" وعلى هذا فهو والمنقطع سواء، وهذا القول وإن قال به جمهور الفقهاء والأصوليين، وجماعة من المحدثين؛ إلا أن المشتهر عند المتأخرين خلافه، تمييزاً للأنواع، وابتعاداً عن تداخلها، مصطفى بن إسماعيل السليماني، **الجواهر السليمانية على المنظومة البيقونية**، (مأرب، دار الحديث، 1426هـ)، ص124-126.

[6] في (ب): ولذا

[7] في (ب) و (ج): والثاني

يتعدد السند، ولم يقوي [1] الاتصال أو الرفع على مقابله من الإرسال في الأول والوقف في الثاني يكون راويه أضبط وأكثر عدداً [2].

أما الظاهرة، وهي كإرسال ووقف [3] إذ قويا على مقابلهما بما ذكر، وكان يقع الاختلاف في تعيين ثقة من ثقتين كحديث «**الْبَيِّعانِ بالخِيارِ ما لَمْ يَتَفَرَّقا**» [4]، فإن بعضهم رواه عن عمرو بن دينار [5]، وبعضهم رواه عن عبد الله بن دينار [6][7] في شيخ الإسلام على ألفية العراقي، فليست قادحة، ولا يسمى الحديث المشتمل عليها اصطلاحاً كإعلال الحديث بكل قدح ظاهر من فسق راويه أو غفلته أو سوء حفظه [8].

---

[1] في (ب): يقوَ

[2] عبد الكريم بن عبد الله الخضير، **شرح اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون**، (د.م، سلسلة إصدارات مؤسسة معالم السنن، 1439هـ-2018م)، ص96-97.

[3] في (ج): ووفق.

[4] أخرجه البخاري في **صحيحه**: كتاب البيوع، باب إذا بين البيّعان ولم يكتما ونصحا، رقم (2079)، جـ 3، ص58، ومسلم في **صحيحه**: كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان، رقم (1532)، جـ 3، ص1164.

[5] هو أبو محمد الأثرم، فقيه، كان مفتي أهل مكة، فارسي الأصل، قال شعبة: ما رأيت أثبت في الحديث منه. واتهمه أهل المدينة بالتشيع والتحامل على ابن الزبير، ونفى الذهبي ذلك، وله خمسمائة حديث، روى عن أبي سعيد بن رافع، وتوفي سنة: 126 هـ، إبراهيم بن علي الشيرازي، (ت: 476هـ)، **طبقات الفقهاء**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، دار الرائد العربي، 1970م)، ص70.

[6] في (ب) و (ج) نقص: وبعضهم رواه عن عبد الله بن دينار، وزاد مكانه: كما.

[7] هو الإمام المحدث الحجة أبو عبد الرحمن العدوي العمري مولاهم المدني، سمع: ابن عمر، وأنس بن مالك، حدث عنه شعبة، ومالك، وسفيان الثوري، حديثه نحو مائتي حديث، توفي سنة: 127هـ. محمد بن عثمان الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مجموعة من المحققين، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1405 هـ - 1985 م)، 5/253-254.

[8] القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ص131.

والحاصل: أن الإرسال بالمعنى الأول بقسميه في مرتبة الخفي منه بالمعنى الثاني، وإن المعلل [1] الآتي الذي هو نوع من أنواع الضعيف هو ما احترز عنه هنا في تعريف الصحيح بقوله: **(ولم يعل)**، وإن أوهمت عبارة الشراح المغايرة، فتأمل

قوله: **(عَدْلٌ)** جملة حالية، وكان الأولى تقديم ذلك وضمه إلى قوله: **(ما اتصل إسناده)**، وتأخير قوله: **(ولم يشذ أو يعل)** لأن هذه تتعلق بالإسناد خاصة، بخلاف الشذوذ والعلة، فيعمان المتن والسند، وحسن جمع المتجانس لا يخفى على الممارس لما سيأتي من أن كلاً من الشذوذ والعلة يكون في السند وفي المتن [2].

والعدل مأخوذ من العدالة وهي لغةً الاستقامة [3]، وأما اصطلاحاً فقد عرفها ابن السبكي [4] في جمع

الجوامع بقوله: "ملكة تحمل على اجتناب الكبائر وصغائر الخسة، والرذائل المباحة" [1]. انتهى

([1]) مَا فِيهِ عِلّة خُفْيَة على غير المتبحر فِي هَذَا الشَّأْن قادحة طرأت على الحَدِيث السَّالِم ظَاهره مِنْهَا، فَخرج بالخفية الظَّاهِرَة كانقطاع وَضعف رَاوٍ، وبالقادحة غَيرهَا كَرِوَايَة الْعدْل الضَّابِط. المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، جـ 1، ص341.

([2]) محمد بن عبد الباقي الزرقاني، (ت: 1122 هـ)، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، 1424هـ - 2003م)، 179/3.

([3]) الأزهري، **تهذيب اللغة**، جـ 2، ص123.

([4]) هو أبو نصر، عبد الوهاب بن علي السبكي، قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث، ولد في القاهرة، نسبته إلى سبك، من تصانيفه "طبقات الشافعية الكبرى، وله نظم جيد، أورد الصفدي بعضه في مراسلات دارت بينهما، وتوفي سنة: 771 هـ. أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد ضان، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1392هـ)، جـ 4، ص226.

وعرفها الحموي بقوله: العدالة المحافظة على التقوى والمروءة [2]. انتهى

والتقوى احتراز عما يذم شرعاً، والمروءة بالضم على الأفصح: الاحتراز عما يذم عرفًا [3].

أو هي –أي العدالة [4]– الصيانة عن الأدناس، والترفع عما يشين عند الناس، أو هي أنْ لا تعمل في السر ما يستحيا منه في العلانية [5]، وكل قريب مما قبله، ومما يناسب هنا قول الشاعر:

مررت على المروءة وهي تبكي وقلت علام تنتحب الفتاة؟

فقالت: كيف لا أبكي وأهلي. جميعاً دون خلق الله ماتوا [6]

والمراد بالعدل هنا عدل الرواية، وهو المسلم البالغ العاقل السالم من الفسق [7].

([1]) لم يجد الباحث التعريف في جمع الجوامع؛ وإنما في: عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي، (ت: 772هـ)، **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1420هـ- 1999م)، ص268.

([2]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص45، وتقي الدين أحمد الشمني، (ت: 872هـ)، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، تحقيق: معتز عبد اللطيف الخطيب، (بيروت، مؤسسة الرسالة ناشرون، 1425هـ - 2004م) ص126.

[3]- محمد بن علي التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م)، جـ 1، ص501.

([4]) ليست "العدالة"؛ وإنما "المروءة".

([5]) عبد الغني محمود، **مصطلح الحديث**، (د.م، مطبعة الفتوح الأدبية، 1913م)، ص14.

([6]) البيت للشاعر العراقي عبد المهدي الأعرجي، ذكره: يعقوب رزق الله شيخو، **مجاني الأدب في حدائق العرب**، (بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، 1913م)، جـ 4، ص169.

([7]) أمين الشيخ، **الأسلوب الحديث في علوم الحديث**، (القاهرة، مطبعة العلوم، 1935م)، جـ 2، ص7، ومحمد بن محمد أبو شهبة، **دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين**، (القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، ط2، 1406هـ - 1985م)، جـ 1، ص235.

إذ هو حكم، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، ما لم يصفه نحو الشافعي من أئمة الحديث الراوي عنه بالثقة؛ كقول الشافعي رضي الله عنه كثيراً: أخبرني الثقة، وكذا مالك رضي الله عنه قليلاً، وما لم يقل نحو الشافعي في وصفه لا أتهم، كقوله: أخبرني من لا أتهمه، فيقبل فيهما، خلافًا للصيرفي [1][2].

وخرج أيضاً المجهول حالاً؛ كحدثنا زيد ولا يعرف منه إلا أنه ابن عمر، وكما في حواشي جمع الجوامع بأن لم ينص أحد من أئمة الحديث على توثيقه ولا تجريحه [3]. انتهى ملخصًا

قوله: (**ضَابِطٌ**) من الضبط، وهو قسمان ضبط صدر، وضبط [4] كتاب، أما ما وجد فيه ذلك كالبخاري ومسلم فلا يشترط صيانة ما سمع فيه عنده حتى يؤدي منه، بل الشرط أن يروي من أصل شيخه أو فرع مقابل عليه أو فرع مقابل على الفرع كما أفاده بعض حواشي شيخ الإسلام [5].

وإنما أطلق الناظم في الضبط ولم يقيده بالتام، مع أنه مراتب ثلاث كما سيأتي في الكلام على الشاذ عليا ودنيا ووسطى، والأخيران هما اللذان في الحسن لأنه المراد عند الإطلاق، إذ اللفظ إذا أطلق انصرف إلى الفرد الكامل وهو التام، خصوصاً والمقام يقتضيه، فيخرج حينئذ من تعريف الصحيح أي لذاته بملاحظة هذا القيد الحسن لذاته، المشترط فيه المرتبة الوسطى، فالحسن لغيره المشترط فيه مسمى

([1]) هو أبو بكر، محمّد بن بدر الصيرفي، من موالي بني كنانة: قاض وفقيه، ولي القضاء بمصر ثلاث مرات، وتوفي بها وهو على القضاء، محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي، (ت: 355هـ)، **الولاة وكتاب القضاة للكندي**، تحقيق: محمد حسن، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003 م)، ص349-350.

([2]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص35.

([3]) أحمد الشمني، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، (د.م، دار ابن حزم، 2003م)، ص118.

([4]) في (ج): وضابط

([5]) ابن جماعة، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ص99.

الضبط فقط، وهو المرتبة الدنيا، والضبط التام وهو أنْ لا يقال في صاحبه أنه يضبط تارة ولا يضبط أخرى [1].

قوله: **(عَنْ مِثْلِهِ)** متعلق بروايه، أي يرويه عدل ضابط من أول السند إلى آخره سواء انتهى إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابي أو إلى التابعي ليشمل المرفوع والموقوف والمقطوع كما مر [2].

قوله: **(مُعْتَمَد)** بالرفع عطف بيان لعدل.

وقوله: **(فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ)** بيان لضابط؛ أي في ضبطه صدراً ونقله كتاباً، ففيه لف ونشر مرتب نظراً لمراد الناظم، وهذا التعريف للصحيح لذاته كما أشرنا إلى ذلك بالتقدير المار [3].

أما الصحيح لغيره فيعرف بأنه: ما جبر قصوره بكثرة الطرق، وحاصله أن الصحيح لغيره هو الحسن لذاته إذا تقوى بطريق آخر، وإن لم يشترط في الحسن لذاته [4] تعدد الطرق كما سيأتي.

واعلم أنه لا يطلق على سند معين أنه أصح الأسانيد مطلقاً على الصحيح؛ لأن تفاوت مراتب الصحيح مرتب على تمكن الإسناد من شروط الصحة، وهي الخمسة المذكورة في النظم سابقاً، ويعسر الاطلاع على ارتقاء جميع رجال ترجمة واحدة إلى أعلى صفات الكمال [1].

([1]) السخاوي، **الغاية شرح منظومة الهداية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم (د.م، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001م)، ص145.

([2]) عبد الله بن عويض المطرفي، **حكم الاحتجاج بخبر الواحد إذا عمل الراوي بخلافه**، (د،م، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، 2000م)، ص66.

([3]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص47.

([4]) التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، جـ 2، ص1066.

قال ابن الصلاح [2] ما حاصله: وذهب قوم إلى الاختلاف بحسب اجتهادهم، فقال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال أحمد بن حنبل [3]: أصح الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه [4]، وقيل غير ذلك، وعلى هذا فالصحيح يتفاوت متناً وسنداً في الصحة بحسب تفاوت الأوصاف المقتضية له، وإن كان الجميع مشتملاً على الشروط المذكورة، فمن المرتبة العليا سنداً ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد كقول البخاري: أصح الأسانيد ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر، وهي المعروفة بسلسلة الذهب، فإن أردت زيادة واحد من رواة مالك فالشافعي، فإذا أردت زيادة واحد من رواة الشافعي فهو أحمد؛ لاتفاق أصحاب الحديث على أن أجل من روى عن مالك الشافعي وعنه أحمد رضي الله عنهم، ولم يقع من ذلك في مسند أحمد مع سعته إلا حديث واحد، وهو بالسند المذكور أن رسول الله ﷺ قال: «**لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ**» [5] ...الحديث، هذا هو التفاوت بحسب الإسناد أي السند [6].

([1]) محمد إدريس الكاندهلوي، **منحة المغيث: شرح ألفية العراقي في الحديث**، (د.م، دار البشائر الإسلامية، 2009م)، ص137.

([2]) هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن النصري الشهرزوريّ الكردي، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسم الرجال، من مؤلفاته: معرفة أنواع علم الحديث يعرف بـ "مقدمة ابن الصلاح"، وتوفي سنة 643 هـ. ابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، جـ 3، ص243.

([3]) هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل، الشيبانيّ إمام المذهب الحنبليّ، وأحد الأئمة الأربعة، ولد ببغداد، وصنّف (المسند) ستة مجلدات، يحتوي على ثلاثين ألف حديث، وروى عن كثير من العلماء ورواة الحديث، منهم الشافعي، ومن تلاميذه: أحمد الكحال، توفي سنة 241هـ. عبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي، (ت: 597هـ)، **مناقب الإمام أحمد**، تحقيق: عبد الله التركي، (د.م، دار هجر، ط2، 1409 هـ)، ص3 وما بعدها.

([4]) أحمد بن محمد، ابن حنبل، (ت: 241 هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (القاهرة، دار الحديث، 1416هـ - 1995م)، 150/1.

([5]) أخرجه البخاري في **صحيحه**: كتاب البيوع، باب النهي عن تلقي الركبان وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به عالما وهو خداع في البيع، والخداع لا يجوز، رقم (2165)، جـ 3، ص72.

([6]) عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، (سوريا، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م)، ص15-16.

وأما التفاوت بحسب المتن فمن المرتبة [1] العليا متناً ما اتفق على إخراجه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري ثم مسلم، ثم ما كان على شرطهما ولم يخرجاه بل خرجه غيرهما، ثم ما كان على شرط البخاري ثم على شرط مسلم، ثم ما كان على شرط غيرهما كالترمذي [2][3].

واختلف أئمة الحديث في المراد بشرط البخاري ومسلم، إذ لا شرط لهما مذكور في كتابهما ولا في غيرهما، وأسلمه ما قاله النووي من أن المراد بذلك أن يكون الحديث في كتابهما [4][5] انتهى.

أي وكان المخرج له غيرهما كما مر، وهي أيضاً مقتضى قولنا هذا الأمر على شرط فلان.

وحاصل ذلك أن المراد بالشرط الرجال الراوون للحديث.

فإذا قيل هذا الحديث على شرط البخاري ومسلم، فمعناه أنهما اتفقا في رواته، وإذا قيل هذا الحديث على شرط البخاري أو على شرط مسلم، فمعناه أنه انفرد برواية هذا الحديث عن جماعة لم يشركه فيهم الآخر، وإنما قدم ما كان على شرط الشيخين على اتفاق [6] العلماء على تلقي كتابيهما بالقبول،

---

[1] في (ب) و (ج): الرتبة.

[2] هو أبو عيسى محمد بن عيسى، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ، تتلمذ للبخاريّ، وشاركه في بعض شيوخه، وكان يضرب به المثل في الحفظ، من تصانيفه "الجامع الكبير" باسم "صحيح الترمذي" في الحديث، توفي سنة 279 هـ. السمعاني، **الأنساب**، جـ 3، ص42.

[3] محمد راغب باشا، (ت: 1176هـ)، **سفينة الراغب ودفينة المطالب**، (القاهرة، دار الطباعة العامرة، 1255هـ-1839م)، ص677.

[4] في (ب) و (ج): كتابيهما

[5] السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ص 76.

[6] في (ج): لاتفاق.

واختلافهم في أيهما أرجح، فقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم؛ لأن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في مسلم [1].

أما اتصال السند فلأن البخاري لا يحكم بوصل الحديث المعنعن [2] إلا إذا ثبت لقاء الراوي بمن روى عنه، ولو مرة واحدة، ومسلم يكتفي فيه بالمعاصرة، وإمكان اللقي العادي، وقع لقي أم لا [3].

فشرط البخاري أخص مطلقاً من شرط مسلم، وهو وإن لم يصرح به لكنه فهم من سياق كلامه، وخرج بالمعنعن وهو المروي بلفظ (عن) ما كان بصيغة حدثني أو أخبرني، فلا خلاف فيه بينهما لعدم إيهامه.

وأما عدالة الرجال وضبطهم، فلأن البخاري إنما يخرج حديث الثقة المتقن الملازم لمن أخذ عنه ملازمة طويلة، ولا يخرج لمن يلي هذه الطبقة الأولى [4] إلا في المتابعات [5].

ومسلم يخرج لهذه الطبقة كما يخرج للتي قبلها، فلذلك كان الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري ثمانين ومن رجال مسلم مائة وستين [6].

([1]) أحمد بن محمد القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ط7، 1323 هـ)، جـ 1، ص20.

([2]) الْإِسْنَادُ الْمُعَنْعَنُ، وَهُوَ فُلَانٌ، عَنْ فُلَانٍ، قِيلَ: إِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ، وَقَالَهُ الْجَمَاهِيرُ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالْأُصُولِ، أَنَّهُ مُتَّصِلٌ. بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُعَنْعِنُ مُدَلِّساً، وَبِشَرْطِ إِمْكَانِ لِقَاءِ بَعْضِهِمْ بَعْضاً، وَفِي اشْتِرَاطِ ثُبُوتِ اللِّقَاءِ وَطُولِ الصُّحْبَةِ وَمَعْرِفَتِهِ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ خِلَاف مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَادَّعَى الْإِجْمَاعَ فِيهِ. السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ 1، ص244.

([3]) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، جـ 1، ص41، والنووي: **المنهاج شرح صحيح مسلم**، جـ 1، ص32.

([4]) نقص من (ج): الأولى.

([5]) هامش في الأم: قوله في المتابعات أي في كتب غير صحيحة.

([6]) السمين، **حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر**، ص52.

وأما السلامة من الشذوذ ومن العلة فلأن ما انتقد على البخاري نحو ثمانين حديثاً، وما انتقد على مسلم نحو مائة وثلاثين حديثاً مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجلَّ من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث، وأن مسلماً تلميذه، أي وشأن الشيخ أن يكون أعلى من تلميذه، ولم يزل يستفيد منه، ويتتبع آثاره [1] حتى قال الدارقطني[2]: لولا البخاري ما راح مسلم ولا جاء [3]، وهذا كناية عن عدم التصرف في صناعة الحديث، وقال المغاربة بتقديم صحيح مسلم [4]، وهو مردود كما يشير إليه قول بعضهم:

قالوا لمسلم فضل

قلت البخاري أعلى

قالوا المكرر فيه

قلت المكرر أحلى

([1]) محمود شكري الآلوسي، **عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر**، (د.م، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م)، ص93.

([2]) هو أبو الحسن علي بن عمر، ولد بدار القطن ببغداد، المقرئ، المحدث، اللغوي، الأديب صاحب المؤلفات المتقنة في علوم القرآن والحديث، وإمام عصره في الحديث، وأول من صنف القراءات وعقد لها أبواباً، من تصانيفه "السنن"، وتوفي سنة 385 هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 16، ص449.

([3]) السيوطي، **تدريب الراوي: في شرح تقريب النواوي**، جـ 1، ص93، زين الدين أبو زكريا محمد الأنصاري السنيكي، (ت: 926هـ)، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، تحقيق: عبد اللطيف هميم – ماهر الفحل، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ - 2002م)، جـ1، ص107.

([4]) صفي الرحمن المباركفوري، **منة المنعم في شرح صحيح مسلم**، (د.م، دار السلام للنشر والتوزيع، 1420هـ-1999م)، ص17.

وقيل: هما سواء، وقيل بالوقف [1].

فائدة: أصحاب الكتب الستة الصحيحة: البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود [2] والنسائي [3] وابن ماجه [4].

قوله: (**المعروف طرقاً**) مشتق من المعرفة التي هي الجزم المطابق للحق، وإن لم يكن هذا المعنى مراداً هنا؛ لأن معرفة الطرق هنا كناية عن اتصال السند، فقول الناظم المعروف طرقاً بمعنى المتصل سنده [5]، فخرج بقوله: المعروف طرقاً ما عداه مما سيذكر كالمرسل والمعضل والمنقطع والمدلس بفتح اللام قبل أن يتبين تدليسه إذ لا تعرف طرقها [6] أي مخارجها [7].

([1]) عبد ربه بن سليمان القليوبي، **فيض الوهاب في بيان أهل الحق ومن ضل عن الصواب**، (د.م، دار القومية العربية للطباعة، 1958م)، ص10.

([2]) هو سليمان بن الأشعث بن بشير الأزدي السجستاني، إمام أهل الحديث في زمانه. أصله من سجستان، من تصانيفه: "السنن" جزآن، وهو أحد الكتب الستة، جمع فيه 4800 حديث، توفي سنة: 275 هـ، السمعاني، **الأنساب**، جـ 7، ص84.

([3]) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن علي، محدِث وقاضٍ، وأحد أئمة الحديث النبوي الشريف، صاحب السنن الصغرى والكبرى، المعروف بسنن النسائي، من أشهر من أخذ عنهم: أبو داود، أما من أخذوا عنه فهم كثيرون أشهرهم: أبو القاسم الطبراني، توفي سنة 303 هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 11، ص197.

([4]) هو أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، أحد الأئمة في علم الحديث، ومحدِّث ومفسر ومؤرخ مسلم، وصنف كتابه "سنن ابن ماجه"، وهو أحد الكتب الستة المعتمدة عند أهل السنة والجماعة. وله "تفسير القرآن" وكتاب في "تاريخ قزوين"، ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، جـ 4، ص279.

([5]) ويسمى بالموصول، وهو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان. النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، ص32.

([6]) في (ج): طرقها.

([7]) حسن محمد المشاط، **التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث**، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1406هـ-1986م)، ص12.

قوله: (**طرقاً**) بالنصب تميز محول عن نائب الفاعل أي المعروف طرقه؛ أي رجاله المعبر عنها عندهم بالمخرج لأن كلاً من الرجال الرواة محل خرج منه الحديث، والمراد برجاله رواته ولو نساء [1].

وأما المخرج بالتشديد أو التخفيف اسم فاعل، فهو ذاكر الرواية كالبخاري كما أشار إلى ذلك الطوخي[2]، وليس الجمع في قوله: (**طرقاً**) مراداً إذ ليس تعدد الطرق شرطاً ههنا، بل يكفي أن يكون من طريق واحد لأن الكلام في الحسن لذاته، وإنما يشترط التعدد في الحسن لغيره كما سيأتي [3].

قوله: (**وغدت**) أي صارت فرجاله اسمها وخبرها محذوف تقديره مشتهرة بالعدالة والضبط [4].

قوله: (**لا كالصحيح...إلخ**) عطف على هذا الخبر المحذوف.

قال في الخلاصة:

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً [5]

والتقدير: لا اشتهرت اشتهار رجال الصحيح، وكان عليه أن يزيد بقية الشروط الخمسة بأن يقول: وليس ما ينفرد كل به شاذاً ولا معللاً كما زاد ذلك الحموي، فجملة الشروط[1] خمسة كما في الصحيح اتصال السند المراد منه [2][3].

([1]) الأجهوري، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**، ص47.

([2]) هو منصور بن عبد الرزاق بن صالح الطوخي، فقيه أزهري مصري شافعيّ. كان إمام الجامع الأزهر. وقام بالتدريس فيه طول حياته. له "حاشية على شرح ألفية العراقي، لزكريا الأنصاري السنيكي"، توفي سنة 1090هـ، الزركلي، **الأعلام**، جـ 7، ص300.

([3]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص60.

([4]) الحسني، **الدرر البهيّة في شرح المنظومة البيقونيّة في مصطلح الحديث**، ص23.

([5]) بدر الدين محمد ابن الإمام، (ت: 686 هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000 م)، ص390، ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، جـ 3، ص244.

قوله: (**المعروف طرقاً**) والعدالة والضبط المرادان من قوله: وغدت رجاله...إلخ، وعدم الشذوذ والعلة المزيدان في عبارة الحموي [4]. انتهى الأجهوري على الشارح [5].

قوله: (**لا كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ**) اعلم أن الخطابي [6] عرف الحسن بما عرف مخرجه، واشتهرت رجاله بالعدالة والضبط [7]، وعرفه الترمذي بما سلم من الشذوذ ومن متهم بالكذب عمداً، ويروى من غير وجه [8]، وعرفه ابن الجوزي بما فيه ضعف قريب محتمل [9][10]، وابن الصلاح لم يرتضِ شيئاً من هذه التعاريف الثلاثة، وقال: هو أي كل منهما مبهم لا يشفي العليل [11]؛ أي لا يزيل الحيرة لأنه غير جامع لأفراد الحسن في الأولين؛ أي كما أنه غير مانع فيهما أيضاً، لأن تعريف الخطابي لا يشمل الحسن لغيره،

---

[1] في (ج): الشرط.

[2] في (ب): من، ويوصل الكلام بقوله التي بعدها

[3] الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص48-49.

[4] الحموي، المصدر السابق، ص51.

[5] الأجهوري، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**، ص46.

[6] هو أبو سليمان حمد بن محمد فقيه محدّث وعالم مسلم من كبار أئمة الشافعية، صنف التصانيف وألف كتاباً في شرح الأسماء الحسنى سماه "شأن الدعاء"، وشرح سنن أبي داود في "معالم السنن"، وله شرح لكتاب صحيح البخاري اسمه "أعلام السنن، وأخذ الخطابي من أبي العباس الأصم، وغيره، وروى عنه الحاكم النيسابوري، وتوفي سنة 388 هـ. السمعاني، **الأنساب**، جـ 2، ص224.

[7] حمد بن محمد إبراهيم الخطابي، (ت:388هـ)، **مقدمة معالم السنن**، طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ، (حلب، المطبعة العلمية، 1352هـ-1933م)، ص6.

[8] محمد بن عيسى الترمذي، (ت: 279 هـ)، **الجامع الكبير "سنن الترمذي"**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت، دار الغرب الإسلامية، 1998م)، ص896.

[9] في (ب): متحمل

[10] ابن الجوزي، **الموضوعات**، تحقيق: عبد الرحمن محمد، (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، 1386 هـ - 1966م)، جـ 1، ص35.

[11] في (ب) و (ج): الغليل

بل هو قاصر على الحسن لغيره[1]، أي وشامل للصحيح لغيره، وقال في الجانب الثالث: لعدم ضبط القدر المحتمل في الأخير؛ أي فلم يحصل التعريف المميز للحقيقة [2].

ثم قال: أمعنت النظر في ذلك، والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم، فاتضح لي أن الحسن قسمان ...إلخ ما ذكره.

وحاصل القسمين الحسن لذاته، والحسن لغيره، وعرف الأول بما يرجع إلى تعريف الخطابي لكنه زاد فيه قوله: ولم يصل في الحفظ والإتقان رتبة[3] رجال الصحيح، وسلم من التعليل والشذوذ، فخرج بالقيد الأول: الصحيح لذاته، وبالثاني: الضعيف، وصار التعريف هكذا ما عرف مخرجه واشتهرت رجاله بالعدالة والضبط،

ولم يصل في الحفظ والإتقان رتبة رجال الصحيح، وسلم من التعليل والشذوذ [4].

وعرف الثاني وهو الحسن لغيره بما يرجع إلى تعريف الترمذي، لكنه زاد فيه أيضاً السلامة من التعليل فقط لذكر السلامة من الشذوذ فيه، وصار التعريف هكذا: ما سلم من التعليل والشذوذ ومن متهم بالكذب عمداً، ويروى من غير وجه، وأنت خبير بأن ما زاد فيه لا يخرج الصحيح لغيره، والرواية من غير وجه لا بد منها في كل منهما لينجبر قصورهما عن الصحيح والحسن الذاتيين [5]، فكان عليه أن يزيد

---

[1] في (ب) و (ج): لذاته وللضعيف كما بعلم بالوقوف على تعريف كل منهما، وتعريف الترمذي لا يشمل الحسن لذاته، بل هو قاصر على الحسن.

[2] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص30.

[3] في (ج): مرتبة.

[4] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص30-32.

[5] السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ 1، ص45.

في التعريف ما يخرجه إلا أن يقال: يستفاد إخراجه من قوله: "ومن متهم بالكذب عمداً" [1] الصادق بصدور الكذب لا عن عمد، أي فإنه يحتمل في الحسن لغيره دون الصحيح لغيره، فيكون أعلى رتبة من الحسن لغيره، وليس ذلك إلا الحسن لذاته، إذ لا واسطة بينهما، فصح حينئذ قولنا فيما مر أن الصحيح لغيره هو الحسن لذاته، فظهر من هذا التقدير[2] أن كلا من الخطابي والترمذي قد ذكر حينئذ قسماً، وترك الآخر لظهوره عنده أو عند غيره، هذا ولما ذكر المصنف ما هو بمعنى تعريف الخطابي، وكان يعترض عليه بمثل ما اعترض[3] عليه زاد في التعريف دفعاً للاعتراض من أول الأمر قوله: **(لاَ كَالصَّحِيحِ اشْتَهَرَتْ)** الذي هو بمعنى قول ابن الصلاح: ولم يصل في الحفظ والإتقان رتبة رجال الصحيح إذ لو لم يأت بحرف النفي لصدق التعريف بالصحيح لذاته، لكن ينبغي المؤاخذة عليه في ترك السلامة من التعليل والشذوذ، لصدقه حينئذ بالضعيف فلا تغفل، والحسن بقسميه يشارك الصحيح في العمل به، والاحتجاج عند جميع الفقهاء، وأكثر المحدثين وغيرهم فهو ملحق في الاحتجاج والعمل فيه بأقسام الصحيح، وإن لم يلحقه رتبة بل قال ابن الصلاح من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به، [4] فالقسمة الأولية ثنائية صحيح وضعيف، لكن من سماه

([1]) عداب محمود الحمش، **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**، (د.م، دار الفتح للدراسات والنشر، 2003م)، ص337.

[2] في (ب) و (ج): التقرير

[3] زاد في (ب): به

[4] زاد في (ب) و (ج): وعليه

صحيحاً لا ينكر أنه دونه بدليل تقديم الصحيح عليه عند التعارض كما في حديثي البسملة والحمدلة [1]، فحينئذ يكون الاختلاف لفظياً، ويشارك الصحيح أيضاً في تفاوت رتبه [2].

فمن الرتبة العليا سنداً ما قاله الحافظ الذهبي [3] أن أعلى مراتب الحسن محمد بن عمرو [4] عن أبي سلمة [5][6] عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ، قال: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**» [7]. رواه الترمذي.

فإن عدة من الحفاظ يصفون هذا الطريق بأنها من أدنى مراتب الصحيح، ولكون الحسن أدنى مرتبة من الصحيح نشأ إشكال من قول الترمذي وغيره في الحديث الواحد: حسن صحيح، وتقرير

---

[1] في الهامش: إذ حديث البسملة صحيح وحديث البسملة حسن.

[2] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص132-135، برهان الدين إبراهيم البقاعي، (ت: 809 هـ)، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، (د.م، مكتبة الرشد ناشرون، 1428هـ - 2007م)، جـ 1، ص220-222.

[3] أبو عبد الله محمد بن أحمد، حافظ، مؤرخ، علامة محقق. تركمانيّ الأصل، من أهل ميافارقين، تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة، منها: "تراجم رجال الحديث"، و"سير أعلام النبلاء"، وأخذ العلم من شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وتوفي سنة 748 هـ. صلاح الدين خليل الصفدي، (ت: 764هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ- 2000م)، جـ 2، ص164.

[4] هو أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةَ بنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيُّ، الإِمَامُ، المحَدِّثُ، الصَّدُوْقُ، حَدَّثَ عَنْهُ، وَعَنْ يَحْيَى بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَاطِبٍ، حَدَّثَ عَنْهُ: مَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَحَدِيْثُه فِي عِدَادِ الحَسَنِ، توفي سنة: 145هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 6، ص136.

[5] هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، القرشي الزهري، الحافظ، تابعي وأحد الأعلام بالمدينة، حدث عن أبيه، وعن أسامة بن زيد، وأبي هريرة، حدث عنه: ابنه عمر بن أبي سلمة والشعبي، وكان ثقة، فقيهاً، كثير الحديث، وتوفي سنة: 94 هـ. الذهبي، المصدر السابق، جـ4، ص287.

[6] الذهبي، **المبهج الأنيس في علم مصطلح الحديث**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2017م)، ص23.

[7] أخرجه الترمذي في **سننه**: أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّوَاكِ، رقم (7840)، جـ 2، ص287. صححه الألباني في الجامع.

الإشكال أن الحسن قاصر عن رتبة الصحيح، ففي الجمع بينهما في الحديث الواحد جمع بين إثبات القصور بقوله حسن، ونفيه بقوله صحيح [1].

وأجاب عنه ابن الصلاح بأن هذا راجع إلى الإسناد بأن يكون له إسنادان أحدهما صحيح والآخر حسن، وتعقبه ابن دقيق العيد بالأحاديث التي ليس لها إلا سند واحد حيث يقول فيها الترمذي: حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه [2].

وأجاب السيوطي بأن المراد حسن لذاته صحيح لغيره، وبحث فيه بما مر [3].

وأجاب ابن حجر في شرح النخبة بأن اختلاف أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد كالترمذي بعض [4] البحث الشديد، فلم يدرك من أحوال راويه إلا قول بعضهم فيه صدوق مثلاً، وقول بعضهم ثقة مثلاً، ولم يترجح عنده قول واحد منهما أن لا يصفه بأحد الوصفين، بل بهما معاً، فيقول فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم بالثقة، وصحيح باعتبار وصفه عند آخرين بالصدوق [5].

غاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول حسن أو صحيح، وعليه فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح، لأن الجزم بالصحة أقوى من التردد فيها هذا إذا كان الحديث فرداً، فإن كان الحديث الذي قيل في ذلك ليس بفرض، فإطلاق الوصفين عليه يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح، والآخر حسن، ويكون المحذوف على هذا الواو لا أو، وعلى هذا فما قيل فيه: حسن

([1]) عبد الرحيم الحسين العراقي، (ت: 806هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم- ماهر ياسين فحل، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2002 م)، جـ 1، ص170.

([2]) العراقي، المصدر السابق، جـ 1، ص171.

([3]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ 1، ص76.

([4]) في (ب) و (ج): بعد.

([5]) ابن حجر العسقلاني، **شرح نخبة الفكر**، (د.م، مكتبة نور، د.ت)، ص79.

صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط، إذا كان فرداً؛ لأن كثرة الطرق تقوي. انتهى ملخصاً من الحموي والزرقاني وحاشيته [1].

قوله: (**وكل ما عنه رتبة الحسن قصر**) هذا هو القسم الثالث من الأقسام الأولية، أي وكل حديث قصر عن رتبة الحسن أي وعن رتبة الصحيح بالأولى، فالجار والمجرور متعلق بقوله قصر؛ أي: لم يبلغها قدم عليها لضرورة النظم. حموي ببعض تغيير [2].

قوله: (**فهو**) أي ما قصر عن الرتبتين.

وقوله: (**الضعيف**) [3] صفة لموصوف محذوف، تقديره: الحديث، ودخلت الفاء في خبر المبتدأ لكونه من صيغ العموم، فهو شبيه بالشرط الذي تدخل الفاء في جوابه [4].

ومنه قول الشاعر:

كل أمر مباعد أو مداني فمنوط بحكمة الرحمن [5].

قوله: (**وهو أقساماً كثُر**) أي كثر أقساماً أي من جهة الأقسام، فهو تمييز مفرد بناء على أن الفعل مسند إلى ضمير الضعيف، ويصح أن يكون تمييز نسبة محولاً عن الفاعل، والأصل كثرت أقسامه،

([1]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص53، والبيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص86.

([2]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص55.

([3]) أي: فهو حَدُّ الحديث الضَّعيف، وفي اللغة هو: العَلِيل والسَّقِيم ضد الصَّحيح. ابن منظور، **لسان العرب**، جـ 9، ص204.

([4]) عباس حسن، **النحو الوافي**، (د.م، دار المعارف، ط15، د.ت)، جـ 1، ص535.

([5]) انظر البيت في: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: 911هـ) ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق**: عبد الحميد هنداوي،(مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت)، جـ 1، ص 110. وأنشده السيوطي شاهداً لدخول حرف «الفاء» في خبر المبتدأ (كل)، غير مضافة إلى الموصول.

فلما حول عن[1] الإسناد إلى الضمير انبهمت النسبة، فأتى بفعل [2] تمييزاً لها، وقدم على عامله لكونه جائزاً إذا كان العامل متصرفاً كما هنا، وإن كان قليلاً [3] كما أفاده ابن مالك بقوله:

عامِلِ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا والفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا [4]

ومنه قول الشاعر:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهاراً [5]

وقد أوصل الحافظ العراقي تلك الأقسام إلى اثنين وأربعين [6]، وابن حبان البستي بباء موحدة ثم سين مهملة ثم تاء فوقية إلى تسعة وأربعين [7]، وزاد على ذلك شيخ الإسلام زكريا [8] حتى أوصلها إلى

---

[1] سقطت (عن) من (ب) و (ج).

[2] في (ب) و (ج): بالفاعل.

[3] أشرف نصر صابر الكردي، **شرح العلامة خالد الأزهري على متن الأجرومية**، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2013 م - 1434 هـ)، ص369.

[4] - محمد بن عبد الله، ابن مالك، **ألفية ابن مالك**، (د.م، دار التعاون، د.ت)، ص34.

[5] البيت مجهول القائل، والشاهد في البيت تقدم التمييز "نفساً" على عامله للضرورة، وقوله: أنفساً: الهمزة للاستفهام الإنكاري التوبيخي، وجملة (وداعي المنون..) حالية، ومفعول ينادي محذوف، وجهاراً: تعرب: حالاً، أو مفعولاً مطلقاً. عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت: 1093هـ)، **شرح أبيات المغني**، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، (بيروت، دار المأمون للتراث، 1393 - 1414 هـ)، جـ 7، ص 26.

[6] العراقي، **التبصرة والتذكرة**، جـ 21، ص25.

[7] لم يجده الباحث عند ابن حبان؛ ووجده عند أحمد بن علي القلقشندي، (ت: 821 هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء مع الفهارس**، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، جـ 4، ص384.

[8] هو زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي المصري الشافعيّ، أبو يحيى شيخ الإسلام قاضٍ مفسر، من حفاظ الحديث، له تصانيف كثيرة، منها: "تحفة الباري على صحيح البخاري"، وتوفي سنة 926 هـ، الزركلي، **الأعلام**، جـ 3، ص46.

ثلاثمائة وأحد وثمانين، وبعد أن هذبها شيخ الإسلام قال: إن هذه الأقسام مع كثرة التعب قليلة الفائدة [1].

واشتهر تلقيب تسعة منها: وهي المرسل والمعضل والمنقطع والمعلل والمقلوب والشاذ والمضطرب والموضوع والمنكر [2].

واعلم أن القاعدة في قولهم: هذا حديث صحيح أو ضعيف أن الصحة والضعف بحسب الظاهر؛ أي فيما يظهر لهم نسبته إلى النبي ﷺ وليس المقصود القطع بصحته وضعفه في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على [3] الثقة والضبط والصدق على غيره، والقطع بالصحة في نفس الأمر إنما يستفاد من المتواتر أو مما احتف بالقرائن، وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء في الأحاديث التي لم توجد في الصحيحين ولا في أحدهما، أما ما وجد فيهما أو في أحدهما [4] فاختلف فيه على قولين:

فقال ابن الصلاح: يقطع بالصحة فيما أسنداه أو أسنده أحدهما دون المعلق [5].

وقال غيره: لا يقطع بالصحة له في نفس الأمر بل هو مظنونة [6]، واستدل الأول على ما قاله بتلقي الأمة المعصومة من الخطأ في إجماعها على وجوب العمل بما فيها بالقبول لهما لقوله ﷺ: «**لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي**» أي العلماء «**عَلَى ضَلَالَةٍ**» [1] أي محرم [2].

([1]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ 1، ص180.

([2]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص42، وابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، ص44.

([3]) في (ب): في.

([4]) أحمد محمد معبوط، **الخلاف في الأدلة المتعلّقة بمباحث السنّة**، (د.م، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، 2007م)، ص4-12.

([5]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص24.

([6]) معبوط، **الخلاف في الأدلة المتعلّقة بمباحث السنّة**، ص4.

وتلقي الأمة المذكورة لهما بالقبول يفيد علماً بالصحة، ولا معنى للعلم بالصحة إلا القطع بها الذي هو المدعى [3].

لكن الحق أن هذا الدليل لا ينتج المدعى الأول؛ لأنه لا يخص الصحيحين فقد تلقت الأمة الكتب الستة بالقبول، وإنما اتفقوا على وجوب العمل بما في الصحيحين لا [4] صحته قطعاً في نفس الأمر الذي هو المدعى [5].

وحينئذ فالحق أن أحاديث الصحيحين تفيد الظن القوي وهو القول الثاني، وعزاه النووي في التقريب إلى الأكثرين والمحققين [6] لكن أشار إلى رده صاحب النخبة بأنهم اتفقوا؛ أي أجمعوا على وجوب العمل بكل ما صح، ولو لم يخرجه الشيخان، فلم يبق للصحيحين في هذا مزية، والإجماع قائم على أن لهما مزية فيما يرجع إلى نفس الصحة الذي منه القطع بها [7].

ويجاب: بأن تلقي الأمة بالقبول أفاد وجوب العمل بما فيهما إجماعاً من غير توقف على النظر فيه، بخلاف غيرهما فلا يعمل به حتى ينظر فيه، وتوجد فيه شروط الصحيح، فتلخص أن كلاً من الكتب

([1]) إسماعيل بن عمر، ابن كثير، **النهاية في الفتن والملاحم**، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، (بيروت، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ- 1988 م)، جـ 1، ص36.

([2]) المناوي، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، 343/2.

([3]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص68.

([4]) زاد في (ب) و (ج): على.

([5]) محمد بن إسماعيل بن صلاح، الأمير الصنعاني، (ت: 1182)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح عويضة، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1417هـ-1997م)، جـ 1، ص118.

([6]) بدر الدين محمد الزركشي، (ت: 794هـ)، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، (الرياض، أضواء السلف، 1419هـ - 1998م)، جـ 1، ص278.

([7]) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، ص34.

الستة تلقته الأمة بالقبول وأجمعت على وجوب العمل بما فيه، لكن من غير توقف على النظر بالنسبة للصحيحين بخلاف غيرهما، وأن أحاديث كلٍ تفيد الظن القوي بالصحة [1].

واعلم أنه لا تلازم بين السند والمتن في الصحة وغيرها، إذ قد يصح السند ويحسن لاستجماعه شروطه من الاتصال والعدالة والضبط دون المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند لفقد ما ذكر، ويصح المتن من طريق آخر لوجود السلامة بما [2] ذكر فيه كما في حاشية الطوخي على شيخ الإسلام نقلاً عن شرح المشكاة[3].

ولا يختص ذلك بالصحيح ولا بالحسن، بل يجري في الضعيف أيضاً كما قاله الزمخشري في نكته [4].

فإذا قالوا: هذا إسناد صحيح أو حسن أو ضعيف، فلا يلزم منه صحة المتن ولا حسنه ولا ضعفه، وبالعكس فتأمل ملخصاً [5].

قوله: (**وما أضيف للنبي** [1]) لما فرغ من الأوصاف العامة للسند والمتن بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف شرع في الأوصاف الخاصة بكل منهما فالمرفوع والمقطوع والمسند والموقوف والمرسل من أوصاف المتن، والمعضل والمنقطع والمعلق والمتصل والمسلسل [2] من أوصاف السند [3].

([1]) زين العابدين بن غرم الله الغامدي، **فقه التعامل مع الفتن**، (د.م، دار الهدي النبوي، 2006م)، ص31.

([2]) في (ب) و (ج): من (ما).

([3]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص119.

([4]) محمود بن عمر الزمخشري، (ت: 538هـ)، **نكت الأعراب في غريب الإعراب**، (بيروت، دار المعارف، 1985م)، ص58.

([5]) ابن كثير، **اختصار علوم الحديث**، ص43.

فالكلام في هذه الأنواع كلها إما أن يكون صفة للسند أو المتن أو لهما.

فالأول: كالمعضل وما معه.

والثاني: كالمرفوع وما معه.

والثالث: الصحيح والحسن والضعيف [4].

فإذا وصفنا السند بصفة تخصه كأن يقال معضل مثلاً لم ينظر إلى متن الحديث أصلاً بل تارة يكون صحيحاً وحسناً وضعيفاً وتارة يكون مرفوعاً وموقوفاً ومقطوعاً، وإذا وصفنا الحديث بصفة تخصه كأن يقال مرفوع، لم ينظر إلى سنده [5] أصلًا، سواء كان صحيحاً أم حسناً أم ضعيفاً أم منقطعاً أم معضلاً أم غير ذلك[6].

وتسمية ما تقدم أوصافًا إنما هو باعتباره [7] الأصل، وقد صارت اسماً بعد.

واعلم أن الناظم ذكر أولاً المرفوع لأنه المقصود من هذه العلم، وهو أيضاً أعم من المسند كما يأتي، ولا بد من معرفة العام قبل معرفة الخاص، وثنى بالمسند لكونه فرداً مما قبله كما هو شأن الأخص، ثم

---

[1] زاد في (ب) و (ج): إلخ.

[2] وهو ما تتابع فيه رجال الإسناد عند روايته، على صفة أو حالة، أما في الراوي، فصفته قولاً؛ كقوله سمعت فلانًا يقول، سمعت فلانًا يقول إلى آخره، ومن ذلك أخبرنا فلان والله قال أخبرنا فلان والله إلى آخره. الطيبي، **الخلاصة في معرفة الحديث**، ص60.

[3] محمد بن محمد الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2016 م)، جـ 1، ص434.

[4] الحسين بن علي الشوشاوي، (ت: 899هـ)، **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب**، (د.م، مكتبة الرشد، 1425 هـ - 2004م)، ص228-229.

[5] في (ب) و (ج): السند.

[6] الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص44.

[7] في (ب) و (ج): باعتبار.

ثلث بالمتصل لأن فيه معرفة الطريق، ولم يبق إلا هي لتقدم معرفة خاصة على معرفة المركب منه ومن الطريق [1].

والأول: في المرفوع.

والثاني: في المسند [2].

ومناسبة تقديم المرفوع على المقطوع واضحة؛ لأن المضاف يشرف بشرف المضاف إليه، وسمي مرفوعاً لارتفاع رتبته بإضافته إلى النبي ﷺ، ولذا قدمه على غيره [3] فقال: **(وما أضيف...إلخ)**، والحديث الذي نسب [4] إلى النبي سواء كان الذي نسبه صحابياً أو تابعياً أو من بعدهما ولو منا الآن، وسواء كان المنسوب قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة وسواء كانت النسبة صريحاً أو كناية أي حكماً، ومثاله حكماً قول الصحابي المتعلق بالأمور الماضية كبدء الخلق، أو المستقبلة كالملاحم والفتن؛ لأن مثل هذا لا يقوله الصحابي إلا عن توقيف أي تعليم من النبي عليه الصلاة والسلام [5].

([1]) عطية الله بن عطية الأجهوري، (ت: 1190 هـ)، **حاشية المحقق العلامة عطية الأجهوري على شرح محمد الزرقاني على المنظومة المسماه بالبيقونية في مصطلح الحديث**، (د.م، المطبعة العثمانية، 1888م)، ص34.

([2]) وقدْ خالفَ الشيخُ ترتيبَ ابنِ الصلاحِ، فإنَّ ابنَ الصلاحِ ذكرَ المسندَ أولاً؛ لأنّهُ جمعَ بينَ الطريقِ والغايةِ، وهي المتنُ، فكان الاهتمامُ بهِ أشدَّ، ثمَّ قدَّمَ المتصلَ على المرفوعِ؛ لأنَّ معرفةَ الطريقِ قبلَ معرفةِ ما جعلَ الطريق لأجلهِ، ثمَّ ذكرَ المرفوعَ؛ لأنَّهُ الأصلُ، ومناسبةُ تقديمِ الموقوفِ على المقطوعِ واضحةٌ، وأمَّا الشيخُ جاد المولى الحاجري فإنَّهُ ذكرَ المرفوعَ؛ لأنَّهُ هوَ المقصودُ من هذا العلمِ، وهوَ أيضاً أعمُّ منَ المسندِ، ولا بدَّ من معرفةِ العامِّ قبلَ معرفةِ الخاصِّ، وثنَّى بالمسندِ؛ لأنَّهُ جمعَ الإسنادَ والمتنَ، ولأنَّهُ ينْزعُ إلى كلٍّ ممَّا هوَ بينهما، ثمَّ ثلثَ بالمتصلِ؛ لأنّهُ معرفةُ الطريقِ، ولمْ يبقَ إلا هيَ؛ لتقدمِ معرفةِ المتنِ خاصةً على المركبِ منهُ، ومنَ الطريقِ، والباقي واضحٌ. البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، جـ 1، ص323.

([3]) البقاعي، المصدر السابق، جـ 1، ص323.

([4]) في (ب) و (ج): أضيف.

([5]) ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي، (المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1404هـ-1984م)، جـ 2، ص530-533.

ومثال المرفوع صريحاً من الصفة أن يقال: كان النبي ﷺ أبيض اللون، أكحل، ربعة، ومثالها حكماً [1] قول الصحابي: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ومن السنة كذا، لظهور أن فاعلها النبي ﷺ، والفعل صفة لفاعله [2]. انتهى حموي ملخصاً

قوله: (**المرفوع**) أي يسمى بذلك سواء اتصل إسناده أم لا، فيدخل فيه المسند والمتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، دون الموقوف والمقطوع، هذا هو المشهور [3].

وقال الخطيب: هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول النبي أو فعله، فعليه لا يدخل مراسيل التابعين فمن بعدهم [4].

لكن قال الحافظ ابن حجر: الظاهر أن كلام الخطيب خرج مخرج الغالب من أن يضاف إلى النبي، إنما يضيفه الصحابي [5].

وحكى شيخ الإسلام قولًا ثالثاً، وهو أن المرفوع ما أضيف إلى النبي واتصل إسناده، فعليه لا يدخل مراسيل التابعين أيضاً [6].

---

[1] سقط حكمًا من (ج).

[2] الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص59-60.

[3] الأمير الصنعاني، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، جـ 1، ص230.

[4] أحمد بن علي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة، المكتبة العلمية، د.ت)، ص21.

[5] ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، جـ 1، ص511.

[6] ابن عمار، **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**، ص85.

قال ابن الصلاح: ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل أي كان يقول في حديثه: رفعه فلان وأرسله فلان [1]، فقد عنى بالمرفوع المتصل إسناده أي سنده بالمصطفى، لا مطلق مرفوع، فهو مرفوع مخصوص لما يمر من أن المرفوع أعم من المتصل والمرسل وغيرهما [2]. فتأمل شرح مع زيادة

قوله: ([3]**التابع...إلخ**) في كلامه عطف على معمولين لعاملين مختلفين، وليس أحدهما جاراً، لأن (ما) مبتدأ وعامله الابتداء وللنبي جار ومجرور وعامله قوله أضيف.

ويجاب بأنه من عطف الجمل لا المفردات، فيقدر لقوله لتابع متعلق محذوف مماثل للمذكور؛ أي والحديث الذي أضيف؛ أي نسب لتابع قولاً أو فعلاً أو تقريراً سواء كان إسناده متصلاً أم لا حيث خلا عن قرينة الرفع والوقف بأن لم يكن للرأي فيه مجال، وإلا سمي مرفوعاً أو موقوفاً لا مقطوعاً، وكالتابعي من دونه [4].

والتابعي مسلم لاقى صحابياً مدة طويلة ومات مسلماً، ولو تخللت منه ردة [5].

قال ابن الصلاح: والاكتفاء فيه بمجرد اللقي والرؤية أي من غير طول مدة أقرب منه في الصحابي؛ أي نظراً لما يتبادر من الاسم أي مع أن الأمر بالعكس حيث اشترط الطول في التابعي دون الصحابي أي لما ذكروه من أن نور النبوة يؤثر ما لا يؤثر نور الصحابي، حتى أن الأعرابي الجلف أي الغليظ الطبع ينطق بالحكمة لوقت اجتماعه بالنبي ﷺ [6].

---

[1] سقط من (ب): وأرسله فلان.

[2] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص193.

[3] زاد في (ب) و (ج): وما.

[4] الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص58.

[5] الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص61.

[6] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص302 و506.

ولكن هذا على ما قاله الخطيب البغدادي [1]، والذي عليه العمل ما قاله الحاكم [2] من أنهما على حد سواء في عدم اشتراط الطول [3].

قال الإمام محمد بن ضيف [4] الشيرازي [5]: واختلف الناس في أفضل التابعين فأهل المدينة يقولون: سعيد بن المسيب [6]، وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري [7].

وأهل الكوفة يقولون: أويس القرني [8][1].

([1]) هو الإمام الأوحد، العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدث الوقت أبو بكر، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، سمع أبا عمر الفارسي، وحدث عنه: أبو بكر البرقاني، وكان من كبار الشافعية، من مصنفاته: "تاريخ بغداد" أربعة عشر مجلداً، "الكفاية في علم الرواية" في مصطلح الحديث، وتوفي سنة 463 هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 18، ص270.

([2]) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، الإمام الحافظ، الناقد العلامة، شيخ المحدثين، الشافعي، صاحب التصانيف، وحدث عن أبيه وكان أبوه قد رأى مسلماً صاحب "الصحيح"، وحدث عنه: الدارقطني وهو من شيوخه، من تصانيفه: "المستدرك على الصحيحين"، توفي سنة 405 هـ، الذهبي، المصدر السابق، جـ 17، ص342-162.

([3]) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص25.

([4]) في (ب) و (ج): حنيف.

([5]) هو ابن خَفِيف أبو عبد الله الشيرازي، أحد علماء أهل السنة والجماعة ومن أعلام التصوف السني في القرن الرابع الهجري، صحب رويماً بن أحمد، وحدث عن حماد بن مدرك وهو آخر أصحابه، ومن مصنفاته: الفصول في الأصول، وتوفي 371 هـ، الخطيب البغدادي، **المصدر نفسه، جـ** 16، ص342-345.

([6]) هو أبو محمد بن حزن بن أبي وهب المخزومي، الملقّب بـ «عالم أهل المدينة»، وبـ «سيد التابعين» في زمانه، وأحد رواة الحديث النبوي، وأحد فقهاء المدينة السبعة من التابعين، وجمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان أحفظ الناس، وتوفي سنة 94 هـ. محمد بن سعد بن منيع، (ت: 230هـ)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: علي محمد، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 2001م)، 119/7.

([7]) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، إمام وقاضي ومحدّث من علماء التابعين ومن أكثر الشخصيات البارزة في عصر صدر الإسلام، وكان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه. وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، وله كتاب في "فضائل مكة" توفي بالبصرة سنة: 110 هـ، ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، جـ 2، ص69-71.

([8]) هو ابن عامر بن مالك القرني، أحد النساك العباد المقدمين، من سادات التابعين، أصله من اليمن، أدرك حياة النبي صلّى الله عليه وسلم ولم يره، توفي سنة 37 هـ، ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، جـ 6، ص161.

قال الحافظ العراقي: الصحيح بل الصواب ما ذهب إليه أهل الكوفة لما روي عن حديث عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ**» [2][3]. انتهى الحموي والأجهوري على الشارح.

قوله: (**هو المقطوع**) أي يسمى بذلك لقطعه عن الوصول للصحابي أو النبي عليه السلام، والفرق بينه وبين المنقطع أنه من أوصاف المتن، والمنقطع [4] من أوصاف السند [5].

قال الزركشي [6]: في النكتة إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا مدخل لها في الحديث، فكيف تكون نوعاً منه، قال: نعم يجيء هنا ما في الموقوف[7] أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع، وبه صرح ابن العربي [8] وادعى أنه مذهب مالك [9]، وتقدم هذا بمعناه.

([1]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص275.

([2]) أخرجه مسلم في **صحيحه**: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أويس القرني، رقم (2542)، جـ 4، ص 1968.

([3]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص62، والأجهوري، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**، ص71.

([4]) في (ب): والقطع.

([5]) المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة**، جـ 1، ص330، والطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص101.

([6]) هو أبو عبد الله محمد بن بهادر الزركشي، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول، تركي الأصل، له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: "التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح"، و"البحر المحيط في أصول الفقه"، من أبرز شيوخه سراج الدين البلقيني، تتلمذ عليه الكثير، وعلى رأسهم: شمس الدين البرمادي، وتوفي سنة 794 هـ. ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة**، جـ 3، ص397.

([7]) زاد في (ب) و (ج): من.

([8]) هو العلامة صاحب التواليف الكثيرة محيي الدين أبو بكر محمد بن أحمد الطائي بن العربي، نزيل دمشق، سمع من ابن بشكوال وابن صاف، وسكن الروم مدة، وكان ذكياً كثير العلم، كتب الإنشاء لبعض الأمراء بالمغرب، ثم تزهد وتفرد، وتوفي سنة 638هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 23، ص49.

([9]) الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، جـ 1، ص421.

قوله: (**والمسند**) بفتح النون، يقال لكتاب جمع فيه ما أسنده صحابي؛ أي رواه [1]، والإسناد بمعنى السند [2]، كمسند الشهاب ومسند الفردوس كما تقدم مستوفى، وللحديث الآتي تعريفه وهو المراد.

قوله: (**المتصل**) إلى قوله: (**حتى المصطفى**) أحد تعريف ثلاثة، وهو للحاكم أبي عبد الله، ورجحه ابن حجر، فلذلك جرى عليه الناظم، ومن أمثلته أحاديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ [3].

وقال ابن عبد البر: المسند المرفوع، فهما مترادفان عنده [4].

قال في شرح النخبة: ويلزم عليه أنه يصدق على المرسل؛ لأنه مرفوع تابعي، وعلى المعضل والمنقطع إذا كان كل منهما مرفوعًا، ولا قائل به [5]؛ أي فيكون التعريف غير مانع.

وقال الخطيب: هو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه [6]؛ أي كان منتهاه المصطفى أو صحابياً أو من دونه.

قال العراقي: ومقتضاه دخول الموقوف وهو قول الصحابي، والمقطوع وهو قول التابعي مثلاً، وكلام أهل الحديث يأباه أي فيكون هذا التعريف أيضاً غير مانع، لكن ابن الصلاح لم يمنعه منعاً كلياً، بل

([1]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، 28/1.

([2]) التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، جـ 2، ص335.

([3]) ابن الملقن، **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، (الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، 1425هـ-2004م)، ص491.

([4]) يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، (ت: 463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ)، جـ 1، ص21.

([5]) ابن حجر العسقلاني، **شرح نخبة الفكر**، ص83.

([6]) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص46.

قال بالتفصيل، وهو[1] أكثر ما يستعمل المسند فيما جاء عن النبي ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم، فإن الأكثر فيما جاء عن الصحابة استعمال الموقوف، وفيما جاء عن التابعين فمن بعدهم استعمال المقطوع، ويقل فيهما استعمال المسند [2].

قال شيخ الإسلام: والقائل بقول الحاكم كالناظم لحظ الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع من حيث إن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن، وهو إضافته أي نسبته إلى النبي دون الإسناد من أنه متصل أو لا، والمتصل ينظر فيه إلى حال الإسناد، وهو سماع كل راوٍ ممن يروي عنه دون المتن من أنه مرفوع أو لا، والمسند ينظر فيه إلى الحالين معاً، فيجمع شرطي الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من المرفوع والمتصل عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع متصل، ولا عكس [3].

وحاصل ما ذكر أن الحاكم جعل المسند مركباً من صفاتهما معاً، وأن ابن عبد البر [4] جعله من صفات المتن، فإذا قيل هذا حديث مسند علمنا أنه مضاف للنبي ﷺ، ثم قد يكون مرسلاً أو معضلاً إلى غير ذلك [5].

---

[1] زاد في (ب) و (ج): أن.

[2] العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، ص13-14، وابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص106.

[3] السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص135.

[4] هو أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري، إمام وفقيه مالكي ومحدث ومؤرخ أندلسي، له العديد من التصانيف والكتب من أشهرها الاستيعاب في معرفة الأصحاب، وهو في تراجم أصحاب النبي محمد صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم، وتوفي سنة 463 هـ. ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، جـ 7، ص66-71.

[5] الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص47.

وأن الخطيب جعله من صفاته أيضاً لكن لحظ فيه صفات السند، فجعلها المقصود بالذات، وألغى النظر عن اعتبار المتن [1]، فإذا قيل: هذا حديث مسند علمنا أنه متصل، ثم قد يكون مرفوعاً وموقوفاً إلى غير ذلك [2]. تأمل شرح الزرقاني

قوله: **(ولم يبن)** الواو للحال المؤكدة لفهمها مما قبل [3]؛ أي والحال أنه لم يبن، أي لم ينقطع من بان إذا بعد، ومن بعد انقطع، فلا يرد ما يقال: أي مناسبة بين هذا وما نحن فيه [4].

قوله: **(وما بسمع...إلخ)** الباء سببية أو بمعنى مع متعلقة بيتصل، قدم عليه للضرورة.

وقوله: **(للمصطفى)** متعلق باسم كان محذوفة.

وقوله: **(فالمتصل)** خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: والحديث الذي يتصل إسناده بسبب سمع كل راو من رواته فمن فوقه إلى منتهاه سواء كان انتهاؤه للمصطفى أو الصحابي، فذلك الحديث المتصل، ويقال له الموصول والمؤتصل بالفك والهمز، كما نقلها البيهقي عن الشافعي، فخرج بقيد الاتصال المرسل والمعضل والمنقطع والمعلق ومعنعن المدلِّس بكسر اللام قبل تبين سماعه [5].

([1]) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص47.

([2]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص99.

([3]) في (ب) و (ج): قبلها.

([4]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص64.

([5]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص99.

وبقيد السمع بمعنى السماع الاتصال بغير السماع؛ كاتصاله بالإجازة؛ كأن يقول: أجازني فلان، قال: أجازني فلان، وهكذا إلى آخر السند، فلا يسمى الحديث المروي كذلك متصلاً، ودخل بالتقسيم [1] السابق المرفوع والموقوف [2].

وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم، فلا يسمونها متصلاً، قال العراقي: في حالة الإطلاق، أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم؛ كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب أو إلى الزهري أو إلى مالك [3].

قال الزرقاني: وقد علمت مما قررناه أن للمصطفى متعلق بمحذوف هو كان أي على أنه خبر لها، وأن قوله يتصل إسناده متعلقه أي الثاني محذوف لا قوله للمصطفى؛ لأن مطلق المتصل كما قال ابن الصلاح وغيره يقع على المرفوع والموقوف انتهى [4]، وحينئذ فكان الأولى للناظم إبدال المصطفى بالمنتهى. تأمل

قوله: **(مسلسل)** أي من الأحاديث، وهو نوع مهم [5]، ولهذا قال ابن الصلاح: من فضيلة المسلسل اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، قال: وخير المسلسلات ما كان فيه دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس أي كحدثني وسمعت منه، فخرج ما لا يدل على الاتصال بأن احتمل التدليس؛

---

[1] في (ب) و (ج): بالتعميم.

[2] التوزري، **القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية**، (د.م، دار ابن عرفان للنشر والتوزيع، 1997م)، ص36.

[3] السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، ج 1، ص136.

[4] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص65.

[5] البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص101.

كعن فلان، ثم قال: ولكن قل ما يسلم المسلسل من ضعف يحصل في وصفه لا في أصل الحديث [1]. انتهى

قوله: **(قل)** أي أيها الطالب في تعريفه: هو **(مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى)** أي أن الحديث المسلسل هو ما توارد فيه الرواة على وصف، لا فرق في الوصف بين أن يكون للمسند [2] ويسمى مسلسل السند، أو للرواية ويسمى مسلسل الرواية، وذلك أن الحديث المسلسل نوعان:

الأول: ما توارد فيه الرواة على وصف سند بما يرجع إلى التحمل على صفة، والمراد بالسند الإسناد بمعنى الرواية لا الرجال الرواة، وإلا كان عين الثاني الآتي؛ لأنه وإن صح هذا التعريف في جانبه أيضاً، فالسند يبقى فيه على ظاهره [3].

والباء في قوله بما...إلخ للتصوير، وما واقعة على وصف، والتقدير: ما توارد فيه الرواة على وصف الرواية بوصف يرجع إلى التحمل على ذلك الوصف بعينه، ومعنى إضافة الوصف للسند بهذا المعنى مع أنه وصف للرواة كالنوع الثاني كما يستفاد من الأمثلة الآتية أن له نوعاً يتعلق به إما لكون ذلك الوصف طريقاً أو صيغة من صيغ الأداء، أو لكونه متعلقاً بزمان الرواية أو مكانها أو تاريخها من حيث إن التحمل وقع على ذلك الوصف، فأضاف هذا النوع حينئذ أربعة [4].

([1]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص276-277.

([2]) في (ب) و (ج): للسند.

([3]) محمد بن محمد، ابن الميت، **صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح**، تحقيق: أبو مالك محمد عبد الوهاب، (القاهرة، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، 1425هـ-2005م)، ص72-73.

([4]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص64.

قوله: **(مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِـي الْفَتَـى)** وسمعت فلاناً وحدثنا وأخبرنا، ولم يذكر الناظم من أمثلة النوع الأول إلا هذا، وهو ما تورد فيه الرواة على وصف متعلق بصيغة[1] الأداء فإن أنبأني وسمعت ونحوهما طريق من طرق الرواية من حيث مفاده وهو الإنباء، أي الإخبار أو السماع الذي هو من صفة التحمل، ولما اتحد ما وقع للرواة من السماع ونحوه صار الحديث مسلسلاً باعتبار هذا الاتحاد، فكل راوٍ يرويه بصيغة ترجع إلى صفة التحمل [2].

ومثال ما توارد فيه الرواة على وصف متعلق بتاريخ الرواية الحديث المسلسل بالآخرية، ككون الراوي آخر من يروي عن شيخه فيقول الراوي: أخبرنا فلان وأنا آخر من يروي عنه، فقوله: وأنا آخر من يروي عنه، وإن كان وصفاً قولياً للراوي إلا أنه لما تعلق بتاريخ الرواية عد من الأوصاف المتعلقة بها، وكأنه يقول: روايتي وقعت في آخر أزمنة الرواية عنه ولعل المراد بالوصف المتعلق بالتاريخ وصف مخصوص؛ كالآخر [3]، فلا يقال: هذا متعلق بزمن الرواية فهو تكرار، ومن هذا القسم الحديث المسلسل بالأولية بمعنى أن كل راوٍ إنما يرويه إلى من لم يسمع منه شيئاً من الأحاديث [4].

مثاله: «**الرَّاحمونَ يرحمُهُمُ الرَّحمنُ، ارحَموا من في الأرضِ يرحَمْكم من في السَّماءِ**»[5] فيقول الراوي: سمعت حديث الرحمة المسلسل بالأولية من شيخي فلان، وهو أول حديث سمعته، ويقول شيخ شيخه: سمعته من شيخي وهو أول حديث سمعته منه، وهكذا إلى تمام السلسلة من جهة الصعود، لكن

---

(1) في (ب) و (ج): بصيغ.

(2) محمد عبد الباقي الأيوبي، **المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ 1983م)، ص182-185.

(3) في (ب) و (ج): كالآخرية.

(4) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص106.

(5) أخرجه الترمذي في **سننه**: كتاب البر والصلة عن رسول الله، باب ما جاء في رحمة الناس، رقم (1924)، جـ 3، ص388. صححه الألباني.

التسلسل فيه إنما هو في معظم الإسناد؛ لأن السلسلة فيه تنتهي إلى سفيان بن عيينة [1]، وانقطعت فيمن فوقه فانقطع بالأولية في سماع ابن عيينة من عمرو، وفي سماع عمرو من أبي قابوس [2]، وفي سماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي سماع عبد الله المذكور من النبي ﷺ [3].

قوله: (**كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِماً**) هذا شروع في النوع الثاني وهو: ما توارد فيه الرواة على وصف لهم أعم من أن يكون ذلك الوصف قولياً فقط أو فعلياً فقط أو هما معاً، فأصناف هذا النوع ثلاثة، ولم يذكر الناظم من أمثلتها إلا هذا، وهو ما توارد فيه الرواة على وصف فعلي [4].

ومنه أيضاً المسلسل بالتشبيك [5]، بأن وضع النبي ﷺ يده في يد أبي هريرة، وأدخل أصابع يده في أصابع يده، وقال: خلق الله الأرض يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات يوم الجمعة فيما بين العصر إلى الليل،

([1]) هو أبو محمد بنِ أَبِي عِمْرَانَ مَيْمُوْنٍ الهِلاَلِيُّ، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، حَافِظُ العَصْرِ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، الكُوْفِيُّ، ثُمَّ المَكِّيُّ، لَقِيَ الكِبَارَ، وَحَمَلَ عَنْهُم عِلْماً جَمّاً، وَأَتقَنَ، وَجَوَّدَ، وَجَمَعَ، وَصَنَّفَ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عُلُوُّ الإِسْنَادِ، توفي سنة 198 هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 8، ص454.

([2]) هو أَبُو قابوس، مولى عَبد الله بْن عَمْرو بْن العاص، حديثه فِي أهل الحجاز. رَوَى عَن: مولاه عَبد الله بْن عَمْرو بْن العاص، رَوَى عَنه: عَمْرو بْن دينار، وروى له أَبُو دَاوُدَ، والتِّرْمِذِيّ، وقَدْ وقع لنا حديثه بعلو، توفي في القرن السابع. يوسف بن عبد الرحمن المزي، (ت: 742هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400هـ – 1980م)، جـ 34، ص191.

([3]) السيوطي، **جياد المسلسلات**، (بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1423 هـ - 2002 م)، ص76.

([4]) الأيوبي، **المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**، ص84.

([5]) السيوطي، **جياد المسلسلات**، ص123.

فيفعل فيه كل راو مع من يروي عنه نظير ما مر، ولذلك قال أبو هريرة شبك بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال: «**خَلَقَ اللَّهُ الأرض يَومَ السَّبْتِ...**» الحديث [1].

ومثال ما توارد [2] فيه الرواة على وصف قولي الحديث المسلسل بقوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه: «**يَا مُعَاذُ إِنِّي أُحِبُّكَ، فَقُلْ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ**» [3]، فإنه مسلسل بقول كل من الرواة لمن يروي عنه: وأنا أحبك، فقل...إلخ [4].

وبيانه أن النبي ﷺ قال لمعاذ إني أحبك فقل...إلخ، ومعاذ يقول لمن يروي عنه: قال لي النبي إني أحبك، فقل...إلخ، ومعاذ يقول لمن روي عنه قال لي النبي: إني أحبك فقل...إلخ، وأنا أحبك فقل.

ثم هذا الراوي يقول لمن روى عنه: حدثني معاذ أن النبي ﷺ قال: إني أحبك، فقل...إلخ، وقال شيخي معاذ: وأنا أحبك فقل، وأنا أيضاً أحبك فقل، وهكذا إلى أن يتم السند [5]، ومما توارد فيه الرواة على وصف قولي ما قال فيه الحافظ ابن حجر: من أصح مسلسل يروى في الدنيا، المسلسل بقراءة سورة الصف [6]، وقد ذكره الأجهوري، فراجعه.

ومثال ما توارد فيه الرواة على وصف قولي وفعلي معاً، الحديث المسلسل بقبض اللحية، وقول :"**آمنت بالقدر إلى آخره**»، وهو قوله -ﷺ- لأنس رضي الله عنه: «**لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، فإن النبي -ﷺ- بعد أن قاله لأنس قبض على لحيته الشريفة،**

([1]) رواه مسلم في **صحيحه**: كتاب صفة القيامة والجنة والنار باب ابتداء الخلق وخلق آدم، رقم (2789)، جـ 4، ص2149.

([2]) في (ج): توارد.

([3]) رواه أبو داود في **سننه**: باب تفريع أبواب الوتر، باب في الاستغفار، رقم (1522)، جـ 2، ص86. صححه الألباني.

([4]) أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص415-416، ابن الملقن، **التذكرة في علوم الحديث**، ص74.

([5]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص103.

([6]) السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ 2، ص169.

وقال آمنت بالقدر... إلخ» [1]، وكذلك أنس يفعل هكذا بعد روايته للغير، ومن روى عنه يفعل هكذا، وهلم جرى، والحاصل: أن الراوي ينكر الحديث بسنده أولاً من جهة الصعود على المعتاد في الرواية بلا تسلسل، ثم يذكر التسلسل من جهة النزول إلا المسلسل بالأولية فتذكر السلسلة فيه على جهة الصعود لما مر فيه [2].

قوله: **(وبعد أن حدثني تبسما)** ألفه للإطلاق، وهذا في معنى ما ذكره الناظم، فإن كلاً من القيام والتبسم وصف فعلي للرواة [3].

قوله: **(عزيز مروي اثنين أو ثلاثة)** أي ولو من طبقة واحدة من طبقاته، وقد أفاد بهذا أن حده لا يرويه أقل من اثنين، فيخرج الغريب، قال ابن منده[4] إذا انفرد عن الزهيري وشبهه من الأئمة ممن يسمع حديثه رجل بحديث يسمى غريباً، وإن انفرد عنهم اثنان أو ثلاثة يسمى عزيزاً، فإن رواه عنهم جماعة يسمى مشهوراً [5]، فيخرج كلام الناظم عليه على ما فيه مما سيأتي بيانه، والحاصل: أنه إن رواه عن الإمام فغريب، ولو رواه بعد ذلك مائة عن هذا الواحد، وإن رواه عن الإمام اثنان أو ثلاث فعزيز، ولو رواه عن هؤلاء الثلاثة أو الاثنين مائة وسيأتي ما فيه غايته أنه يحدث له اسم آخر باعتبار الرواة قلة وكثرة، وحينئذ

([1]) أخرجه الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: 405هـ) في **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ)، ص29. النَّوْعُ الْعَاشِرُ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ مَعْرِفَةُ الْمُسَلْسَلِ مِنَ الْأَسَانِيدِ، فَإِنَّهُ نَوْعٌ مِنَ السَّمَاعِ الظَّاهِرِ الَّذِي لَا غُبَارَ عَلَيْهِ: ص32. وقال الذهبي: "وتسلسل إليّ هذا الكلام، وهو كلام صحيح، لكن الحديث واهٍ لمكان الرقاشي". الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 8، ص287.

([2]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص103.

([3]) المشاط، **التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث**، ص28.

([4]) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن إبراهيم الأصبهاني الحافظ، مؤرخ من حفاظ الحديث الثقات، من أهل أصبهان، توفي سنة 301هـ. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، جـ 2، ص276.

([5]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص270.

قد يكون الحديث الواحد غريباً عزيزاً مشهوراً بأن يرويه عن الإمام أولاً واحد ثم يرويه عن هذا الواحد اثنان ثم يرويه عنهما ثلاثة فأكثر، فيسمى بالأسماء الثلاثة بهذه الاعتبارات الثلاثة [1].

وسيأتي في حديث: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَومَ القِيامَةِ**» [2]، ما يفيد أن الإمام يصدق به -ﷺ- اصطلاحاً، ويسمى العزيز عزيزاً لقلة وجوده، من عز يعز بكسر عين مضارعه، وليس العزيز من حيث تعدد رواته شرطاً للصحيح؛ بل يكون الغريب المروي من طريق واحد صحيحاً [3]، خلافاً للجبائي المعتزلي[4]، وللقاضي ابن العربي في شرح البخاري: فإنه صرح أنه شرط للبخاري، قال ابن وشيدي [5] بالتصغير لقد كان يكفي القاضي في بطلان دعواه أول حديث مذكور، وفي صحيح البخاري يعني: "**إنما الأعمال بالنيات**"، فإنه تفرد به عن عمر بن الخطاب علقمة، وتكلف القاضي الجواب عن هذا بأن عمر بن الخطاب قد خطب به على المنبر بحضرة الصحابة، فلولا أنهم يعرفون بسماعهم له من غير عمر

([1]) النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، ص86-87.

([2]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، رقم (876)، جـ 2، ص 2، وأخرجه مسلم في **صحيحه**: كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، رقم (855)، جـ 2، ص586.

([3]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، 78/2.

([4]) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي المعتزلي، شيخ المعتزلة وابن شيخها، وكان من البارعين في علم الكلام والمناظرة، ولم تكن له رواية في علم الحديث، من مؤلفاته: "العدة في أصول الفقه"، وتوفي سنة: 321هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 15، ص63.

([5]) الصحيح هو ابن رشيد، الإمام الحافظ الثقة، أبو الفضل داود الخوارزمي، ثم البغدادي مولى بني هاشم، رحال جوال، صاحب حديث، سمع أبا المليح الحسن بن عمر الرقي، حدث عنه: مسلم، وأبو داود، توفي سنة 39هـ، علي بن الحسن، ابن عساكر، (ت: 571هـ)، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (د.م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995 م)، جـ 17، ص135.

لأنكروه، وتعقب هذا الجواب بما في الشرح [1]، والحاصل: أن الحديث الصحيح لا يشترط فيه تعدد الرواة، بخلاف العزيز [2].

المبحث الثاني: النص المحقق من منتصف المخطوط حتى نهايته

المطلب الأول: التحقيق مِن (لوحة المنتصف) حتى (لوحة29).

قوله: **(مشهور مروي فوق ما ثلاثة)** بسكون الياء في مروي للوزن، أو بإسقاطها مع التنوين، وما زائدة، إن الحديث الذي يزيد رواته على ثلاثة حديث مشهور [3]، وفي كلام الناظم أمران:

أحدهما: ألا يطأ ثانيهما، إن ما عرف به المشهور ليس هو المعروف، فإن الذي **(في)** النخبة وغيرها أنه ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، نعم، كلام ابن منده الذي نقلناه سابقاً في المشهور يوهم ما قاله الناظم، وليس بصريح فيه، فقد قرر شيخ الإسلام في شرح النخبة ما يفيد أن المراد بالجماعة في كلام ابن منده الثلاثة فما فوق؛ إلا أن يجاب بأن لفظة فوق في كلام الناظم مقدمة من تأخير، والأصل ثلاثة ففوق كأربعة على حد ما قيل في قوله تعالى :**{فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ}**[4] لكن يبعد هذا ذكراً لثلاثة في حد العزيز؛ لأنه يقتضي إخراجها منه وإدخالها في حد المشهور، وحينئذ يحصل التدافع في الثلاثة

([1]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص110-111.

([2]) الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص38-39.

([3]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ 2، ص621.

([4]) سورة النساء، الآية: 11.

فيكون المعول عليه حينئذ ما في النخبة من أن الثلاثة من المشهور؛ ليتم هذا الجواب، وما قاله ابن منده مردود [1].

فالأولى على هذا بل الصواب أن يسقط الناظم من حد بالمشهور لوضوح أمره وشهرته ويسمى المستفيض أيضاً؛ لانتشاره وشيوعه، وبعضهم غاير بينهما بأن المستفيض يكون من ابتدائه إلى انتهائه، سواء بأن لا ينقص فيهما عن ثلاثة، وكذا فيما بينهما، والمشهور أعم من ذلك، بحيث يشمل ما أوله منقول عن الواحد، وقد يكون الحديث عزيزاً مشهوراً كحديث: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَومَ القِيامَةِ**» [2]، فهو عزيز عن النبي -ﷺ- رواه اثنان: حذيفة وأبو هريرة، ومشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة ذكره الشارح، ثم المشهور منه ما هو صحيح بالمعنى الشامل للحسن كحديث ذي اليدين في السهو، ومنه ما هو ضعيف كحديث إحياء أبوي النبي ﷺ حتى آمنا به [3]، فهو ضعيف على صواب كما قاله جمع لا موضوع خلافاً لقوم، ولا صحيح خلافاً لآخرين [4].

وكذلك العزيز منه ما هو صحيح ومنه ما هو ضعيف كما ذكره العراقي، ومنه ما هو مشهور شهرة مطلقة أي بين المحدثين وغيرهم، وهو ما اشتهر على ألسنة الناس عزيزاً كان أو غريباً كحديث:

([1]) ابن حجر العسقلاني، **شرح نخبة الفكر**، ص30.

([2]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، رقم (876)، جـ 2، ص 2، وأخرجه مسلم في **صحيحه**: كتاب الجمعة، باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة، رقم (855)، جـ 2، ص586.

([3]) عن عائشة رضي الله عنها قالت: «حَجَّ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَجَّةَ الْوَدَاعِ فَمَرَّ بِي عَلَى عَقَبَةٍ بِالْحَجُونِ وَهُوَ بَاكٍ حَزِينٌ مُغْتَمٌّ، فَنَزَلَ فَمَكَثَ عَنِّي طَوِيلًا ثُمَّ عَادَ إِلَيَّ وَهُوَ فَرِحٌ مُبْتَسِمٌ، فَقُلْتُ لَهُ، فَقَالَ: ذَهَبْتُ لِقَبْرِ أُمِّي فَسَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يُحْيِيَهَا فَأَحْيَاهَا فَآمَنَتْ بِي وَرَدَّهَا اللَّهُ». أخرجه السيوطي في **الحاوي للفتاوي**، كِتَابُ الْبَعْثِ، مَسَالِكُ الْحُنَفَا فِي وَالِدَيِ الْمُصْطَفَى، جـ 2، ص278. ثم قال: هَذَا الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْمُحَدِّثِينَ.

([4]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص73.

«**الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ**» [1]، ومنه ما هو مشهور عند المحدثين خاصة؛ كحديث أنس أن النبي ﷺ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان [2]. انتهى

قبيلتان مشهورتان، قتلتا أصحابه القراء، وكانوا سبعين أرسلهم ﷺ ليعلموهم الأحكام الشرعية، فهذا حديث اتفق عليه الشيخان من رواية سليمان التيمي [3] عن أبي مجلز [4] -بوزن منبر- عن أنس، أما غير المحدثين فربما استغربه لأن الغالب رواية التيمي عن أنس بلا واسطة [5]، وينقسم المشهور أيضاً إلى متواتر وغيره، فكل متواتر مشهور ولا عكس [6][7]، وسيأتي الكلام على المتواتر مستوفى في التذييل آخراً.

([1]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، رقم (10)، جـ 1، ص11.

([2]) رواه مسلم في **صحيحه**: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (677)، جـ 1، ص468. بصيغة: «**إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَنَتَ شَهْراً بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي صَلاةِ الْفَجْرِ يَدْعُو عَلَى بَنِي عصية**».

([3]) هو الإمام شيخ الإسلام أبو المعتمر التيمي البصري، روى عن أنس بن مالك، وحدث عنه: أبو إسحاق السبيعي أحد شيوخه، وله نحو مائتي حديث، وقال العجلي: ثقة من خيار أهل البصرة، توفي سنة 143هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 6، ص202.

([4]) لاحق بن حميد بن سعيد أبو مجلز البصري الأعور، تابعي، وأحد رواة الحديث النبوي من الثقات، سمع ابْن عَبَّاس وأنس بن مَالك، ورَوَى عَنهُ سُلَيْمَان التَّيْمِيّ وَعَاصِم الْأَحول، توفّي فِي خلَافَة عمر بن عبد الْعَزِيز سنة 109هـ. أحمد بن محمد الكلاباذي، (ت: 398 هـ)، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تحقيق: عبد الله الليثي، (بيروت، دار المعرفة، 1407م)، جـ 2، ص785.

([5]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري**، ص116.

([6]) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض، مطبعة سفير، 1422هـ)، ص39.

([7]) انتقد السمعوني هذه العبارة، حيث قال: كل متواتر مشهور، وليس كل مشهور متواتراً، وذلك بعد أن عرّف كلاً منهما بما عرّفه به الجمهور، فهو مما يُنْتَقَدُ، قال بعضهم: ولعله أراد بالمشهور المعنى اللغويُّ، لا الاصطلاحيَّ، ثم التمَسَ وجْهاً لقول ابن حجر العسقلاني. طاهر بن صالح السمعوني، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، (حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1416هـ - 1995م)، جـ 1، ص112.

قوله: (**معنعن كعن سعيد...إلخ**) ذكر الناظم مثاله، وترك تعريفه، وهو ما روي بلفظ عن دون بيان للتحديث أو الإخبار أو السماع أو نحو ذلك [1] من قال لنا وذكر لنا، إعطاء للتعريف بالمثال.

واختلفوا في الإسناد المعنعن فالذي عليه العمل وذهب إليه الجمهور من أئمة الحديث وغيرهم أنه من قبيل الإسناد المتصل بشرط سلامة معنعنه من التدليس، وبشرط ثبوت ملاقاته لمن روى عنه بالعنعنة [2] على ما ذهب إليه البخاري وشيخه ابن المديني وغيرهما من أئمة الحديث، وأنكر مسلم في صحيحه اشتراط ذلك [3]، وادعى أنه قول مخترع لم يسبق قائله إليه، وأن المتفق عليه بين أهل العلم أنه يكفي في ذلك أن يثبت كونهما في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا أو تشافها [4].

قال ابن الصلاح: وفيه نظر، وذهب بعضهم إلى أن الإسناد المعنعن من قبيل المنقطع حتى يتبين اتصاله[5] بمجيئه من طريق آخر أنه سمعه منه؛ لأن (عن) لا تشعر بشيء من أنواع التحمل لا سماعاً ولا تحديثاً ولا غيرهما [6].

([1]) عبد القادر بن أحمد الدومي، **مقدمة في مصطلح الحديث**، (د.م، دار أطلس للنشر والتوزيع،1999م)، ص74.

([2]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، جـ 1، ص219.

([3]) وقد قيل: إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا الشأن: الشافعي وعلي بن المديني؛ والبخاري، وغيرهما". العراقي، **علوم الحديث**، ص72.

([4]) النووي، **شرح صحيح مسلم**، جـ 1، ص130، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير البلقيني، (ت: 805هـ)، **محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح**، تحقيق: خليل المنصور، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1999م)، ص73.

([5]) قيل: "حاصله حكاية قولين فيه: أحدهما: أنه من قبيل المرسل والمنقطع، وعبارة المازري في حكايته في شرح البرهان: ومِنَ الناس مَنْ لَمْ يرَ هذا تصريحاً بالمسند وتوقف فيه مخافة أن يكون مرسلاً. والثاني: أنه متصل بشرطين: وجود المعاصرة، مع البراءة من التدليس". الزركشي، **النكت**، جـ 1، ص21.

([6]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص139.

وفيه ما يأتي عن ابن عبد البر والجمهور أيضاً على التسوية بين الرواية المعنعنة والرواية بلفظ أن، بأن يقول: أروي لكما أن فلاناً قال كذا، ولا اعتبار بالحروف والألفاظ، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة مع السلامة من التدليس، أي فهو متصل عندهم كالمعنعن [1].

قال البزريجي [2][3]: المروي بلفظ (أن) محمول على الانقطاع حتى يتبين وصل سنده بالسماع في ذلك

الخبر بعينه من جهة أخرى [4][5].

قال ابن عبد البر: ولا معنى لهذا، لإجماعهم على أن الإسناد هو المتصل بالصحابي سواء قال فيه أن أو عن أو سمعت [6]. فتأمل انتهى.

قوله: **(ومبهم ما فيه راو لم يسم)** أي الحديث الذي فيه راوٍ رجل أو امرأة لم يبين اسمه في الإسناد أو المتن مبهم، مثال المبهم في الإسناد كسفيان عن رجل، ومثال المبهم في المتن ما رواه الشيخان

([1]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، ج 1، ص222، ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص141.

([2]) في (ب) و (ج): البرديجي.

([3]) هو أبو بكر أحمد بن هارون بن روح، الإمام الحافظ الحجة من ثقات رجال الحديث من أذربيجان سكن بغداد، له كتب منها "الأسماء المفردة"، حدث عن: هارون بن إسحاق، وحدث عنه: أبو القاسم الطبراني، توفي سنة 301هـ. **سير أعلام النبلاء**، ج 14، ص122.

([4]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص62.

([5]) قيل: "الفرق فيما بين "عن" و "أنَّ" في الحديث: أنَّ معنى "عن" على السماع حتّى يُعلم سواه، وأنَّ معنى "أنَّ" على الانقطاع حتى يعلم ما سواه". أحمد بن محمد الطحاوي، (ت: 321هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1415هـ، 1494م)، ج 15، ص 462.

([6]) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ج 1، ص26.

أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من الحيض، فقال: «**خُذِي فِرْصَةً مِنْ مَسْكٍ، فَتَطَهَّرِي بِهَا**» [1]، فهذه المرأة المبهمة أسماء بنت شكل [2] – بوزن جمل– وهو الصحيح لثبوت ذلك في بعض طرق الحديث في مسلم[3].

والفرصة [4] بتثليث الفاء قطعة من مسك كما عليه الفقهاء وفائدة معرفة المبهم زوال الجهالة التي يرد معها الحديث حيث يكون الإبهام في السند لا في المتن، وإلا فلا يرد [5].

فإن قلت: فأي فائدة حينئذ في زوال الجهالة التي في المتن حتى نحتاج إليها؟

قلت: العلم بالشيء أولى من الجهل به على أنه قد يتعلق بالشيء الواحد حكمان مختلفان، ومن تبين المبهم يعلم تأخر أحدهما عن الآخر، فيصار إلى النسخ [6] عدوي على شيخ الإسلام [7].

قوله: (**وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ**) أي رجال سنده بالنسبة إلى سند آخر لذلك الحديث [8].

([1]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل، وتأخذ فرصة ممسكة، فتتبع أثر الدم، رقم (314)، جـ 1، ص70، ومسلم في **صحيحه**: كتاب الحيض، باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك، رقم (500 332)، جـ 1، ص262.

([2]) هي أم عامر أسماء بنت يزيد بن السكن، الأنصارية الأشهلية، بنت عمة معاذ بن جبل، من المبايعات المجاهدات، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة أحاديث، حدث عنها: مولاها مهاجر، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 2، ص296.

([3]) الدومي، **مقدمة في مصطلح الحديث**، ص74، والأجهوري، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**، ص104.

([4]) فرصة: قطعة من صوف أو قطن، ابن منظور، **لسان العرب**، جـ 10، ص487.

([5]) أحمد بن شعيب النسائي، (ت: 303 هـ)، **سنن النسائي: بشرح السيوطي والسندي**، (د.م، دار الحديث، 1999م)، ص225.

([6]) التوزري، **القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية**، ص117.

([7]) بعد بحثٍ طويل لم أجده في كتب التراجم.

([8]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص79.

وقوله: (**عَـلاَ**) أي صار عالياً [1] من حيث سنده، والعلو المطلوب في رواية الحديث على خمسة أقسام:[2]

- الأول: بالقرب من رسول الله -ﷺ – وهو العلو المطلق، أي الذي لم يقيد بإمام أو كتاب، وذلك أجلُّ الأنواع [3].
- الثاني: بالقرب من إمام من أئمة الحديث ذي صفة علية كالحفظ والضبط ونحوهما من الصفات المقتضية للترجيح كمالك والشافعي والبخاري ومسلم، وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى رسول الله ﷺ، وهو العلو النسبي أي بالنظر إلى ذلك الإمام [4].
- الثالث: بالقرب من كتاب من الكتب المعتمدة كالكتب الستة، وهو علو نسبي أيضاً، إذ الراوي لو روى حديثا من غير طريق كتاب من الكتب الستة كخبر ابن عرفة لوقع أنزل بما لو رواه من طريق كتاب منها

كالترمذي [5].

([1]) وقيل: "طلب الإسناد العالي سنة صحيحة". محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم، (ت: 405 هـ)، **معرفة علوم الحديث**، ص5.

([2]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص79، والأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني لشرحه على صحيح البخاري**، ص69-71.

([3]) وقيل: مضى الورعون من العلماء يرجحون الأخذ ممن علا إسناده وقرب من النبي – صلى الله عليه وسلم – معتقدين أن «قرب الإسناد قربة إلى الله»، صبحي إبراهيم الصالح، **علوم الحديث ومصطلحه**، (بيروت، دار العلم للملايين، ط15، 1984م)، جـ 1، ص236.

([4]) القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ط7، 1323 هـ)، جـ 1، ص10.

([5]) المعبوط، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص70.

- الرابع: العلو المستفاد من تقدم وفاة الراوي عن الشيخ على وفاة راوٍ آخر عن ذلك الشيخ، فمن سمع سنن أبي داود عن الزكي عبد العظيم [1] أعلى ممن سمعه عن النجيب الحراني [2] وإن اشترك الاثنان في روايتها عن شيخ واحد، وهو ابن طَبَرْزَدِ [3] لتقدم وفاة الزكي على النجيب.
- الخامس: العلو المستفاد من تقدم السماع لأحد الرواة بالنسبة لراوٍ آخر مشارك في السماع من شيخه، أو سمع من رفيق شيخه، فالأول أعلى، وإن تقدمت وفاة التلميذ الثاني، فتأمل [4].

قوله: **(وَضِدُهُ)** أي ضد ما قلت رجاله، وهو ما كثرت رجاله بالنسبة إلى سند آخر لذلك المروي [5].

قوله: **(ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ)** بألف الإطلاق [1] أي صار نازلاً، وأقسامه خمسة أيضاً، فإن كل قسم من أقسام العلو يقابله قسم من أقسام النزول، والعلو أفضل [2] لقول محمد بن أسلم الطوسي [3]:

([1]) هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، زكي الدين المنذري، عالم بالحديث والعربية، من الحفاظ المؤرخين، الشافعي مذهباً، من مؤلفاته: "الترغيب والترهيب"، توفي سنة 656 هـ، الزركلي، **الأعلام**، جـ 4، ص30.

([2]) عبد المنعم بن عبد اللطيف بن عبد المنعم بن علي. نجم الدين، أبو محمد، ابن النجيب بن الصيقل الحراني، العدل، نزيل الإسكندرية، وسمع من: الفخر ابن تيمية، وسمع منه الطلبة. الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، (بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1413هـ - 1993م)، جـ 52، ص124.

([3]) أبو حفص عمر بن محمد بن معمر البغدادي الدارقزي المؤدب ويعرف بابن طبرزذ، سمع أبا القاسم بن الحصين، حدث عنه ابن النجار، والضياء محمد، والزكي عبد العظيم، وكتب كتباً وأجزاء، وكان مسند أهل زمانه، وتوفي سنة 607هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ21، ص507-508.

([4]) وجعل ابن طاهر وابن دقيق العيد "تقدم السماع وتقدم الوفاة" قسماً واحداً وزاداً بدل الساقط: "العلو إلى صاحبي الصحيحين ومصنفي الكتب المشهورة". وجعل ابن طاهر هذا قسمين أحدهما العلو إلى البخاري ومسلم وأبي داود وأبي حاتم وأبي زرعة والآخر العلو إلى كتب مصنفة لأقوام كابن أبي الدنيا والخطابي وأشباههما. قال ابن طاهر واعلم أن كل حديث عز على المحدث ولم يجده عالياً ولا بد له من إيراده في تصنيف أو احتجاج به فمن أي وجه" أورده" فهو عال لعزته، ثم مثل ذلك بأن البخاري روى عن أماثل أصحاب مالك ثم روى حديثاً لأبي إسحاق الفزاري عن مالك لمعنى فيه فكان فيه بينه وبين مالك ثلاث رجال والله أعلم. قوله عن ابن المديني والمستملي النزول شؤم أي وكقول ابن معين الإسناد النازل قرحة في الوجه انتهى. محمد بن طاهر القيسراني، (ت: 507هـ)، **مسألة العلو والنزول في الحديث**، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، (الكويت، مكتبة ابن تيمية، د.ت)، ص78-82، الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، جـ 2، ص432.

([5]) الشمني، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، ص141.

قرب الإسناد أقرب، أو قال: قربة إلى الله عز وجل [4]، خلافًا لما حكاه ابن خلاد [5] عن بعض أهل النظر أن النزول أفضل؛ لأنه يجب على الراوي الاجتهاد في متن الحديث وتأديبه، وفي الناقل وتعديله، وكلما زاد الاجتهاد زاد صاحبه ثواباً[6]، وضعفه ابن الصلاح بأنه مذهب ضعيف الحجة [7].

قال العراقي: أي لأنه بمثابة من يقصد المسجد لصلاة الجماعة، فسلك طريقاً بعيدة لتكثير الخطى، وإن أدى سلوكها إلى فوات الجماعة التي هي المقصود، وإذا كان بمثابته فقط ارتكب خلاف الصواب، وذلك أن المقصود من طلب الحديث التوصل إلى قوته وبعد الوهم، وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه الخلل والخطأ، وكلما قصر السند كان أسلم، وهذا إن لم يجبر النزول بصفة من حجة، فإن جبرها ككون رجاله أحفظ وأضبط، أو كونه متصلاً بالسماع، وفي العالي [8] إجازة أو مناولة، فالنزول حينئذ ليس بمفضول بل هو فاضل، والنازل هو العالي في المعنى عند النظر والتحقيق [9]،

([1]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص82.

([2]) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص91.

([3]) هو الإمام أبو الحسن مُحمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الكندي الطوسي الزاهد، صاحب المسند والأربعين، توفي سنة 242 هـ. أحمد بن عبد الله أبو نعيم، (ت: 430هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، (مصر، دار السعادة، 1394هـ - 1974م)، جـ 9، ص238.

([4]) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، (الرياض، مكتبة المعارف، د.ت)، جـ 1، ص123.

([5]) هو أبو بكر محمد بن خلاد بن كثير الباهلي البصري، روى عن: معتمر بن سليمان، ويحيى القطان ولزمه مدة. وروى عنه: مسلم، وأبو داوود، وثقة مسدد. ومات سنة 240هـ. الذهبي، **تاريخ الإسلام**، جـ 17، ص319.

([6]) الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، (ت: 360 هـ)، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، (بيروت، دار الفكر، ط3، 1404هـ)، ص216.

([7]) أي: مذهبُ مَن فَضَّلَ النزولَ. ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص369.

([8]) في (ب): المعاني.

([9]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، جـ 2، ص60.

ولذا قال السلفي [1]:

لَيْسَ حُسْنُ الْحَدِيْثِ قُرْبَ رِجَالٍ ... عِنْدَ أَرْبَابِ عِلْمِهِ النُّقَّادِ

بلْ عُلُوُّ الْحَدِيْثِ بينَ أُولي الحِ ... فْظِ والإتقانِ صِحَّةُ الإسْنَادِ [2]

واعلم أن الإسناد من خصائص هذه الأمة، قال ابن المبارك [3]: الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ وَلَوْلاَ الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ [4][5].

وقال: مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ أَمْرَ دِينِهِ بِلَا إِسْنَادٍ كَمَثَلِ الَّذِي يَرْتَقِي السَّطْحَ بِلَا سُلَّمٍ [6].

وقال الثوري: [1]. الَإِسْنَادُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سِلَاحٌ فَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَاتِلُ؟ [2].

([1]) هو الإمام العلامة المحدث الحافظ المفتي، شيخ الإسلام شرف المعمرين أبو طاهر أحمد بن محمد، أول سماع حضره مجلس رزق الله التميمي الحنبلي، وبقي في الرحلة ثمانية عشر عاماً، يكتب الحديث والفقه والأدب والشعر، وتوفي سنة 89هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ21، ص5-8.

([2]) العراقي، **شرح ألفية الحديث**، جـ 2، ص71.

([3]) هو أبو عبد الرحمن الحنظلي، الإمام شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، وسمع من: سليمان التيمي، حدث عنه: معمر، والثوري، وثقة ثبت في الحديث، رجل صالح يقول الشعر، وكان جامعاً للعلم، وتوفي سنة 181هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 8، ص379.

([4]) أخرجه مسلم في مقدمة **صحيحه**، جـ 1، ص15.

([5]) وقيل: فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتْرًا. ابن الصلاح، **معرفة علوم الحديث**، ص115.

([6]) السمعاني، **أدب الاملاء والاستملاء**، تحقيق: ماكس فايسفايلر، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1401هـ– 1981م)، ص6.

قوله: (**وَمَـا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَـابِ**) أي نسبته إليهم، وقصرته عليهم [3]، فلم تتجاوز به عنهم إلى النبي ﷺ.

والأصحاب جمع صاحب [4]، على غير قياس بمعنى الصحابي، وهو الذي لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك ولو تخللت ردة على الأصح [5]، ليدخل نحو الأشعث بن قيس [6] فإنه ارتد بعد وفاة النبي ﷺ، فأتي به يسير إلى أبي بكر رضي الله عنه، فأسلم، فقبل أبو بكر منه ذلك، وزوجه أخته [7].

وقولنا في تعريف الصحابي: ومات على ذلك ليس شرطاً في ثبوت الصحبة بل التسمية صحابياً بعد الموت، وإلا لم تثبت لأحد حال حياته لفقد شرطها مع أنه ليس كذلك.

([1]) ابن سعيد بن مسروق بن حبيب، شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، أبو عبد الله الثوري الكوفي المجتهد، مصنف كتاب "الجامع"، وإن عدد شيوخه ست مائة شيخ، وكبارهم الذين حدثوه عن أبي هريرة، ومات سنة 126هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 7، ص230.

([2]) محمد ابن حبان، (ت: 354هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، (موقع يعسوب، د.ت)، جـ 1، ص27.

([3]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص83.

([4]) التهانوي، **موسوعة كشف اصطلحات الفنون والعلوم**، جـ 2، ص1060.

([5]) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص140.

([6]) هو ابن قيس بن معدي كرب الكندي، كان يضع الحديث على حميد الطويل. لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، وقال الذهبي: كذاب ادعى السماع من مالك والثوري والكبار، (ت: 41هـ)، ابن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، جـ1، ص137.

([7]) المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، جـ 2، ص209.

واعلم أن معرفة الصحابي تحصل بالتواتر، كأبي بكر وعمر، وبالاستفاضة كعكاشة بن محصن [1]، وبإخبار بعض الصحابة كحمية بن حمية الورسي [2] الذي مات بأصبهان مبطوناً، شهد له أبو موسى الأشعري[3] حيث شهد له أنه سمع النبي ﷺ حكم بالشهادة له [4]، وبإخبار الصحابي عن نفسه إذا عرفت معاصرته للنبي ﷺ خلافاً للآمدي [5]، ذكر ذلك أبو نعيم في تاريخ أصبهان[6]. حموي

قوله: (**مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ**) متعلق بأضفت؛ أي وخلا من قرينة الرفع.

وقوله: (**فَمَوْقُوفٌ**) أي يسمى بذلك، سواء اتصل إسناده أم انقطع أم عضل [7]، وقوله: (**زُكِنْ**) أي عُلِم، تكملة البيت، وأفاد به أن هذا الاسم للمعرف بما قاله معلوم عندهم [8]، واحترزنا بالخلو عن القرينة المذكورة، وعما لو وجد قرينة الرفع بأن لم يكن للرأي فيه مجال، فهو في حكم المرفوع، وإن احتمل

([1]) هو أبو محصن الأسدي حليف قريش، السعيد الشهيد، من السابقين الأولين البدريين أهل الجنة، واستعمله النبي – صلى الله عليه وسلم– على سرية الغمر فلم يلقوا كيداً، وحدث عنه أبو هريرة، وابن عباس، وغيرهما، وقتل سنة 11هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ1، ص307.

([2]) في (ب) و (ج): الدوسي.

([3]) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب، الإمام الكبير، صاحب رسول الله، حدث عنه: أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، جمع العلم والعمل والجهاد وسلامة الصدر، لم تغيره الإمارة، ولا اغتر بالدنيا، ومات سنة 42هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ2، ص381-386.

([4]) الشمني، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، ص131.

([5]) هو سيف الدين أبو الحسن، فقيه أصولي وباحث، الحنبلي ثم الشافعي، ودرس على ابن المنّي، وسمع من ابن شاتيل، له نحو عشرين مصنفاً، توفي 631 هـ. الزركلي، **الأعلام**، جـ 4، ص332.

([6]) أحمد بن عبد الله الأصبهاني، **تاريخ أصبهان**، تحقيق: سيد كسروي حسن، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1410 هـ-1990م)، جـ1، ص68، الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص85.

([7]) الحموي، المرجع السابق، ص86.

([8]) المشاط، **التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية**، ص48.

أخذ الصحابي له عن أهل الكتاب تحسينًا للظن به؛ كما في رواية البخاري: «**كَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، يَقْصُرَانِ، وَيُفْطِرَانِ فِي أَرْبَعَةِ بُرُدٍ**» [1]؛ لأن مثل هذا لا يفعل من قبل الرأي [2].

ومثل القول والفعل: التقدير كما أفاده الحافظ ابن حجر، والواو في كلام الناظم للتقسيم، وهي فيه أجود من أو كما قال ابن مالك؛ لأنها تفيد الجمع، ولا شك أن الأقسام مجتمعة في صدق المقسم عليها، وكلمة (أو) تقتضي خلاف ذلك؛ لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء، ومحل ذلك إن كان من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف، فإن كان من تقسيم الكل إلى الأجزاء نحو: الحصير خيط وسمر تعينت الواو، فاحفظه [3].

قوله: (**وَمُرْسَلٌ فيه الصِّحَابِيُّ سَقَطْ**) على حذف مضاف للضمير؛ أي والحديث الذي سقط من سنده صحابي، ورفعه تابعي إلى النبي ﷺ مرسل، من الإرسال وهو الإطلاق، سمي بذلك لكون التابعي أطلقه ولم يقيده بجميع رواته، حيث لم يسم من أرسله عنه سواء كان المرفوع قولًا أو غيره على قياس ما مر في المرفوع، وسواء كان الرفع[4] صريحاً أو كناية؛ أي حكماً كأن يكون مما ليس للرأي فيه مجال، وسواء كان التابعي كبيراً وهو لقي جميع الصحابة أم صغيراً وهو من لقي واحداً منهم، هذا هو المشهور في تعريفه عند المحدثين [5].

([1]) رواه البخاري في **صحيحه**: أبواب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر، رقم (1085)، جـ 2، ص43.

([2]) محمد مختار المفتي، **المنهج الحديث في علوم الحديث**، (عَمَّان، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، 2012م)، ص229.

([3]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص48.

([4]) في (ب) و (ج): المرفوع.

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص88.

وقيده الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي ﷺ، ليخرج من لقيه كافراً أو سمع منه ثم أسلم بعد موته ﷺ، أو أسلم قبل موته ولم يره، ثم حدث عنه بما سمعه منه كالتنوخي رسول هرقل، فإنه مع كونه تابعياً محكوم لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال، وهذا التقييد متعين، وكأنهم أعرضوا عنه لندوره[1].

قال الزركشي: وعلى هذا يلغز فيقال: تابعي يقول قال النبي ﷺ وحديثه مسند لا مرسل [2].

قال: ويجاب عن هذا النقض بالعناية في كلامهم، وأن مرادهم بالتابعي من لم يلق النبي ﷺ، وهذا حكمه حكم التابعي لا أنه تابعي حقيقة؛ لوجود الرواية عنه عن النبي ﷺ؛ إلا أنه فاقد شرطها؛ أي وهو الإسلام، ونحن إنما نرد المرسل لجهالة الواسطة، وهي هنا مفقودة، وخرج بمرسل التابعي مرسل الصحابي، فإنه موصول مسند؛ لأن روايته غالباً عن الصحابة والجهالة بهم لا تظن؛ لأنهم كلهم عدول [3].

وقيل: المرسل ما رفعه التابعي بقيد كونه كبيراً، أما مرفوع صغار التابعين فلا يسمى مرسلاً بل منقطعاً؛ لأن أكثر روايتهم عن التابعين، ولم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين [4]، وحكى هذا ابن عبد البر عن بعض أهل الحديث، وقيل: المرسل ما سقط من سنده راوٍ واحد أو أكثر سواء كان من أوله

([1]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص170.

([2]) الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، جـ 1، ص441.

([3]) الزركشي، **المصدر السابق**، **جـ** 1، ص441.

([4]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص136.

أم من آخره أم بينهما، فشمل المنقطع والمعضل والمعلق، وحكى هذا ابن الصلاح والنووي عن الفقهاء والأصوليين [1].

قال الطوخي: واستشكل هذا القول بأنه يقتضي أنه لو قال الواحد منا قال رسول الله ﷺ كذا، ولو أسقط جميع السند يكون مرسلاً ويحتج به عند من يقبله، ولا أظن أحداً قال هذا فيغلب على الظن أنه مقيد بالقرون الثلاثة؛ كما روي عن أبي حنيفة رحمة الله عليه [2]. انتهى

والحاصل أن الأقوال الثلاثة: الثاني أضيقها، والثالث أوسعها، والأول أكثر في استعمال أهل الحديث، وعليه فقد اختلفوا في الاحتجاج بالمرسل، فذهب مالك وأحمد في المشهور عنهما، وأبو حنيفة وأتباعهم إلى الاحتجاج به في الأحكام الفرعية والاعتقادية [3].

قال البقاعي: احتجاج مالك وغيره بالمرسل مقيد بأن يكون التابعي لا يرسل إلا عن الثقات فقط، وإلا فلا يكون مرسله حجة باتفاق [4]، ودليل ما ذكر أنه ﷺ أثنى على عصر التابعين وشهد لهم بالخيرية ثم للقرنين بعدهم [5] بقوله: «**خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**..، وكرره ثلاثًا»[6][7] على ما في بعض الروايات [1].

([1]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علم الحديث**، ص149، وأبو حامد محمد الغزالي، **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1417هـ-1997م)، جـ 1، ص169، والنووي، **المجموع شرح المهذب**، جـ 1، ص60.

([2]) البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، جـ 1، ص367.

([3]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص175.

([4]) لم يجده الباحث عند البقاعي، ولكن ذكره البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري**، ص144.

[5] سقط ثم للقرنين بعدهم من (ب).

[6] سقط ثلاثاً من (ب).

([7]) أخرجه ابن رجب في **جامع العلوم والحكم**: الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ...، جـ 2، ص 477.

وذهب الشافعي وأحمد في أحد قوليه وجمهور المحدثين والأصوليين إلى عدم الاحتجاج به للجهل بالساقط صحابي لم يرد إلا وبه تعلم ما في كلام الناظم [2].

نعم إن اعتضد المرسل بسند يجيء من طريق آخر كان يرسله الحسن البصري، فيأتي من جهة سعيد بن المسيب موصولاً صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، أو اعتضد بغير ذلك مما في الشرح، فهو حجة مقبول عند الجميع[3].

فإن قيل: إذا اعتضد بما ذكر فالعمدة عليه في الاحتجاج، ولا حاجة إلى المرسل.

أجيب: بأن المسند إن كان يحتج به منفرداً فهو دليل برأسه، والمرسل يعتضد به، ويصير دليلاً آخر، فيرجح بهما عند تعارض دليل واحد [4].

قوله: (وَقُلْ) أي أيها الطالب لهذا الفن [5].

وقوله: (غَرِيبٌ) خبر مقدم، وما من قوله: (مَا رَوَى...إلخ) مبتدأ مؤخر [6]، وقوله: (فَقَطْ) الفاء فيه لتزيين اللفظ أو للدلالة على شرط مقدر، وقط على الأول اسم فعل بمعنى حسب [7].

([1]) وعند الشيخين: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ – قالَ عِمْرانُ: لا أدْرِي: ذَكَرَ ثِنْتَيْنِ أوْ ثَلاثًا بَعْدَ قَرْنِهِ». أخرجه البخاري في **صحيحه**: كتاب الشهادات، باب لا يُشهد على شهادة جور إذا أُشهد، رقم (2650)، جـ 5، ص 306، وأخرجه مسلم في **صحيحه**: كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم (214)، جـ 4، ص 1964.

([2]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص159.

([3]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري**، ص146.

([4]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، جـ 1، ص270.

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص90.

([6]) الحموي، المصدر السابق، ص 90.

([7]) محمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1422هـ – 2001م)، جـ 1، ص180.

وعلى الثاني: اسم فعل بمعنى انتهِ.

والتقدير: إذا عرفت ذلك فانتهِ عن أن يرويه راويان أو أكثر؛ أي إن الحديث الذي رواه راوٍ واحد منفرد بروايته عن كل آخر [1] غريب، سمي بذلك لانفراد راويه عن غيره كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه [2]،

وقد قسم ابن سيد الناس[3] الغريب إلى أقسام خمسة:

- غريب سنداً ومتناً.
- وسنداً لا متناً.
- ومتناً لا سنداً.
- وغريب بعض السند.
- وغريب بعض المتن [4].

فالأول لحديث النهي عن بيع الولاء وهبته [1]، فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

---

[1] سقط آخر من (ج)، وفي (ب): أحد.

[2] الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص91.

[3] هو أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سَيِّد الناس، فتح الدين، مؤرخ، عالم بالأدب، من حفاظ الحديث، له شعر رقيق، وأصله من إشبيلية، من تصانيفه: النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، وتوفي سنة: 734 هـ. الصفدي، **الوافي بالوفيات**، جـ 1، ص289.

[4] البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، جـ 2، ص451.

الثاني: حديث رواه عبد المجيد أبي رواد [2] عن مالك، عن زيد بن أسلم [3]، عن عطاء بن يسار [4]،

عن أبي سعيد الخدري [5] عن النبي ﷺ، قال: «**إنما الأعمال بالنيات**» [6]، فقد أخطأ فيه عبد المجيد؛ لأنه غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم، قال أبو الفتح اليعمري: هو إسناد غريب كله، والمتن صحيح [7].

والثالث: وفيه قال ابن الصلاح ما حاصله: لا يوجد أبداً ما هو غريب متناً لا سنداً إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن انفرد به؛ أي شهرة مطلقة بأن رواه منه عدد كثير؛ فإنه يصير غريباً مشهوراً؛ أي غريباً متناً لا سنداً لكن بالنظر (لا أحد) طرقي السند لأن سنده غريب في طرفه الأول مشهور في

([1]) قال رسول الله صلَّى اللهُ علَيه وسلَّم: «**نَهَى رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ عن بَيْعِ الوَلاءِ، وعَنْ هِبَتِهِ**». أخرجه مسلم في **صحيحه**: كتاب العتق، باب النهي عن بيع الولاء وهبته، رقم (1506)، جـ 2، ص1145، وقال مسلم: «**الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث**».

([2]) هو أبو عبد الحميد عبد المجيد بن عبد العزيز العتكي، المكي، المروزي، صدوق يخطئ عاش في مكة، روى عن: سفيان الثوري، وسمع منه: أحمد بن الأزهر العبدي، وتوفي سنة: 206هـ، المزي، **تهذيب الكمال**، جـ 18، ص271.

([3]) هو الإمام الحجة القدوة أبو عبد الله العدوي العمري المدني الفقيه، حدث عن والده أسلم مولى عمر، وعن عبد الله بن عمر، حدث عنه مالك بن أنس، وكان من العلماء العاملين، وظهر لزيد من المسند أكثر من مائتي حديث، توفي سنة 136هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 5، ص316.

([4]) هو تابعي مدني، وأحد رواة الحديث النبوي، وكان أخوه إماماً، فقيهاً، حدث عن أبي أيوب، وزيد، وعائشة، وأبي هريرة، روى عنه زيد بن أسلم، وتوفي سنة 103هـ. الذهبي، المصدر السابق، جـ 4، ص449.

([5]) هو الإمام المجاهد، مفتي المدينة سعد بن مالك بن سنان، وحدث عن النبي –صلى الله عليه وسلم– فأكثر وأطاب، وعن أبي بكر، وعمر، وكان أحد الفقهاء المجتهدين، وحدث عنه: ابن عمر، وجابر، وقد روى بالمكرر ألف حديث ومائة وسبعين حديثاً، توفي سنة 74هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 3، ص169.

([6]) سبق تخريجه.

([7]) الخليل بن عبد الله الخليلي، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد إدريس (الرياض، مكتبة الرشد، 1409هـ)، جـ1، ص166.

طرفه الأخير كحديث «**إنما الأعمال بالنيات**»، فإن الشهرة إنما طرأت له من عند [1] يحيى بن سعيد [2]، فقول ابن الصلاح لا يوجد...إلخ، أي خارجاً وإن اقتضته القسمة العقلية كما مر عن ابن سيد الناس [3].

والرابع: حديث أم زرع المشهور [4]، فإن المحفوظ فيه ما رواه ابن [5] يونس

عن هشام بن عروة [6]، عن أخيه عبد الله بن عروة، عن أبيهما، عن عائشة، ورواه الطبراني من حديث الدراوردي [7] عن هشام، عن أبيه بدون توسط أخيه [8].

قال أبو الفتح: فهذه غرابة تخص موضعاً من السند والحديث صحيح [9].

---

[1] سقط عند من (ب).

[2] ابن قيس يحيى بن سعيد الإمام العلامة المجود، عالم المدينة في زمانه، وشيخ عالم المدينة، وتلميذ الفقهاء السبعة أبو سعيد الأنصاري، وسمع من أنس بن مالك، وروى عنه الزهري، وله نحو من (300) حديث، توفي سنة 143هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 5، ص469.

[3] ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص271.

[4] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «**كُنْتُ لَكِ كَأَبِي زَرْعٍ لأُمِّ زَرْعٍ**». أخرجه البخاري في **صحيحه**: كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة مع الأهل، رقم (5189)، جـ 7، ص27.

[5] سقط ابن من (ب).

[6] هو ابن الزبير بن العوام بن خويلد بن قصي، الإمام الثقة، شيخ الإسلام أبو المنذر القرشي، وسمع من أبيه، وعمه ابن الزبير، وحدث عنه: شعبة، ومالك، والثوري، ولحق البخاري بقايا أصحابه، وله نحو من أربعمائة حديث، توفي سنة: 146هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 6، ص35.

[7] هو ابن عبيد الإمام العالم المحدث أبو محمد الجهني، مولاهم المدني الدراوردي، قيل: أصله من دراورد: قرية بخراسان، دث عن صفوان بن سليم، وروى عنه: شعبة، والثوري، وتوفي سنة 187هـ، الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، جـ 1، ص248.

[8] **شرحا صحيح الإمام البخاري**: "أحدهما إرشاد الساري للعلامة القسطلاني والثاني تحفة الباري للعلامة زكريا الأنصاري"، (د.م، المطبعة الميمنية، 1907م)، ص21.

[9] الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، جـ 2، ص449.

الخامس: كحديث زكاة الفطر [1] وهو فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان

صاعاً [2] من تمر وصاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين حيث قيل فيه إن مالكاً تفرد في [3] سائر رواته بقوله من المسلمين [4]، وسيأتي في مبحث الشاذ الفرق بينه وبين الغريب المذكور هنا.

قوله: (وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَال) أي في حال من الأحوال [5].

وقوله: (إِسْنَادُهُ) أي سنده، بأن سقط من سنده واحد أو أكثر، فيدخل فيه المعضل والمرسل والمعلق[6].

وقوله: (مُنْقَطِعُ الأَوْصَال) أي يسمى بالمنقطع، ولفظة الأوصال حشو لتكملة البيت، فالمنقطع أعم[7]، هذا قول ابن عبد البر.

([1]) عن عبد الله بن عمر قال: «**فَرَضَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعاً مِن تَمْرٍ، أوْ صَاعاً مِن شَعِيرٍ علَى العَبْدِ والحُرِّ، والذَّكَرِ والأُنْثَى، والصَّغِيرِ والكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، وأَمَرَ بهَا أنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إلى الصَّلَاةِ**» أخرجه البخاري في **صحيحه**: كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر، رقم (1503)، جـ 2، ص130.

([2]) الصاع من أشهر المكاييل الإسلامية، وتدور عليه أحكام المكاييل في الفقه، وهو من مضاعفات المدّ، وعرف بأنه: مكيال يسع أربعة أمداد، الفيومي، **المصباح المنير**، ص134.

([3]) في (ب) و (ج): عن.

([4]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص72.

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص92.

([6]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص92.

([7]) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، جـ 1، ص20.

وقال العراقي: هو ما سقط من سنده واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد أي موضوع كان، وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، فيكون منقطعاً من مواضع، هذا هو المشهور، فخرج بالواحد المعضل، وبما قبل الصحابي المرسل [1].

وكأن المصنف اقتصر على خلاف المشهور لكونه الأقرب من جهة المعنى اللغوي، فإن الانقطاع ضد الاتصال، فيصدق بالواحد وبالجمع، وبما بينهما، لا من جهة الاستعمال [2]، ولذا قال ابن الصلاح: ألا إن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ؛ أي كنافع عن النبي، وأكثر ما يوصف بالانقطاع ما رواه من دون التابع عن الصحابي كمالك عن ابن عمر [3]. انتهى

وعلى حسبه يقال: وأكثر ما يوصف بالإعضال ما سقط منه اثنان، وأكثر ما يوصف بالتعليق ما حذف أول سنده ولو إلى آخره، فالأكثر استعمالاً هو القول المشهور [4].

قوله: (والمعْضل) معناه لغة: اسم مفعول بمعنى المعيي، من أعضله فلان أي أعياه، فهو معضل أي معيٍ، فكأن المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه [5].

وقوله: (الساقِط مِنه) وهو معناه اصطلاحاً أي إن الحديث الساقط من سنده اثنان فأكثر كما قاله العراقي يسمى معضلاً، ثم لا بد أن يكون سقوط ما ذكر في الموضع الواحد، وإن لم يفهم هذا الشرط

([1]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، جـ 1، ص105.

([2]) التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، جـ 2، ص1066، والخطيب، **الكفاية في علم الرواية**، ص33 وما بعدها.

([3]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص128.

([4]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص93.

([5]) أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص290.

من النظم، أي موضع كان، وإن تعددت المواضع، فيكون معضلاً من مواضع سواء كان الساقط الصحابي والتابعي أو التابعي وتابعه، أو اثنان قبلهما [1].

مثال المعضل: الشافعي عن مالك عن أبي هريرة، بإسقاط أبي الرشاد [2][3] والأعرج [4][5].

وبقي قسم ثان من المعضل وهو حذف النبي ﷺ والصحابي ووقف متنه على التابعي، كقول الأعمش [6] عن الشعبي: «**يُقَالُ لِلرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: مَا عَمِلْتُهُ فَيُخْتَمُ عَلَى فِيهِ، فَيُنْطِقُ جَوَارِحَهُ، أَوْ قَالَ: يُنْطِقُ لِسَانَهُ فَيَقُولُ لِجَوَارِحِهِ: أَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مَا خَاصَمْتُ إِلَّا فِيكُنَّ**» [7]. رواه الحاكم، وقال عقبة: أعضله الأعمش وهو عند الشعبي متصل مسند رواه مسلم [8].

قال ابن الصلاح: وجعل هذا من المعضل جيداً حسناً؛ لأنه اشتمل على الانقطاع بالرسول الذي هو الأصل لأنه منشأ الأحكام، والصحابي المتلقى عنه تلك الأحكام، فهو باستحقاق اسم

([1]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، جـ 1، ص105.

([2]) في (ب) و (ج): الزناد.

([3]) هو راشد بن الوليد أبي راشد: فقيه مالكي من أهل فاس، له كتاب "الحلال والحرام" و"حاشية على المدونة" في الفقه. الزركلي، **الأعلام**، جـ 3، ص12.

([4]) هو الإمام الحافظ الحجة المقرئ أبو داود عبد الرحمن الأعرج، كان خبيراً بأنساب العرب، وافر العلم، ثقة، سمع أبا هريرة، وجوَّد القرآن وأقرأه، وكان يكتب المصاحف، حدث عنه الزهري، وتوفي سنة 117هـ، الذهبي، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1417 هـ- 1997م). ص43.

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص94.

([6]) هو أبو محمد سليمان الأعمش الأسدي، تابعي من حفَّاظ الحديث النبوي، ومُحدّث من الثقات، لقَّبه شمس الدين الذهبي بـ «شيخ المحدّثين»، روى عن أنس بن مالك، روى عنه: الحكم بن عتيبة، له نحوٌ من ألفٍ وثلاثمائة حديثٍ، توفي 148هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 6، ص227.

([7]) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص83.

([8]) الحاكم، **المصدر السابق**، ص83.

الإعضال أولى من الذي سقط منه اثنان غير الصحابي والرسول، لأنه أدرك من الإعياء ما لا يدارك ما سقط منه اثنان من الرواة غيرهما[1].

قال ابن الجوزي [2] في مقدمة كتابه في الموضوعات: المعضل أسوء حالاً من المنقطع، والمنقطع [3] أسوء حالاً من المرسل، والمرسل لا تقوم به حجة، وإنما يكون المعضل أسوء حالاً من المنقطع إن كان الانقطاع في موضع واحد، أما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال [4]. فتأمل

قوله: (مُدلساً) بفتح اللام المشددة حال من ضمير أتى مشتق [5] من الدلس بالتحريك، وهو لغة: اختلاط الظلام، ويطلق أيضاً على الظلمة [6]، سمي الحديث بذلك لاشتراكهما في الإخفاء؛ لأن كلاً من الظلمة واختلاط الظلام يغطي الأشياء عن البصر ويخفيها عنه، فمن أسقط من السند شيئاً فقد غطى ذلك الذي أسقطه؛ أي أخفاه وستره، وكذا تدليس الشيوخ على ما سيأتي، فإن الراوي يغطي الوصف الذي يعرف به الشيخ، ويغطي الشيخ بوصفه بغير ما يشتهر به [7]. فتدبر

([1]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص219.

([2]) الصواب الجوزقاني: وهو أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني الجوزقاني (وجوزقان) ناحية من همدان، أحد رواة الحديث، توفي سنة 543 هـ، الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، ص111-112.

([3]) سقط من (ب): أسوء حالاً من المنقطع، والمنقطع

([4]) الحسين بن إبراهيم الجوزقاني، (ت: 543هـ)، **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، (الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط4، 1422هـ - 2002م)، جـ 1، ص135.

([5]) سقط مشتق من (ب).

([6]) ابن منظور، **لسان العرب**، جـ6، ص7.

([7]) البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، جـ 1، ص433، وابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، جـ2، ص614.

قوله: (نوعـانِ) بل ثلاثة أنواع كما ذكره العراقي في ألفيته، على أن ما ذكره العراقي أيضاً فيه قصور؛ لأنه ترك نوعين آخرين، فجملة الأنواع خمسة، وكلها من تدليس الإسناد إلا الثاني فمن تدليس الشيوخ [1].

قوله: (الأَوَّلُ الإسْقَـاطُ لِلشَّـيْخِ... إلخ) أي ويسمى تدليس الإسناد، أي الإسقاط للشيخ الذي حدثه لصغره أو لضعفه ولو عند غيره فقط [2].

قوله: (وأن.. يروي عمن فوقه) أي كشيخ شيخه، وحاصله كما قال البزار [3] وابن القطان [4] أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، أي فيشترط حينئذ أن يكون قد عرف به ممن فوقه لسماع كما مرت الإشارة إليه، وأن لا يكون هذا الراوي صحابياً [5].

فخرج بالقيد الأول الإرسال الخفي، إذ الإرسال الخفي أن يروي عن من عاصره ولم يعرف له منه سماع[1]، مثاله: ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يتيع [2] -بضم الياء

([1]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص157، والعراقي، **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، جـ 1، ص107.

([2]) الداودي، **شرح المنظومة البيقونية**، ص43-44.

([3]) هو أبو بكر أحمد بن عمرو، الشيخ، الإمام، الحافظ الكبير، حافظ من العلماء بالحديث، من أهل البصرة، وصاحب المسند الكبير، وسمع: هدبة بن خالد، وحدث عنه: وأبو القاسم الطبراني، وتوفي سنة 292هـ، الكتاني، **الرسالة المستطرفة**، ص51.

([4]) هو أبو سعيد: يحي بن سعيد بن فروخ القطان، من حفاظ الحديث، ثقة حجة، من أقران مالك وشعبة، من أهل البصرة، وأورد له البلخي سقطات، ولم يُعرف له تأليف الّا ما في كشف الظنون من أن له كتاب "المغازي" توفي سنة 198هـ. الزركلي، **الأعلام**، جـ 8، ص147.

([5]) أبو الفضل زين الدين العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد، (المدينة المنورة، المكتبة السلفية، 1389هـ-1969م)، جـ 1، ص449.

الأولى وفتح التاء المثناة وسكون الياء الثانية- عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين لا تأخذه في الله لومة لائم**» [3].

فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري، وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة الجندي -بفتح الجيم والنون- عن الثوري [4]، ولم يسمعه الثوري أيضاً من أبي إسحاق كما جاء ذلك مبيناً من وجه آخر [5].

واعلم أن الأولى جعله شرطاً كالذي قبله.

وبالثاني ما رواه الصحابي عن النبي ﷺ، ولم يسمعه منه بل من صحابي آخر "مرسل صحابي" ولا يسمى مدلساً أدباً في حق الصحابي، وهذا النوع من التدليس مكروه عندهم [6]، وفي قبوله خلاف على أقوال خمسة، الذي عليه أكثر المحدثين والفقهاء والأصوليين والشافعي أنه إن صرح الثقة بالاتصال كسمعتُ وحدثنا قبل، وإن أتى بلفظ محتمل كعن وأن، وهو ما ذكره الناظم فحكمه حكم المرسل، وإنما قبل لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو تحسين للسند في الظاهر،

([1]) عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، (بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، 1424 هـ - 2003 م)، جـ2، ص935.

([2]) هو زيد بن يثيع الهمداني الكوفي سمع علياً سمع منه أبو إسحاق، يروى عن على روى عنه أبو إسحاق السبيعي توفي 168هـ، المزي، **تهذيب الكمال**، جـ 10، ص115.

([3]) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَزَاهِدٌ فِي الدُّنْيَا، رَاغِبٌ فِي الْآخِرَةِ، وَفِي جِسْمِهِ ضَعْفٌ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عُمَرُ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ، لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَإِنْ وَلَّيْتُمُوهَا عَلِيّاً فَهَادٍ مُهْتَدٍ، يُقِيمُكُمْ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**». الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1411 – 1990م)، جـ 3، ص153. هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

([4]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ 2، ص206.

([5]) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ص29.

([6]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص97.

وضرب من الإبهام، وإذا صرح بوصله قبل، وهذا الخلاف والمختار منه يجريان في بقيه أقسام تدليس الإسناد الآتية [1].

قوله: (بلفظ عن وأن) أي المشددة، أي ونحوهما كقال فلان وذكر فلان من كل ما لا يقتضي اتصالاً منه بسماع وأن لا يكون هذا الراوي صحابياً [2].

قوله: (وَالثَّانِ لاَ يُسقطُهُ...إلخ) ويسمى تدليس الشيوخ، وهو أن لا يسقط الشيخ الذي حدثه بذلك الحديث لكن يذكر أوصافه بشيء لم يشتهر به ذلك الشيخ من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة كي يوعر معرفة الطريق على السماع؛ كقول أبي بكر بن مجاهد المقرئ: حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به عبد الله ابن أبي عبد الله السجستاني [3].

قال ابن الصلاح: وفيه تضييع للمروي عنه لكن أمره أخف [4]، ويختلف الحال في كراهة هذا النوع بحسب الوصف الحامل عليه [5].

([1]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص235.

([2]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص63.

([3]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص98.

([4]) زاد في (ب) و (ج): من الأول.

([5]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص235.

فائدة: كون الغرض إخفاءه لكونه ضعيفاً فيدلسه حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء، وإنما كان أشد لتضمنه الخيانة والغش وذلك حرام، وقد يكون الحامل عليه كون المروي عنه أصغر سناً من المدلس أو أكبر لكن تأخر موت ذلك الشيخ حتى يشارك المدلس في الأخذ عنه من هو دونه [1].

وقد يكون الحامل عليه إيهام كثرة الشيوخ بأن يروي عن الشيخ الواحد في موضع بصفة، وفي آخر بأخرى يوهم أنه غيره [2].

واختلف في قبول رواية من عرف بتدليس الشيوخ، فجزم ابن صباغ [3] في العدة بأن من فعل ذلك لكون من روى عنه غير ثقة عند الناس، فأراد أن يغير اسمه ليقبلوا خبره يجب أن لا يقبل خبره، وإن اعتقد أنه ثقة لجواز أن يعرف غيره من جرحه ما لا يعرفه هو، وإن كان لصغر سنه فيكون رواية عن مجهول فلا يقبل خبره حتى يعرف من روى عنه، وإن كان لإيهام كثرة الشيوخ فالظاهر قبوله، فقد كان الخطيب لهجاً بذلك في مصنفاته [4]، ولم يذكر الناظم من الأنواع الخمسة السابقة إلا اثنين فقط، ولنذكرهم لك فنقول:

النوع الثالث: تدليس القطع وهو قسمان:

([1]) محمد بن محمد بن علي الفارسي، أبو الفيض، **جواهر الأصول في علم حديث الرسول**، (دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1992م)، ص77، الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر**، ص99.

([2]) الحسني، **الدرر البهيّة في شرح المنظومة البيقونيّة في مصطلح الحديث**، ص136.

([3]) هو أبو نصر عبد السيد بن محمد، ابن الصباغ: فقيه شافعيّ. من أهل بغداد، ولادة ووفاة، من مؤلفاته: "العدة" في أصول الفقه، توفي سنة 477 هـ. الزركلي، **الأعلام**، جـ 4، ص10.

([4]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، جـ 1، ص242، وحماد بن محمد السعدي، **التدليس والمدلسون**، (مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 2)، ص92.

- **الأول**: أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصراً على اسم الشيخ، وهذا يفعله أهل الحديث كثيراً، مثاله ما قاله ابن خشرم [1]: كنا عند ابن عيينة، فقال الزهري، فقيل له حدثك الزهري، فسكت، ثم قال الزهري،

فقيل له سمعته منه، فقال لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه منه، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري[2][3].

الثاني: لا يسقط الراوي أداة الرواية بل يذكرها لكن يسكت وينوي القطع، مثاله: ما روي عن معمر بن عبيد الطنافسي [4] أنه كان يقول حدثنا، ثم يسكت وينوي القطع، ثم يقول هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة[5].

الرابع: تدليس العطف، وهو أن يصرح بالتحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخاً آخر لم يسمع ذلك المروي عنه [1].

([1]) هو أبو الحسن علي بن خشرم بن عبد الرحمن المروزي، ثقة، حافظ، سمع عبد العزيز بن محمد الدراوردي، حدث عنه: مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، توفي سنة 257 هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 11، ص147.

([2]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص226.

([3]) من أمثلته: أن رجلًا قال لعبد الله بن عطاء الطائفي، حَدِّثنا بحديث «**مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ دخل من أيِّ أبواب الجنة شاء**» فقال عقبة بن عامر: فقيل: سمعته منه قال لا حدثني سعد بن إبراهيم، فقيل لسعد فقال: حدثني زياد بن مخراق، فقيل لزياد، فقال: حدثني رجل، عن شهر بن حوشب يعني عن عقبة ذكره السخاوي، محمد ابن العلامة علي بن آدم الأثيوبي، **شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث**، (المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، 1414هـ - 1993م)، 164/1.

([4]) هو أبو عبد الله محمد بن عبيد بن أبي أمية عبد الرحمن الطنافسي، من حفاظ الحديث الثقات من أهل الكوفة، روى عن وكيع، وكان يحفظ أربعة آلاف حديث، وتوفي سنة 205هـ. ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، جـ 9، ص327.

([5]) عبد السلام محمود أبو ناجي، **الموجز في مصطلح الحديث**، (د.م، دار المدار الإسلامي، 2002م)، ص73.

الخامس: تدليس التسوية، وهو أن يروي حديثاً عن ضعيف بين اثنين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة الثاني، بلفظ محتمل كعن وأن، فيسوى الإسناد كله ثقات، وهذا القسم شر الأقسام؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة فيحكم له بالصحة، ففيه غرور شديد [2].

وقد ذم التدليس بقسميه أي تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ أكثرُ العلماء، وممن بالغ في ذمه شعبة بن الحجاج [3]، فروى الشافعي عنه أنه قال: التدليس آخر الكذب [4]، وقال: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس[5].

قال ابن الصلاح: هذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه، والتنفير [6]، فتأمل ملخصاً[7].

([1]) ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، جـ 2، ص617، والسنيكي، **فتح الباقي**، جـ 1، ص226.

([2]) ابن عمار، **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**، ص122.

([3]) هو أَبُو بِسْطَام شعبةُ بْنُ الحَجَّاج بن الورد، من التابعين، واسطي الأصل، عالم أهل البصرة، رأى من الصحابة أنس بن مالك، وسمع من أربعمئة من التابعين، وأخذ عن الحسنَ البصري، روى عنه أيوب السختياني، وتوفي سنة 160هـ، ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، جـ2، ص469.

([4]) عبد الله بن عدي، **الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوض، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1997 م)، جـ 1، ص107.

([5]) رواه ابن أبي حاتم في تقدمة **الجرح والتعديل**، جـ 1، ص173.

([6]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص159.

([7]) قال البلقيني مبيناً كلام شعبة وابن الصلاح: "وهذا الذي قاله شعبة ظاهر، فإن آفة التدليس لها ضرر كبير في الدين، وهي أضر من أكل الربا، وقد جاءت أحاديث محتجّ بها تدلّ على أن أكل درهم من رباً أشد من الزنا". عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، (د.م، دار المعارف، د.ت)، ص170.

قوله: (وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ فيه) أي بزيادة أو نقص في سند أو متن [1].

وقوله: (المَلاَ) بالإسكان للوزن أي للجماعة الثقات فيما رووه، وتعذر الجمع بينهما [2].

وقوله: (فَالشّاذ) أي يسمى بذلك، وهذا هو المعتمد في تعريفه كما قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز، وذلك لأن العدد أولى بالحفظ من الواحد [3][4].

قال شيخ الإسلام: يؤخذ من هذا التعليل أن ما يخالف فيه الواحد الأحفظ شاذ، أي: لأن المدار على الحفظ، فمن خالف من هو أحفظ منه يعد شاذاً [5].

وحاصله: كما قاله السخاوي: أن الراوي إن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: المحفوظ، وحكمه القبول، ومقابله يقال له: شاذ وحكمه الرد [6] كما سيأتي.

وما ذكره الناظم معنى الشاذ اصطلاحاً، وأما لغة: فهو المنفرد عن الجماعة [7].

([1]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص100.

([2]) الحموي، المصدر السابق، ص100.

([3]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص30.

([4]) أَيْ: لِأَنَّ تَطَرُّقَ السَّهْوِ إِلَيْهِ أَقْرَبُ مِنْ تَطَرُّقِهِ إِلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ، وَحِينَئِذٍ فَرَدُّ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ بِقَوْلِ الْوَاحِدِ بَعِيدٌ. السخاوي، المصدر السابق، جـ 1، ص30.

([5]) المباركفوري، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، جـ 2، ص82.

([6]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص245.

([7]) الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، جـ 1، ص307.

مثال الشذوذ في السند من حيث النقص: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَوْسَجَةَ [1]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «**أَنَّ رَجُلا مَاتَ وَلَمْ يَدَعْ وَارِثًا إِلا غُلاماً لَهُ كَانَ أَعْتَقَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ لَهُ أَحَدٌ؟» قَالُوا: لا، إِلا غُلاماً لَهُ كَانَ أَعْتَقَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِيرَاثَهُ لَهُ**» [2].

فإن حماد بن يزيد [3][4] رواه عن عمرو عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس، فحماد مع كونه من أهل العدالة والضبط رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه [5].

ومثاله في المتن من حيث الزيادة: زيادة يوم عرفة في حديث: «**أَيَّامُ التَّشرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وشُربٍ**» [6] أي: فروي يوم عرفة وأيام التشريق...إلخ، فإنه من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بالتصغير، فحديث موسى شاذ لكن قال الترمذي: إنه حسن صحيح، ولعله لأنها زيادة ثقة غير منافية؛ أي وزيادة الثقة مقبولة عندهم [7].

واحترز الناظم بما ذكر عما لم يخالف فيه الثقة غيره، وإنما أتى بشيء انفرد به، ويسمى بالفرد المطلق كما سيأتي، فالذي اختاره ابن الصلاح فيه استخراجاً من كلام الأئمة أن الراوي إذا قرب من

([1]) هو عوسجة المكي مولى ابن عباس، روى عن مولاه ابن عباس وروى عنه عمرو بن دينار، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال البخاري لم يصح حديثه، المزي، **تهذيب الكمال**، جـ 22، ص434.

([2]) رواه الترمذي في **سننه**: أَبْوَابُ الْفَرَائِضِ، بَابٌ فِي مِيرَاثِ المَوْلَى الأَسْفَلِ، برقم (2106)، جـ 4، ص 423. ضعفه الألباني.

([3]) في (ب) و (ج): زيد.

([4]) هو أبو إسماعيل بن درهم مولى جرير بن حازم، كان يُلقب بالأزرق، كان من أهل البصرة، أدرك معظم التابعين من البصريين وغيرهم، روى عنه: سفيان الثوري، توفي سنة 179هـ، ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، جـ 9، ص287.

([5]) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص85.

([6]) رواه مسلم في **صحيحه**: كتاب الصيام، باب تحريم صوم أيام التشريق، برقم (1146)، جـ 2، ص 800.

([7]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص197.

ضبط تام، ففرده حسن، وإذا بلغ الضبط التام، ففرده صحيح، وهما من الغريب وإن بعد عن الضبط ففرده شاذ أي ضعيف [1].

قال: فينتج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان:

- أحدهما: حديث الفرد المخالف وهو ما عرفه الشافعي.
- والثاني: الفرد الذي ليس في روايته من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف، وذلك أن التفرد في ذاته يوجب ضعفاً ونكارة ويجبر ذلك الضبط والتوثق، فإن كان تاماً فالحديث

- صحيح، وإن كان مسمى الضبط فالحديث حسن، وعند عدم الأمرين يكون الحديث ضعيفاً [2]. فتأمل.

قوله: **(والمَقْلُوبُ...إلخ)** اعلم أن القلب إما أن يكون عمداً، وإما أن يكون سهواً [3].

والعمد قسمان: وكل منهما في السند والسهو قسمان أيضاً، لكن أحدهما في السند، والآخر في المتن[4].

فالأقسام أربعة، وتعريفه العام للأقسام كلها تبديل شيء بآخر على الوجه الآتي [5].

([1]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص168.
([2]) السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ 1، ص297.
([3]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص91.
([4]) الأبياري، المصدر السابق، ص91-92.
([5]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص172.

وأما الخاص ببعض الأقسام، وهو ما عدا قلب المتن سهواً، فهو تبديل من يعرف برواية الحديث بغيره، والمقلوب من أقسام الضعيف كما مر [1]، والقلب من حيث هو حران إلا بقصد الاختبار [2]، قال القرافي [3]: وفي جوازه نظر [4].

قوله: **(قسمان)** أي كلاهما عمداً في السند، وقوله: **(تلا)** فعل ماض، وفاعله ضمير يعود على المقلوب؛ أي تلا الحديث المقلوب الحديث الشاذ في هذه المنْظُومَة [5].

وقوله: **(إبْدَالُ رَاوٍ)** أي مشهور برواية الحديث [6]، وقوله: **(مَا)** نكرة أدغم فيها تنوين راوٍ بعد قلبه ميماً، والمعنى إبدال أي راوٍ كان في حديث مشهور به براوٍ من الرواة نظيره في الطبقة ليصير بذلك مرغوباً غريباً فيه ممن وقف عليه لكون المشهور خلافه [7].

قوله: **(قِسْمُ)** وهو الأول من قسمي القلب عمداً في السند [8].

مثاله: ما روي عن حماد بن عمرو [1] عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً[2]: «**إذا لَقِيتُم الْمُشْرِكين فِي طَرِيق فَلَا تبدؤوهم بِالسَّلَامِ الحَدِيث واضطرُّوهم إلى أضيقِها**» [3] فهذا حديث

([1]) السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ 1، ص298.

([2]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص173.

([3]) في (ب): العراقي.

([4]) السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ 1، ص300.

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص102.

([6]) الحموي، المصدر السابق، ص102.

([7]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص174.

([8]) ابن الملقن، **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، ص227.

مقلوب، قلبه حماد بن عمرو أحد المتروكين ليغري به، وإنما هو معروف بسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة؛ كما في مسلم، ولا يعرف عن الأعمش، ولأجل الإبدال لأجل الرغبة كره أكثر أهل الحديث تتبع الغرائب، فإنه قل ما يصح [4].

قوله: (**وَقَـلْبُ إِسْنَادٍ لِمَـتْنٍ قِسْـمُ**) أي وهو الثاني من قسمي القلب عمداً في السند، فيجعل هذا السند لمتن آخر مروي بسند آخر، ويجعل هذا المتن لسند آخر بقصد امتحان حفظ المحدث واختباره هل اختلط أو لا، وهل يقبل التلقين أو لا، وعلى هذا ينزل كلام الناظم ثانياً أيضاً [5].

مثاله: امتحان المحدثين ببغداد إمام الفن البخاري في مائة حديث اجتمعوا على تقليب متونها وأسانيدها، فصيروا متن سند لسند آخر، وسند هذا المتن لمتن آخر، وعينوا عشرة رجال، ودفعوا لكل منهم عشرة أحاديث منها، وتواعدوا على الحضور لمجلس البخاري ليلقي كل عليه منهم عشرته بحضرتهم، فلما حضروا واطمأن أهل المجلس تقدم إليه أحد العشرة، وسأله عن أحاديثه واحداً بعد واحد، والبخاري يقول في كل منها لا أعرفه، ثم الثاني كذلك، وهكذا إلى أن استوفى العشرة رجال المائة حديث، وهو لا يزيد في كل منها على قوله: لا أعرفه، فكان الفهماء منهم يلتفت بعضهم إلى بعض ويقول فهم الرجل، وغيرهم يحكم عليه بالعجز عن رد الجواب لتقصيره في العلم، فلما عرف أنهم فرغوا التفت إلى السائل

([1]) هو أَبُو إِسْمَاعِيل حماد بن عمرو النصيبي، عاش في: بغداد، نصيبين، روى عن زيد بن رفيع والأعمش، وروى عنه موسى بن أيوب النصيبي، قيل: منكر الحديث. أبو أحمد الحاكم محمد بن محمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي، (ت: 378هـ)، **الأسامي والكنى**، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، (د.م، مكتبة الغرباء الأثرية، د.ت)، جـ 1، ص22.

([2]) سقط مرفوعاً من (ب).

([3]) أخرجه ابن القيم في **زاد المعاد**: فَصْلٌ فِي هَدْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ: جـ 2، ص388.

([4]) الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، جـ 2، ص301.

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص103.

الأول وقال له: سألت عن حديث كذا وكذا، وصواب سنده كذا...إلخ أحاديثه، وكذا البقية على الترتيب، فرد كل متن لسنده، وكل سند لمتنه، فأقر له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل [1].

الثالث: وهو القلب سهواً في سند [2].

مثاله: ما رواه جرير بن حازم [3]، عن ثابت البناني [4]، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قمت**» [5] فهذا حديث انقلب سنده سهواً على جرير بن حازم، وإنما هو مشهور بيحيى

بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة [6]، عن أبيه، عن النبي ﷺ، لكن جرير لما سمعه من أبي عثمان الصواف [1] يحدث به في مجلس ثابت البناني ظنه عن ثابت، فرواه [2] عن أنس [3].

([1]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص337-338.

([2]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص93.

([3]) هو أبو النضر جرير بن حازم بن زيد، تابعي من رواة الحديث النبوي، وحدث عن: إبراهيم بن يزيد، وحدث عنه: الأسود بن عامر شاذان وأيوب السختياني، قال أبو بكر البزار: «ثقة»، توفي سنة: 170هـ، المزي، **تهذيب الكمال**، جـ 31، ص121

([4]) هو أبو محمد تابعي ومُحدث ثقة، سكن البصرة. روى له الجماعة، صحب أنس بن مالك أربعين سنة، روى عن: إسحاق بن عبد الله، وأنس بن مالك، وروى عنه: أشعث بن براز الهجيمي، له نحو مائتين وخمسين حديثاً، توفي سنة 127 هـ، ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، جـ 2، ص3.

([5]) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الآذان، باب: متى يقوم الناس، إذا رأوا الإمام عند الإقامة، برقم (637)، جـ 1، ص129، ومسلم في **صحيحه**: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب متى يقوم الناس للصلاة، برقم (604)، جـ 1، ص422.

([6]) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثُ الأَنْصَارِيُّ، رَوَى عَنْ: أَبِيهِ فَارِس رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ورَوَى عَنْهُ: يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، ومَاتَ فِي خِلافَةِ الْوَلِيدِ، وَكَانَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَثِقَاتِهِمْ، تُوُفِّيَ سَنَةَ 95هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 2، ص449.

الرابع: وهو القلب سهواً في المتن، ويعرف بأنه إعطاء أحد الشيئين ما اشتهر للآخر [4].

مثاله: حديث أبي هريرة في السبعة اللذين يظلهم الله في ظل عرشه يوم القيامة، ففيه: «**ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، فهذا مما انقلب على أحد الرواة سهواً، وإنما هو "**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**" كما في الصحيحين [5].

قوله: (**وَالْفَـرْدُ مَا قَيَّدْتَـهُ بِثِقَـةٍ... إلى إلخ**) اعلم أن الفرد قسمان:

فرد مطلق: وهو أن ينفرد برواية الحديث راوٍ عن كل أحد، ولم يخالف فيه غيره، وحكمه ما مر [6] عن

ابن الصلاح من أن المنفرد إذا قرب من ضبط تام ففرده حسن[7]...إلخ ما مر مع مثاله أيضًا.

والثاني: الفرد النسبي أي: بالنسبة إلى جهة خاصة [1]، وهو أقسام ثلاثة:

([1]) هو حجاج بن أبي عثمان الصواف، بصري، ثقة مشهور، روى عنه: الحمادان، والقطان، وروح، وخلق، وأقدم ما عنده الحسن، توفي سنة 143هـ، الذهبي المصدر السابق، جـ 6، ص520.

([2]) زاد في (ب) و (ج): عنه.

([3]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص98.

([4]) ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، ص149.

([5]) الحديث في صحيح البخاري، «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَومَ لا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، ورَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي المَسَاجِدِ، ورَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمعا عليه وتَفَرَّقَا عليه، ورَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، ورَجُلٌ تَصَدَّقَ بصَدَقَةٍ فأَخْفَاهَا حتَّى لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ ما تُنْفِقُ يَمِينُهُ، ورَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِياً، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ**». رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين، برقم (1423)، جـ 2، ص111.

([6]) السيوطي، **ألفية السيوطي في علم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت، المكتبة العلمية، د.ت)، ص24-25.

([7]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 1، ص199.

– **الأول**: المقيد بالثقة، وإليه أشار بقوله: **(ما قيدته بثقة)** نحو قولك بعد روايتك للحديث: لم يروه ثقة إلا فلان، وحكمه قريب من حكم الفرد المطلق، فينظر فيه هل بلغ رتبة من يعتبر بحديثه بأن بلغ الضبط التام أو قارب منه أو لا [2].

– **الثاني**: المقيد بجماعة أهل بلد مخصوصة كمكة والمدينة والبصرة والكوفة، وإليه أشار بقوله: **(أَوْ جَمْعٍ)** كقولك بعد روايتك للحديث: تفرد به أهل مكة مثلاً [3].

– **الثالث**: المقيد بقصر روايته [4] على راوٍ مخصوص، وإليه أشار بقوله: **(أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ)** كقولك بعد روايتك للحديث: لم يروه عن فلان إلا فلان [5].

تنبيه: قال ابن دقيق العيد: إذا قيل في حديث تفرد به فلان عن فلان احتمل أن يكون تفرداً مطلقاً، وأن يكون تفرد به عن هذا المعين خاصة، ويكون مروياً عن غير ذلك المعين فتنبه له [6]. حموي

قوله: **(وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا)** الباء بمعنى على متعلقة بمحذوف صلة ما، وكل من غموض وخفاء بدل من علة، فأو في كلامه بمعنى الواو؛ لأن العطف تفسيري وهو لا يكون بأو؛ أي الحديث الذي اشتمل على غموض وخفاء معلل، أي: يسمى بذلك [7].

([1]) ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ج 1، ص113.

([2]) الأثيوبي، **شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث**، ج 1، ص205.

([3]) التوزري، **القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية**، ص82.

([4]) سقط روايته من (ب) و (ج).

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص106-107.

([6]) محمد بن علي، ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت)، ص214، الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص107.

([7]) الأجهوري، **حاشية المحقق العلامة عطية على شرح محمد الزرقاني**، ص10.

قوله: (**مُعَلَّـلًا**) إنما عبر بمعلل دون معلول، وإن وقع في كلام كثير من المحدثين وغيرهم لقول النووي: إنه لحن [1]؛ لأنه من عله بالشراب إذا سقاه مرة بعد أخرى وليس مما نحن فيه [2].

لكن قال العراقي: الأجود هو المعل، بل الصواب كما هو قياس اسم المفعول من أعل وهو المعروف، لقد قال الجوهري: لا أعلك الله؛ أي لا أصابك بعلة [3]، وأما المعلل فلا يجوز أصلاً إلا بتجوز؛ لأنه ليس من هذا الباب، وهو باب التعليل، بمعنى ذكر علة مؤثرة فيه، بل من التعليل الذي هو التشاغل؛ أي شغل الغير والتلهي، ومنه تعليل الصبي بالطعام [4].

قال الأجهوري على الشارح: فإن قلت المعل ليس من هذا الباب أيضاً لأنه من أعله الله إذا أصابه بعلة كالمرض [5].

قلت: هو وإن لم يكن منه حقيقة، هو منه مجازاً. انتهى

وانظر الفرق حينئذ بينه وبين ما قبله، فإنه أيضاً من هذا الباب بتجوز كما مر، إلا أن يقال: المراد بالتجوز على الأول التوسع لا التجوز بالمعنى المصطلح عليه كما هو على الثاني، وعبر الحافظ ابن

([1]) النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، جـ 1، ص294.

([2]) أحمد بن فارس، (ت: 395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.م، دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، جـ 4، ص12-15.

([3]) الجوهري، **الصحاح**، جـ 5، ص1774.

([4]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، جـ 1، ص273.

([5]) الأجهوري، **حاشية المحقق العلامة عطية على شرح محمد الزرقاني**، ص163.

حجر بمعلول، وقال: إنه الأولى لوقوعه في عبارات أهل الفن مع ثبوته لغة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ [1]. انتهى

قوله: **(قَدْ عُرِفا)** أي علم والألف للإطلاق هذا، وعرفه العراقي بأنه حديث فيه أسباب خفية طرأت عليه فأثرت فيه [2].

قال الحافظ: وأحسن منه أن يقال: هو حديث ظاهر السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على [3] قادح،

ووجه الأحسنية أن التعريف الأول يصدق بما إذا لم يكن ظاهر السلامة [4] كأن يكون معروف الانقطاع أو الإرسال من أول الأمر مع أن هذا لا يسمى معللاً، وإن جمع الأسباب في التعريف الثاني ليس مراداً، والعلة الخفية عبارة عن أسباب طرأت على الحديث فيها غموض وخفاء [5].

مثال العلة في السند: ما روي عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «**مَن جلسَ في مجلِسٍ فَكَثرَ فيهِ لغطُهُ، فقالَ قبلَ أن يقومَ: سُبحانَكَ اللَّهمَّ وبحمدِكَ، أشهدُ أن لا إلَهَ إلَّا أنتَ أستغفرُكَ وأتوبُ إليكَ، إلَّا غُفِرَ لَهُ ما كانَ في مجلِسِهِ ذلِكَ**» [6]، فإن موسى

([1]) السمعوني، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، جـ 2، ص598.

([2]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، جـ 1، ص263.

[3] سقطت على من (ب).

[4] سقط اطلع فيه بعد التفتيش على قادح، ووجه الأحسنية أن التعريف الأول يصدق بما إذا لم يكن ظاهر السلامة من (ج).

([5]) عبد الله بن محمد الشنشوري، (ت: 999هـ)، **خلاصة الفكر شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر**، (بيروت، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2005م)، ص57.

([6]) أخرجه الترمذي في **سننه**: أَبْوَابُ الدَّعَوَاتِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَاب مَا يَقُولُ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ، برقم (3433)، جـ 5، ص371. حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

بن إسماعيل رواه عن وهيب بن خالد الباهلي [1]، عن سهيل المذكور، عن عبد الله، قال البخاري: وأما موسى بن عقبة فلا نعرف له سماعاً من سهيل [2].

ومثالها في المتن: حديث نفي قراءة البسملة في الصلاة المروي عن أنس، إذ ظن راوٍ من رواته حين سمع قول أنس: «**صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين**» [3]، نفي البسملة، فنقله مصرحاً بما ظنه، فقال عقيب ذلك: فلم يكونوا يفتتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم، فصار بذلك حديثاً مرفوعاً، والراوي له مخطئ في ظنه، ومن ثم قال الشافعي وأصحابه: المعنى أنهم يبدأون بأم القران قبل ما يقرأ بعدها لا أنهم يتركون البسملة [4].

وأكثر ما يكون العلة في السند، وحينئذ فقد تقدح في صحة المتن بسبب إرسال سند متصل أو وقف مرفوع أو غير ذلك من موانع القبول؛ كإدراج متن في متن آخر، وذلك حيث لم يتعدد السند، ولم يقوَ الاتصال أو الرفع مثلاً على الإرسال في الأول أو الوقف في الثاني، يكون راويه أضبط أو أكثر عدداً، وقد لا يقدح فيه بأن يتعدد السند أو يقوى الاتصال أو نحوه، أو يقع الاختلاف في تعيين واحد من ثقتين كحديث: «**البَيِّعانِ بالخِيارِ...**» [5] إلخ ما مر عند قول الناظم: (**ولم يشذ أو يعل**) بما ذكر [6].

([1]) هو الحافظ الكبير، المجود، أبو بكر البصري، الكرابيسي، الباهلي مولاهم، حدث عن: منصور بن المعتمر، وأيوب السختياني، حدث عنه: ابن المبارك، وإسماعيل بن علية، توفي سنة 165 هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 8، ص223.

([2]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص176.

([3]) أخرجه أبو داود في **سننه**: كتاب الصلاة، باب من لم ير الجهر بـ «بسم الله الرحمن الرحيم»، رقم (782)، جـ 1، ص207.

([4]) السخاوي، **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد فريد، (بيروت، دار الكتب العلمية، 2002م)، ص103.

([5]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب البيوع، باب إذا بين البيِّعان ولم يكتما ونصحا، برقم (2079)، جـ 3، ص58

([6]) الدومي، **مقدمة في مصطلح الحديث**، (د.م، دار أطلس للنشر والتوزيع، 1999م)، ص78.

ثم العلة كما تكون خفية، تكون ظاهرة، فقد كثر إعلال الموصول بالإرسال، والمرفوع بالوقف، إذا قوي الإرسال أو الوقف؛ بكون راويهما أضبط أو أكثر عدداً على الاتصال والرفع، وحينئذ لا يسمى معللاً اصطلاحاً كإعلال الحديث بكل قدح ظاهر من فسق في راويه، أو غفلة منه، أو سوء حفظ [1].

والحاصل: أن الإرسال الجلي، والقطع الجلي، والإدراج الجلي وغيرها، لا يطلق عليها في الاصطلاح المشهور اسم العلة، وإنما يطلق على ما كان منها خفياً، وتدرك العلة بعد جمع الطرق والفحص بمخالفة رواته لغيره ممن هو أحفظ أو أضبط أو أكثر عدداً، وينفرد به ولم يتابع عليه، ولا يطلع على ذلك إلا الحافظ الماهر بقرائن يهتدي بها إلى تصويب إرسال أو انقطاع لما قد وصله راويه، أو وقف لما قد رفعه أو إخراج لما قد أدخله في متن آخر، أو اطلاعه على وهم واهم؛ كإبدال راو ضعيف بثقة مع كون الحديث ظاهر السلامة يجمع شرائط القبول ظاهراً [2].

والحاصل: أن وهم الراوي بوصل مرسل أو بإدخال حديث إذا اطلع المحدث بجمع الطرق بالقرائن سمي ذلك الحديث معللاً، ولا يطلع على ذلك إلا الحافظ الماهر، فربما [3] تقصر عبارته عن إقامة الحجة على كون الحديث معللاً، كالصيرفي يدرك جودة الذهب والفضة ورداءتهما، ولا يقدر على التعبير عن الحجة في ذلك [4].

قوله: **(وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ ...إلخ)** أي والحديث الذي اتصف بأنه مختلف السند أو مختلف

([1]) القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ص131.

([2]) ابن عساكر، **التاريخ الكبير**، (د.م، مطبعة روضة الشام، 1330هـ)، جـ 2، ص25.

([3]) سقط فربما من (ب).

([4]) الشمني، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، ص119.

المتن بأن يرويه واحد مرة على وجه، ومرة على وجه مخالف له، أو يرويه كل من جماعة على وجه مخالف للآخر [1][2].

(**مُضْطَرِبٌ**)؛ أي يسمى بذلك عند علماء الحديث، وهو نوع من المعلل، واختلاف السند يكون بالوصل والإرسال بإثبات راوٍ وحذفه وغير ذلك من موانع القبول، واختلاف المتن لا فرق فيه بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما...إلخ، وفي كلام الناظم مانعة خلو، فتجوز ذلك في السند والمتن هذا إن تساوت الروايتان في الصحة بحيث لم يترجح إحداهما على الأخرى، ولم يمكن الجمع بينهما [3].

أما إن ترجحت إحداهما بكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك عن وجوه الترجيح فلا يكون الحديث مضطرباً، والحكم للوجه الراجح واجب إذ لا أثر للمرجوح ولا اضطراب أيضاً إذا أمكن الجمع بحيث يمكن أن يعبر المتكلم بألفاظ عن معنى واحد، وإن لم يترجح منها شيء [4].

مثال الاضطراب في السند: حديث «**إذا صلى أحدكم فليجعل شيئاً تلقاء وجهه**» [5].

([1]) القاسمي، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، ص132.

([2]) وإذا كان الاختلاف من عدد من الرواة، فعند الترجيح تقدم الرواية الأقوى على الرواية الأدنى بقوة، بالنظر في حفظ الرواة وعددهم، وما يحتف بالرواية من قرائن، كأن يكون راويها أكثر صحبةً للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، والحكم حينئذ للرواية الراجحة. محمود الطحان، **إصلاح الاصطلاح نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث**، تحقيق: طارق بن عوض الله، (د.م، مكتبة التوعية الإسلامية، 2012م)، ص299-230.

([3]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص113.

([4]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، جـ 1، ص291.

([5]) أخرجه ابن ماجه في **سننه**: كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا، بَابُ مَا يَسْتُرُ الْمُصَلِّي، برقم (943)، جـ 1، ص303. إسناده ضعيف لجهالة راويه أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث، وقد اضطربوا في تسميته، فقيل: عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده، وقيل: عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده، وقيل: عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه.

فقد اختلف فيه على إسماعيل بن أمية [1] اختلافاً كثيراً فرواه عنه بشر بن المفضل [2]، وروح بن القاسم[3] عن أبي عمرو بن محمد بن حريث [4]، عن جده حريث، عن أبي هريرة، ورواه عنه وهيب بن خالد، وعبد الوارث عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة، ورواه الثوري عنه عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة إلى غير ذلك من الاختلافات التي وقعت فيه عن إسماعيل، لكن صححه بعضهم ترجيحاً للرواية الأولى [5][6].

ومثال المضطرب في المتن حديث فاطمة بنت قيس [7]، قالت: سألت أو سأل [8] النبي صلى الله عليه

([1]) هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص القرشي الأموي محدث من أهل مكة، روى عن: يحيى بن عبد الله، روى عنه: روح بن القاسم وسفيان الثوري، قال الذهبي: ثقة، وتوفي سنة 139هـ، محمد بن حبان، **الثقات**، (حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ - 1973م)، جـ 6، ص29.

([2]) هو ابن لَاحق مولى بني رقاش كنيته أَبُو إِسْمَاعِيل من أهل الْبَصْرَة يروي عَن حميد الطَّوِيل وَمُحَمّد بن الْمُنْكَدر وَدَاوُد بن أبي هِنْد روى عَنهُ أهل الْعرَاق، توفي فِي شهر ربيع الأول سنة سبع وَثَمَانِينَ وَمِائَة بعد الْمُعْتَمِر بشهرين وَمَات الْمُعْتَمِر فِي الْمحرم سنة 187هـ، ابن حبان، المصدر السابق، جـ 6، ص97.

([3]) هو أَبُو غِيَاثٍ التَّمِيْمِيُّ، الحَافِظُ، الحُجَّةُ، حَدَّثَ عَنْ: عَمْرِو بنِ دِيْنَارٍ، حَدَّثَ عَنْهُ: تِلْمِيْذُه؛ يَزِيْدُ بنُ زُرَيْعٍ، لَهُ نَحْوٌ مِنْ مائَةٍ وَخَمْسِيْنَ حَدِيْثاً، وتوفي سنة 150هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 6، ص406.

([4]) هو ابن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي، وروى أيضاً عن أبي بكر الصديق، وابن مسعود، حدث عنه: ابنه جعفر، توفي سنة 85هـ، الذهبي، المصدر السابق، جـ3، ص418.

([5]) محمود بن محمد بن مصطفى المنياوي، **الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني**، (مصر، المكتبة الشاملة، 1432هـ - 2011م)، ص55.

([6]) قال ابن حجر العسقلاني: "بقي أمر يجب التيقظ له، ذلك أن جميع من رواه عن إسماعيل بن أمية عن هذا الرجل إنما وقع الاختلاف بينهم في اسمه أو كنيته، وهل روايته عن أبيه أو عن جده أو عن أبي هريرة بلا واسطة، وإذا تحقق الأمر فيه لم يكن فيه حقيقة الاضطراب، لأن الاضطراب هو الاختلاف الذي يؤثر قدحاً، واختلاف الرواة في اسم رجل لا يؤثر ذلك؛ لأنه إن كان الرجل ثقة فلا ضير". ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، جـ 1، ص118.

([7]) هي فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية الفهرية، أخت الضحاك بن قيس الأمير: صحابية، من المهاجرات الأول، لها رواية للحديث. كانت ذات جمال وعقل، وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر، توفيت سنة 50هـ، الزركلي، **الأعلام**، جـ 5، ص131.

([8]) في (ب): سئل.

وسلم عن الزكاة فقال: «**إنَّ في المالِ حَقّاً سِوَى الزَّكاةِ**» [1]، فقد اضطرب أي اختلف لفظه ومعناه؛ لأن الحق في رواية الأول مثبت، وفي الثانية منفي، فقد اختلف اللفظ والمعنى [2].

قال الحموي: ثم الإبدال قد يكون للفظ وحكمه حكم المقلوب أو المعل، وقد يكون لقصد الإغراب وحكمه حكم الموضوع يقدح في فاعله ويوجب رد حديثه، وقد يكون لقصد الامتحان أي وتقدم حكمه [3]، فتأمل

المطلب الثاني: التحقيق مِن (لوحة 29) حتى النهاية

قوله: (**وَالْمُدْرَجَاتُ**) جمع مدرج (**فِي الحَدِيثِ**) أي في متنه [4]. اعلم أن المدرج قسمان؛ لأنه إما أن يكون في السند وإما أن يكون في المتن فالمدرج في متن الحديث أقسام ثلاثة، والمدرج في السند أقسام أربعة، وسيأتي، وإن اقتصر الناظم على الأول منهما [5].

([1]) أخرجه الترمذي في **سننه**: كتاب الزكاة، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ فِي الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ، برقم (660)، جـ 2، ص41. هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَاكَ، وَأَبُو حَمْزَةَ مَيْمُونٌ الأَعْوَرُ يُضَعَّفُ. وَرَوَى بَيَانٌ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ هَذَا الحَدِيثَ قَوْلَهُ، وَهَذَا أَصَحُّ.

([2]) الأثيوبي، **شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث**، جـ 1، ص265.

([3]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص114.

([4]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص115.

([5]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص64.

قوله: (**مَا أَتَتْ**) أي ألفاظ أتت، وسببها إما تفسير غريب في الخبر؛ كخبر زهري عن عائشة: «**كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء –وهو التعبد– الليالي ذوات العدد**» [1]، فقوله: وهو التعبد مدرج تفسير للتحنث [2].

وإما استنباط مما فهمه بعض رواته، كما في حديث بسرة الآتي، فإن عروة فهم منه أن سبب النقض مظنة الشهوة، فجعل حكم ما قرب من الذكر كذلك؛ لأن ما قرب من الشيء يعطى حكمه، فقال: أو أنثييه [3] أو رفغه، وكما فهم ابن مسعود من خبره الآتي أن الخروج من الصلاة كما يحصل بالسلام يحصل بالفراغ من التشهد، فأدرج فيه ما يأتي [4]، وقوله: (**مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ**) من إضافة الصفة للموصوف؛ أي من ألفاظ بعض الرواة صحابياً كان أو من دونه [5].

قوله: (**اتَّصَلَتْ**) جملة حالية من ضمير أتت، أي أتت حال كونها متصلة بالحديث، لا فرق فيه بين أن تتصل بأوله أو بأثنائه أو آخره، فالإدراج في المتن يكون بإدراج متن موقوف أو مقطوع في [6] مرفوع من غير فصل، ولا تبيين لكلام التابعي أو الصحابي من كلام النبي [7].

مثال الإدراج في الأول: حديث: «**أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**» [8] فقد روي عن شعبة عن محمد بن زياد [1]،

([1]) رواه البخاري في **صحيحه**: باب بدء الوحي، برقم (3)، جـ 1، ص7.

([2]) المشاط، **التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث**، ص98.

([3]) بضمّ الراءِ وفتحِها، أي: أصْلَ الفَخِذينِ؛ لأنَّ مَا قَارَبَ الشيءَ، أُعْطِيَ حُكْمَهُ. الزبيدي، **تاج العروس**، جـ 22، ص485.

([4]) السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ 1، ص275.

([5]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص196.

([6]) في (ب): أو.

([7]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص197.

([8]) أخرجه مسلم في **صحيحه**: كتاب الطّهارة، باب وجوب غسل الرجلين، برقم (240)، جـ1، ص213.

عن أبي هريرة كما بينه جمهور الرواة عن شعبة [2].

ومثال الإدراج في الأثناء: حديث هشام بن عروة بن الزبير [3]، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان [4] مرفوعاً: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ رُفْغَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ**» [5] أو الرفع بضم الراء وفتحها، أصل الفخذين فقد رواه عبد الحميد بن جعفر وغيره عن هشام كذلك، مع أن الأنثيين والرفع إنما هو من قول عروة كما بينه جماعة من الرواة عن هشام، ويمثل له أيضاً بحديث عائشة المار [6].

([1]) هو مولى عثمان بن مظعون –رضي الله عنه– البصري، حدث عن عائشة، وأبي هريرة، وحدث عنه يونس بن عبيد، ومعمر، وشعبة، له نحو من خمسين حديثاً، ومات سنة نيف وعشرين ومائة. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 5، ص262.

([2]) قال الخطيب: "وإنما المرفوع منه قوله: «**ويل للأعقاب من النار**» حسب، وأما قوله: «**أسبغوا الوضوء**» فهو من قول أبي هريرة كما فصله جمهور الرواة عن شعبة"، وقيل: "وهذا النوع نادر جداً، لم أجد له مثالاً غير حديث أبي هريرة هذا". الخطيب البغدادي، **الفصل للوصل المدرج في النقل**، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، (د.م، دار الهجرة، ط1، 1418هـ/1997م)، جـ1، ص23.

([3]) هو أبو المنذر بن الزبير بن العوام بن خويلد الإمام الثقة، شيخ الإسلام القرشي، وسمع من أبيه، وعمه ابن الزبير، وحدث عنه: شعبة، ومالك، والثوري، وخلق كثير، وتوفي سنة 164هـ. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ6، ص35.

([4]) هي بسرة بنت صفوان بن نوفل بن خويلد من المهاجرات، وخديجة امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم عمة أبيها، اشتهر في كتب الحديث حديث سُمي حديث بسرة بنت صفوان، وقد رُوي بأسانيد مختلفة، ابن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ص51.

([5]) أخرجه الطبراني في **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: حديث مُحَمد بن دِينارٍ الطّاحِيُّ، جـ 15، ص314.

([6]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص196.

ومثال الإدراج في الآخر: ما روي عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ أخذ بيده، وعلم التشهد في الصلاة، فذكر التشهد وفي آخره، فإذا قلت: «**هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ**» [1][2].

قال ابن الصلاح: قوله: إذا قلت...إلخ من كلام ابن مسعود لا من كلام النبي [3].

واعلم أن المدرج في الآخر كثير، وفي الأثناء قليل بالنسبة للمدرج في الآخر كثير بالنسبة للمدرج في الأول، وفي الأول نادر جداً حتى قال الحافظ ابن حجر: إنه لم يوجد منه غير خبر «**أسبغوا الوضوء**» إلا ما وقع في بعض طرق خبر بسرة المار عند الطبراني من طريق محمد بن دينار، عن هشام بلفظ: «**من مس رفغه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ**» [4].

وأما الإدراج في الإسناد؛ فأقسام أربعة كما مر:

- أحدها: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راوٍ، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف بينهم.
- ثانيها: أن يكون متن عند راوٍ بإسناد إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه عنه راوٍ تاماً بالإسناد الأول، ولا [5] من [6] يذكر إسناد طرفه الثاني.

([1]) أخرجه أحمد في **مسنده**: مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، برقم (4007)، جـ 4، ص115.

([2]) الخطيب البغدادي، **الفصل للوصل المدرج في النقل**، جـ 1، ص24.

([3]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص96.

([4]) ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، جـ 2، ص829-830.

[5] في (ج): ولم.

[6] سقط من من (ب) و (ج)

- ثالثها: أن يكون متنان مختلفين في الإسناد عند راوٍ عنه مقتصراً على أحد الإسنادين.
- رابعها: أن يسوق المحدث الإسناد إلى منتهاه، فيقطعه قاطع عن ذكر متنه، ويذكر كلاماً أجنبياً، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك [1][2].

فيعرف المدرج بأمور منها أن يمتنع صدور ذلك الكلام من النبي ﷺ كحديث: «**لِلْعَبد الْمَمْلُوك أَجْرَانِ، وَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْجِهَاد فِي سَبِيل الله وبر أُمِّي لأحببت أَن أَمُوت وَأَنا مَمْلُوك**» [3]، فإن قوله: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ....**» **إلخ** من كلام أبي هريرة الراوي له؛ لا من كلامه عليه السلام لما مر [4].

وأما المدرج في الإسناد، فيعرف بمجيء رواته [5] مفصلة للرواية المدرجة؛ كما في الحموي ممثلاً له، ولا يجوز تعمد الإدراج في سند أو متن لتضمنه عزو القول لغير قائله [6].

نعم؛ ما أدرج لتفسير غريب، قال شيخ الإسلام: يتسامح فيه، ولهذا فعله الزهري وغيره من الأئمة [7]. انتهى

قوله: (**كُـلُّ قَرِيـنٍ**) أي مقارن في السند أي الأخذ عن الشيوخ، أو فيه وفي السند أيضاً سواء كان من الصحابة أم من التابعين أو أتباعهم أو أتباع أتباعهم [8].

([1]) مثاله حديث: رواه ثابت بن موسى الزاهد عن شريك عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَن كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**». الخطيب البغدادي، **الفصل للوصل المدرج في النقل**، جـ1، ص27.

([2]) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص115 وص226.

([3]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، برقم (2410)، جـ2، ص900.

([4]) المناوي، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، جـ2، ص82.

([5]) في (ب): رواية.

([6]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص121.

([7]) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص106.

([8]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص123.

قوله: (**عَـنْ أَخِـهْ**) بسكون الهاء للوزن أو نية الوقف، وبحذف الياء منقوصاً وإن كانت لغة ضعيفة، والمراد عن مساويه في الأخذ عن الشيوخ... إلخ [1] ما مر فأطلق لفظ الأخ على المساوي مجازاً بالاستعارة التصريحية [2].

قوله: (**مُدّبَّجٌ**) بضم الميم، وفتح الدال المهملة، وتشديد الموحدة آخره جيم ما رواه كل من القرنين عن الآخر، فهو حديث مدبج سمي بذلك أخذاً من ديباجتي الوجه، وهما الخدان لتساويهما وتقابلهما [3] (**فَاعْرِفْهُ حَقّاً**)؛ أي أعلمه علمًا حقاً [4].

قوله: (**وَانْتَخِهْ**) بخاء معجمة بعد المثناة الفوقية؛ أي افتخر بمعرفته قال في المختار: يقال: انتخى علينا فلان؛ أي افتخر وتعظم [5].

ثم لا فرق في رواية: (**كل قرين**) عن الآخر بين أن تكون الرواية بواسطة أو بدونها [6].

مثالها بدون واسطة في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة وبالعكس، وفي التابعين رواية الزهري عن أبي الزبير وبالعكس، وفي أتباع التابعين رواية مالك عن الأوزاعي وبالعكس، وفي أتباع أتباع أتباع[1] التابعين رواية أحمد بن حنبل عن علي بن المديني وبالعكس [2].

([1]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري**، ص203.

([2]) الأجهوري، **حاشية العلامة عطية الأجهوري على شرح محمد الزرقاني**، ص70.

([3]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ4، ص169.

([4]) صلاح الدين خليل الصفدي، (ت: 764هـ)، **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، تحقيق: السيد الشرقاوي، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1407هـ- 1987م)، ص194.

([5]) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، (ت: 666هـ)، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، (صيدا، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، ط5، 1420هـ - 1999م)، ص307.

([6]) الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، جـ 2، ص541.

ومثالها كما أفاده الحافظ ابن حجر أن يروي الليث عن يزيد بن الهاد [3] عن مالك، ويروي مالك عن يزيد عن الليث، وقد تكون رواية الأقران بدون تدبيج، وهي انفراد أحد القرينين بالرواية عن الآخر، فالمدبج أخص من الأقران، فكل مدبج أقران ولا عكس [4].

مثاله: رواية الأعمش عن التيمي وهما قرينان، وهذا خارج بقول الناظم كل؛ لأن معناه أن يكون الرواية من الجانبين [5]، وخرج بقوله: **(قرين)** ما إذا روى عمن هو دونه سناً، أو في مرتبة الآخذين عنه، في رواية أكابر عن أصاغر [6].

مثال الأول: رواية الآباء عن الأبناء.

ومثال الثاني: رواية الزهري عن مالك؛ أي رواية التابعين عن أتباع التابعين [7]، ورواية الصحابة عن التابعين كرواية عبادلة [8] وأبي هريرة ومعاوية وأنس عن كعب الأحبار الذي هو تابعي، والعبادلة أربعة نظمهم بعضهم بقوله:

---

(1) سقط أتباع من (ب).

(2) ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص414.

(3) أبو عبد الله يزيد بن عبد الله المدني، محدث من صغار التابعين وإمام ثقة مكثر من أئمة الحديث الثقات، حدث عن: عمير مولى أبي اللحم، وحدث عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، وتوفي سنة 139هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ6، ص189.

(4) الأبياري، نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني، ص123.

(5) محمد ضياء الرحمن الأعظمي، **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**، (د.م، مكتبة أضواء السلف، 1999م)، ص51.

(6) محمد أنور البدخشاني، **تفهيم مصطلح الحديث**، (د.م، الكشاف پبليكيشنز، 1996م)، ص80.

(7) في (ب) و (ج): أتباع التابعين عن التابعين

(8) هم "عبدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ، وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، وعبدُ اللهِ بنُ الزُّبَيرِ، وعبدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو". قيلَ لهُ: "فابنُ مَسعودٍ؟"، قالَ: "لا، ليسَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ مِنَ العبادلةِ". قالَ الحافِظُ أحمدُ البَيْهَقِيُّ: "وهذا لأنَّ ابنَ مسعودٍ تَقَدَّمَ مَوْتُهُ، وهؤلاءِ عاشُوا حَتَّى احتِيْجَ

أبناء عباس وعمرو وعمر ثم الزبير هم العبادلة الغرر [1]

فتأمل.

قوله: (**لَفْظـاً وَخَطاً**) منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل؛ أي ما اتفق لفظه وخطه، وهو مبتدأ، والمسوغ للابتداء به مع كونه نكرة عمله فيما بعده، والكلام على تقدير مضاف أي لفظ راويه وخطه [2].

وقوله: (**مُتَّفِـقْ**) خبر المبتدأ أي أن الحديث الذي يتفق في سنده الراويان أو الأكثر في الاسم واسم الأب أو في الاسم واسم الأب والجد، أو في الألقاب والكنى والأنساب متفق؛ أي يسمى بذلك للاتفاق المذكور [3].

قوله: (**وَضِـدُّهُ**) المراد بالضد المثل ولو عبر به لكان أولى [4][5]، وقوله: (**فِيمَـا ذَكَرْت**) أي من الاتفاق لفظاً وخطاً المفترق أي يسمى بذلك لافتراق المسميات والأشخاص، وهذا الافتراق هو المسوغ للناظم التعبير بالضد، فالمراد أن الحديث الذي يكون بعض سنده بهذه الصفة يسمى بالمتفق والمفترق معاً، فهما قسم واحد وإن كان عبارة الناظم توهم أنهما قسمان، فمفهومه واحد، ويعبر عن هذا المفهوم تارة

إلى عِلْمِهِمْ، فإذا اجْتَمَعُوا عَلَى شيءٍ قيلَ: هذا قَوْلُ العبادِلَةِ، أوْ: هذا فِعْلُهُمْ"، قُلْتُ: ويَلْتَحِقُ بابنِ مَسعودٍ في ذَلِكَ سائِرُ العبادِلَةِ الْمُسَمَّيْنَ بعبدِ اللهِ مِنَ الصحابةِ، وهُمْ نَحْوُ مِئَتَيْنِ وعِشْرِينَ نَفْساً". البلقيني، **محاسن الاصطلاح**، ص460.

([1]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص124.

([2]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص125.

([3]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ 3، ص56.

([4]) الزبيدي، **تاج العروس**، جـ 2، ص505.

([5]) قيل: أي ضد المتفق. الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص125.

بالمتفق وأخرى بالمفترق، فهو باعتبار ما صدقاته من المشترك اللفظي بالنسبة لكل من اللفظين، وإن كانا مترادفين [1].

والحاصل: أن يقال له: متفق باعتبار الأسماء ونحوها ومفترق باعتبار مسميات تلك الأسماء، فتنبه له[2].

وذكر الحافظ العراقي ثمانية أقسام، ولنذكر لك بعضها توضيحاً للمقام فنقول:

- الأول: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد ستة رجال.

ومن الغريب من هذا القسم اثنان [3] جمعهما عصر واحد، واشتركا فيمن رويا عنه، وروى عنهما، وهما حميد بن قيس المكي [4] وحميد بن قيس الأنصاري [5].

- الثاني: أن تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعة متعاصرون في طبقة واحدة، ومن الغريب منه محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون، ماتوا في سنة واحدة، وكل

منهم في عشر المئة، وبقية الأقسام في الشرح [6].

([1]) التوزري، **القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية**، ص249.

([2]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص125.

[3] في (ب): قسمان.

([4]) هو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي، أحد مقرئي القرآن الكريم وأحد رواة الحديث النبوي، إمام وثقة ومحدث وعالم بالفرائض، أخذ حميد قراءة القرآن الكريم عن مجاهد بن جبر، توفي سنة 130 هـ، ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، جـ6، ص34.

([5]) وبعد بحث طويل لم يجد الباحث له ترجمة في كتب التراجم.

([6]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، جـ 2، ص263.

ومنها أن تتفق أسماؤهم وكناهم نحو عبد الله إذا أطلق، فإن كان بمكة فابن الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، أو بالكوفة فابن مسعود، أو بالبصرة فابن عباس، أو بخراسان فابن المبارك، أو بالشام فابن عمرو بن العاص [1].

ومنها أن يتفقوا في النسب مع اختلاف المنسوب إليه من حيث إن ما نسب إليه أحدهما غير ما نسب إليه آخر؛ نحو الحنفي منسوب إلى القبيلة، وهم بنو حنيفة والحنفي منسوب إلى مذهب أبي حنيفة، وفرق جماعة من أهل الحديث بينهما، فزادوا في النسبة إلى المذهب ياء تحتية قبل الفاء فيقولون حنفي (2)[3]. فتدبر

قوله: (**مُؤْتَلِفٌ**) أي من الأسماء والأنساب ونحوهما على ما مر [4]، وقوله: (**مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ**) أي لا اللفظ؛ فإنه مختلف، أي إن الحديث الذي اتفق في سنده بعض أسماء الرواة أو أنسابهم ونحوهما خطاً لا لفظاً يسمى مؤتلفاً للائتلاف بالاتفاق المذكور [5].

قوله: (**وَضِدُّهُ**) أي ضد المؤتلف، والمراد بالضد المثل، ولو عبر به لكان أولى نظير ما مر، والمراد أن الحديث الذي يكون بعض سنده بهذه الصفة يسمى بالمؤتلف والمختلف، فهما قسم واحد وإن كانت عبارة الناظم هنا أيضاً توهم أنهما قسمان، فيقال هنا نظير ما سبق [6].

([1]) أبو ناجي، **الموجز في مصطلح الحديث**، ص118.

([2]) في (ب) و (ج): حنيفي.

([3]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث**، جـ4، ص275.

([4]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص129.

([5]) الحموي، المصدر السابق، ص129.

([6]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني**، ص210-211.

قوله: (**فَاخْشَ الْغَلَطْ**) أي الوقوع في التصحيف، كأن تشدد مخففاً أو عكسه، أو تعجم مهملاً أو عكسه [1]، وأشار الناظم بذلك إلى أنه نوع مهم[2] ينبغي لطالب الحديث الاعتناء بمعرفته ليسلم مما ذكر، وقد أفرده خلق كثير بالتأليف، لا سيما الحافظ ابن حجر فإنه ألف فيه كتاباً سماه: "**تبصير المتنبه لتحرير المشتبه**"[3] وهذا النوع قسمان: أحدهما وهو الأكثر: ما لا ضابط له يرجع إليه لكثرته، وإنما يعرف بالنقل والحفظ [4].

مثاله في الأسماء: أسيد مصغراً أو أسيد مكبراً [5]، ومثاله في الأنساب: العنسي بالنون والسين المهملة، والعبسي بالموحدة والمهملة، والعيشي بالمثناة تحته والشين المعجمة [6].

ومثاله في الصفات: الحناط بالحاء المهملة والنون نسبة إلى بيع الحنطة، والخباط بالمعجمة والموحدة نسبة إلى بيع الخبطة وهو ورق شجر يشبه السنط، والخياط بالمعجمة والتحتية نسبة إلى الصناعة المشهورة، وقد اجتمعت الصفات الثلاثة في كل من عيسى بن أبي عيسى، ومسلم بن أبي مسلم كما ذكره الدارقطني [7].

ثاني القسمين: ينضبط لقلته في أحد طرفيه : وهو طرف المستثنى ثم تارة يراد فيه التعميم بأن يقال: ليس لهم فلان إلا كذا، وتارة يراد فيه التخصيص بالصحيحين والموطأ بأن يقال: ليس في الكتب الثلاثة فلان

---

[1]- البيقوني، المصدر السابق، 211.

[2] سقط مهم من (ب).

([3]) حرر المؤلف في هذا الكتاب كتاب المشتبه للذهبي فضبط فيه الأسماء بالحروف، وكذلك استدرك فيه ما فات الذهبي من أسماء. ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، جـ1، ص50.

([4]) السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث**، جـ3، ص237.

([5]) السخاوي، **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، ص260.

([6]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي**، جـ2، ص221.

[7]- العراقي، المصدر السابق، جـ2، ص226.

إلا كذا، فمن الأول سلام كله مثقل إلا عبد الله ابن سلام [1] الصحابي وابن أخته اسمه سلام أيضاً، وسلام جد أبي علي الجبائي [2][3].

وجد النسفي، وجد السيدي، ووالد البيكندي [4]، وسلام بن أبي الحقيق [5]، وسلام ابن مشكم[6]، بتثليث [7] اليهوديان [8]، واعترضه الحافظ ابن حجر بأنه: ورد في الشعر الذي هو ديوان العرب مخففاً، وساق في التبصير قول أبي سفيان بن حرب [9]:

سَقَانِي فَرَوَّانِي كُمَيْتاً مُدَامَةً ... عَلَى ظَمَأٍ مِنِّي سَلَامُ بْنُ مِشْكَمِ [10].

([1]) وهو عبد الله بن سلام بن الحارث، صحابي جليل وكنيته: أبو يوسف، وكان يهودياً من يهود بني قينقاع، ولزم عبد الله بن سلام المدينة المنورة، وتوفي سنة 43هـ، محمد بن حبان الدارمي، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، (المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1411 هـ - 1991 م)، ص36.

([2]) في (ب): الجيالي.

([3]) هو محمد بن عبد الوهّاب الجبائي، شيخ المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره، مؤسس فرقة الجبائية. من تصانيفه كتاب: «الأصول»، وتوفي سنة 303 هـ. الزركلي، **العلام**، جـ6، ص256.

([4]) هو أبو عبد الله محمد بن سلام بن فرج السلمي البخاري البيكندي، أحد العلماء ومن رواة الحديث عند أهل السنة والجماعة، روى عن: أبي الأحوص سلام بن سليم، وغيره، وحدث عنه: البخاري، وغيره، توفي سنة: 225هـ، المزي، **تهذيب الكمال**، جـ25، ص340.

([5]) هو أبو رافع سلام بن أبي الحقيق شاعر وفارس يهودي، أحد الذين حزبوا الأحزاب ضد المسلمين في غزوة الأحزاب، وأعانهم بالمؤن والأموال الكثيرة. قتل في سرية عبد الله بن عتيك سنة: 5هـ، ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، جـ 2، ص91.

([6]) هو بن الحكم بن حارثة بن الخزرج بن كعب بن خزرج، كان من أفراد قبيلة بني النضير اليهودية، ومقاتلاً يهودياً وحاخاماً وشاعراً، عاش في المدينة المنورة، وتوفي سنة 628م. سعد الملك علي ابن ماكولا، (ت: 475هـ)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ-1990م)، جـ 4، ص403.

([7]) زاد في (ب): الميم.

([8]) السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ2، ص250-251.

([9]) أبو سفيان صخر بن حرب بن أمية، صحابي، من سادات قريش قبل الإسلام، أسلم أبو سفيان يوم فتح مكة سنة ثمانية للهجرة، وتوفي بالمدينة المنورة سنة 31 هـ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (ت: 256هـ)، **التاريخ الكبير**، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، د.ت، جـ4، ص310.

([10]) العراقي، **التبصرة والتذكرة**، جـ2، ص 226، والأثيوبي، **شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث**، جـ 2، ص300.

فإن قيل: تخفيفه في الشعر للضرورة أجيب: بأنه خلاف الأصل، لا سيما مع تكرره، ومن الثاني وهو المخصوص بالموطأ والصحيحين خازم بالخاء المعجمة محمد بن خازم أبو معاوية [1]، وما سواه ممن في الكتب الثلاثة المذكورة فبالمهملة كأبي حازم الأعرج [2]، وجرير بن حازم [3]،

تأمل [4].

قوله: **(والْمُنكَرِ)** انفرد بسكون الدال للضرورة على حد قوله [5]، ولو عصر المسك، والباب انعصر، وفي كلام الناظم حذف الموصول الاسمي، وأجازه الكوفيون والأخفش، وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر كما في مغني اللبيب [6]، وقوله به وإلخ متعلق بانفرد أي: إن الحديث المنكر الذي انفرد بروايته راوٍ من الرواة بحيث لا يعرف هذا الحديث من غير روايته لا من الوجه الذي رواه، ولا من وجه آخر [7].

قوله: **(غدا)** أي صار.

([1]) هو أبو معاوية محمد بن خازم السعدي الكوفي الضرير، من أئمة الحديث الثقات، وهو حافظ حجة، حدث عن: هشام بن عروة، وغيره، وحدث عنه: ابنه إبراهيم، وغيره، قال الدارقطني: «من الرفعاء الثقات»، توفي سنة 194 هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ9، ص71.

([2]) هو أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج. مولى لقوم من بني ليث، وروى عن سهل بن سعد، وروى عنه ابن شهاب، وكان ثقة كثير الحديث، توفي سنة: 140هـ. الذهبي، المصدر السابق، جـ6، ص97.

([3]) هو أبو النضر جرير بن حازم بن زيد، تابعي من رواة الحديث النبوي، وهو والد المحدّث وهب بن جرير، حدث عن: أيوب السختياني، وحدث عنه: الأسود بن عامر شاذان، توفي سنة: 170، المزي، **تهذيب الكمال**، جـ4، ص559.

([4]) السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ 2، ص251-252.

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص131.

([6]) عبد الله بن يوسف بن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك- محمد علي حمد الله، (دمشق، دار الفكر، ط6، 1985م)، جـ 2، ص815.

([7]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص131.

قوله: **(تعديله)** اسمها أي: تعديل الغير إياه، فالمصدر مضاف للمفعول والفاعل محذوف [1].

قوله: **(لا يحمل التفردا)** خبر غدا أي: لم يبلغ في العدالة والضبط مبلغاً يحتمل معه التفرد بالرواية؛ لكونه وإن كان ثقة بتوثيق الغير له لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده؛ بل هو قاصر عن ذلك [2]، وجملة غدا إلخ في موضع الصفة لراوٍ مثاله: حديث: «**كُلُوا الْبَلَحَ**[3] **بالتمر قان الشَّيْطَانَ إِذَا رَآهُ قَالَ عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْجَدِيدَ بِالْخَلِقِ**» [4] أي: القديم، وهو بفتح المعجمة، فهذا الحديث منكر، كما قاله: النسائي وغيره، فإن راويه وهو أبو زكير [5] عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة تفرد به وأخرج له مسلم في كتابه المسمى بالمتابعات غير أنه لم يبلغ بهذا التخريج المستلزم للتعديل رتبة من يحتمل تفرده؛ ولأن معناه: ركيك لا ينضبط على محاسن الشريعة؛ لأن الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم؛ بل من حياته مسلماً مطيعاً لله تعالى [6]، وما ذكره الناظم في تعريف المنكر هو للحافظ أبي بكر البرذعي [7].

([1]) الحموي، المصدر السابق، ص131.

([2]) الأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، جـ 1، ص186.

([3]) أي: الخلال، وهو حمل النخل ما دام أخضر صغاراً كحِصرم العنب، واحدته: بلحة. ابن منظور، **لسان العرب**، جـ2، ص231.

([4]) أخرجه ابن ماجه في **سننه**، كِتَابُ الأَطْعِمَةِ، بَابُ أَكْلِ الْبَلَحِ، بِالتَّمْرِ، برقم (3330)، جـ2، ص1105، وابن الجوزي في الموضوعات، كتاب الأطعمة، جـ 3، ص25. قال النسائي: "هذا حديث منكر، تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده". ابن عمار، **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**، ص128.

([5]) هو يحيى بن محمد بن قيس، المحدث المعمر المدني، روى عن: زيد بن أسلم وأبي حازم الأعرج، حدث عنه: علي بن المديني. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ 9، ص296.

([6]) ابن عساكر، **التاريخ الكبير**، جـ 2، ص26.

([7]) أبو بكر البرذعي محمد بن يحيى، الإمام، الحافظ، الحجة، حدث عن: أبي سعيد الأشج، وحدث عنه: أبو علي بن الصواف، وقيل: كان ثقة فاضلاً فهِماً، حافظاً، وتوفي سنة: 131هـ، الصفدي، **الوافي بالوفيات**، جـ 8، ص223.

وعليه: فالمنكر مباين للشاذ المتقدم، وهو ما جرى عليه ابن حجر حيث فرق بينهما بما حاصله أنه إن خولف الراوي المقبول بأرجح منه لمزيد ضبط، أو عدل، أو غير ذلك من الصفات المرجحة، فالراجح يقال له: المحفوظ، والمرجوح يقال له: الشاذ، وإن وقعت له المخالفة مع الضعيف، فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله: المنكر [1]، فالنسبة بين الشاذ والمنكر تباين كلي لا تساوٍ ولا تباين جزئي أي: عموم وخصوص مطلقاً، أو وجهي، وإن قيل: به إذ لا يصدق الشاذ على شيء من أفراد المنكر، كما أن المنكر لا يصدق على شيء من أفراد الشاذ؛ لأنه ما خالف فيه الثقة من هو أحفظ منه، أو تفرد به قليلًا الضبط كما مر [2]، والمنكر ما خالف فيه المستور، أو تفرد به الضعيف الذي لا ينجبر بالمتابعة، فعلم أن كلا منهما قسمان، والمقابل للشاذ المحفوظ، وللمنكر المعروف، وبهذا علم تفسير المعروف، والمحفوظ، وقد أهملهما الناظم، واللائق ذكرهما كما ذكر المتصل مقابله من المرسل والمنقطع والمعضل [3].

مثال المعروف والمنكر ما روي من طريق حُبَيِّبُ بْن حَبِيبٍ [4]، عن أبي إسحاق، عن الْعَيْزَار بْنِ حُرَيْث[5]، عن ابن عباس مرفوعاً: «**مَن أَقامَ الصَّلاةَ وآتى الزَّكاةَ وَحَجَّ البَيْتَ وَصَامَ وَقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ**» [6]، قال أبو حاتم: حديث منكر، والمعروف من ثقاته روايته عمن ذكر موقوفاً [7]. حموي

([1]) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ص71-72.

([2]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص132.

([3]) الحموي، المصدر السابق، ص132-133.

([4]) هو أبو مُحَمد حبيب بن أبي حبيب الْحَنَفِيّ، روى عَن عَمْرو بن هرم، وروى عنهُ ابْن أَبِي شيبة، مولى بني تيم اللَّه من ربيعة، وتوفي سنة: 156هـ. البخاري، **التاريخ الكبير**، جـ3، ص126.

([5]) هو الْعيزَار بْن حُرَيْث العَبْدي من أهل الْكُوفَة، روى عَن بْن مَسْعُود، وروى عَنهُ ابْنه الْوَلِيد، مَاتَ فِي ولَايَة خَالِد على الْعرَاق سنة 110هـ، ابن حبان، **الثقات**، جـ5، ص283.

([6]) أخرجه ابن عدي في **الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**، برقم (532)، جـ3، ص330.

([7]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص133.

قوله: (**متروكه**) أي حديث قوله: (**ما واحد**) أي ما راوٍ واحد فواحد صفة موصوف محذوف [1].

وقوله: (**به انفرد**) بسكون الدال للضرورة [2].

قوله: (**وأجمعوا لضعفه**) الواو للحال، واللام بمعنى على أي إن الحديث المتروك اصطلاحاً ما انفرد بروايته راوٍ واحد، والحال أن المحدثين قد أجمعوا على ضعف ذلك الراوي؛ لكونه متهماً بالكذب مثلاً في كلامه، وإن لم يظهر وقوع ذلك منه في الحديث وبمضمون هذه الحالية فارق المنكر [3]، وأما معناه لغة فهو الساقط [4].

قوله: (**فهو**) أي المتروك كرد لعل الكاف زائدة، والمصدر بمعنى اسم المفعول، أي مردود، ويحتمل أنها أصلية، والمعنى كالمردود، أي: الموضوع؛ لكونه أخف منه كما صرحوا به، وأفاده الناظم أيضاً بالتشبيه من حيث أن المشبه أحط مرتبة من المشبه به، وفي نسخة فهو يرد بصيغة المضارع المبني للمجهول، وهي التي شرح عليها الحموي، أي: فهو يرد ولا يقبل؛ لكونه من أقسام الضعيف [5].

قوله: (**والكذب**) أي: المكذوب [6] على النبي -ﷺ- فالمصدر بمعنى: اسم المفعول.

وقوله: (**المختلف**) والمختلف بفتح اللام بعدها أي: المبتكر الذي لا تنسب إليه - ﷺ- أصلاً [1].

([1]) الحموي، المصدر السابق، ص135.

([2]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني**، ص217.

([3]) الأجهوري، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**، ص187.

([4]) التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، جـ1، ص285.

([5]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص135.

([6]) الحموي، المصدر السابق، ص137.

وقوله: (**المصنوع**) أي: الذي صنعه قائله، وأتى الناظم بهذه الألفاظ الثلاثة المتقاربة المعنى؛ للتأكيد والمبالغة في التنفير عنه؛ وإلا فأحدها كافٍ في المراد، وفي نسخة وعليها شرح الدمياطي لفظ الموضوع في العروضة والضرب، فيكون في البيت جناس تام، إذ الموضوع في الأول: بالمعنى اللغوي، والثاني: بالمعنى الاصطلاحي [2].

قوله: (**على النبي**) تنازعه كل من العوامل الثلاثة قبله، فاعمل فيه الأخير، وحذف ضميره من الأولين؛ لكونه فضيلة أي: عليه [3].

قوله: (**فذلك**) أي: المكذوب على النبي من قول، أو فعل، أو تقرير، أو نحو ذلك مما مر [4] الموضوع أي: المحطوط، من وضع الشيء إذا حطه، سمي بذلك لانحطاط رتبته دائماً، بحيث لا ينجبر أصلاً، وأدخل الناظم الفاء في خبر المبتدأ وهو مما منعه الجمهور مطلقاً، وجوزه بعضهم إن تضمن المبتدأ عموماً؛ لكونه موصولاً، أو شرطًا، وجوزه الأخفش مطلقاً [5]، قال الحموي: وعليه يتخرج كلام الناظم مع أن (أل) الداخلة على المصدر المؤول باسم المفعول موصولة، فلا حاجة لتخريجه على ما قاله؛ بل هو مخرج على ما جوزه البعض المذكور، وقضية قول الناظم: (**على النبي**) إن المكذوب على الصحابي، أو التابعي لا يسمى موضوعاً، وهو محتمل وإنما أورد "الموضوع" في علم الحديث مع أنه ليس بحديث؛ نظراً إلى زعم واضعه، وهو شر أنواع الضعيف؛ لكونه كذباً على رسول الله -ﷺ-

---

([1]) الأجهوري، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية**، ص81.

([2]) العراقي، **التبصرة والتذكرة**، جـ1، ص306-307.

([3]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني**، ص218-219.

([4]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص137.

([5]) الأجهوري، **حواشي على شرح الزرقاني على منظومة البيقونية**، ص188.

كما وقع لغياث بن إبراهيم [1] حيث دخل على المهدي[2] فوجده يلعب بالحَمَام فسباق، وفي الحال إسناد إلى النبي -ﷺ- وقال: «**لا سبق إلا في نصل** [3]، **أو خف**[4]، **أو حافر، أو جناح**» [5] فأمر له المهدي ببدرة، أي: بعشرة آلاف درهم، فلما خرج قال المهدي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله -عليه الصلاة والسلام- ما قال رسول الله -ﷺ: "أو جناح" فأمر بذبح الحمام، وترك ما كان عليه، وقال أنا الذي حملته على ذلك، وقد يعرف بما فيه وعد عظيم على فعل شيء حقير" [6]

كقوله: «**لُقْمَةٌ فِي بَطْنِ جَائِعٍ خَيْرٌ مِنْ بِنَاءِ أَلْفِ جَامِعٍ**» [7].

أو بما فيه وعيد شديد على غير كبيرة كقوله: «**من أكل الثوم ليلة الجمعة فليهوِ في النار سبعين خريفاً**» [8]، ثم تارة يخترع الواضع كلاماً من عنده، وهو ظاهر، وتارة يأخذ من كلام غيره ككلام بعض السلف الصالح نحو: «**حُبُّ الدُّنيا رَأسُ كُلِّ خَطيئَةٍ**» [9] فإنه من كلام مالك بن دينار، أو قد

([1]) أبو عبد الرحمن غياث بن إبراهيم التميمي الأسدي، بصري، سكن الكوفة، ثقة، روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، روى محمد بن يحيى الخزاز عنه، وتوفي سنة 161هـ، ابن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، جـ2، ص200.

([2]) هو الخليفة أبو عبد الله محمد بن المنصور أبو جعفر، كان جواداً ممداحاً معطاءً، محباً إلى الرعية، ونقش خاتمه: الله ثقة محمد وبه نؤمن، ملك عشر سنين وشهراً ونصفاً، وتوفي سنة 169هـ، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ7، ص410.

([3]) أَيْ: لِلسَّهْمِ، المباركفوري، **تحفة الأحوذي، جـ4**، ص383.

([4]) أَيْ: لِلْبَعِيرِ. المباركفوري، المرجع السابق، جـ4، ص383.

([5]) أخرجه الترمذي في **سننه**: أَبْوَابُ الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّهَانِ وَالسَّبَقِ، برقم (1700)، جـ3، ص257. فزاد في الحديث «أَوْ جَنَاحٍ»، والموضوع هو اللفظ الأخير فقط. ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص110.

([6]) القصة ذكرها السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث**، جـ1، ص258.

([7])"الظاهر أنه ليس بحديث"، إسماعيل بن محمد العجلوني (ت: 1162هـ) في كتابه: **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، (القاهرة، مكتبة القدسي، 1351هـ)، جـ 2، ص145.

([8]) لم يجده الباحث في كتب المتون، عبد الكريم بن عبد الله خضير، **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**، (د.م، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1997م)، ص112.

([9]) ليس بحديث كما ذكره العراقي، كتاب **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ 1، ص293.

يكون مما قاله الحكماء نحو: «**المَعِدَةُ بَيتُ كُلِّ داءٍ، وَالحِميَةُ رأسُ كُلِّ دَواءٍ، وأصل كل داء البردة**» [1]، فإنه من كلام الحارث بن كلدة [2] طبيب العرب.

أو الإسرائيليات، أي الأقاويل المنسوبة لبني اسرائيل المأخوذة من التوراة ونحوها كحديث: «**حب الدنيا**» المار على ما قيل، والحامل على الوضع إما عدم الديانة كالزنادقة فإنهم وضعوا أربعة عشر ألف حديث [3]، أو التعصيب والانتصار لمذاهبهم كالخطابية [4]، أو اتباع هوى الرأس كسفيان بن إبراهيم المار [5] أو الإغراب

بقصد الانتشار كالذين وضعوا أحاديث فضل السور كقول ميسرة بن جندب [6] من قرأ كذا فله كذا، وذلك أن السورة التي صحت الأحاديث في فضلها كما قاله السيوطي الفاتحة، والزهراوان، والأنعام، والسبع الطوال مجملاً، والكهف، ويس، والدخان، والملك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص،

([1]) قال السخاوي: "لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم"، السخاوي، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، تحقيق: محمد عثمان الخشت، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1405هـ- 1985م)، ص611.

([2]) هو الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج، طبيب عربي مشهود له ببراعته في الطب، وترجم له ضمن أسماء الصحابة؛ ومات مسموماً سنة 635 م، ابن حجر العسقلاني، **الإصابة**، جـ1، ص459.

([3]) **العراقي، التبصرة والتذكرة**، جـ 1، ص308.

([4]) هي فرقة دينية منقرضة ادعت كونها إسلامية شيعية، يُنسبون إلى أبي الخطاب محمد الأسدي، وأجمع علماء الشيعة الإمامية على انحرافهم وضلالتهم وكفرهم، وخروجهم عن الإسلام. محمد بن الحسن الطوسي، (ت: 460هـ)، **اختيار معرفة الرجال**، تحقيق: مهدي الرجائي، (د.م، مؤسسة آل البيت، د.ت)، ص245-248.

([5]) هو سفيان بن إبراهيم بن مزيد الأزدي الجريري مولى كوفي ذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام. السيد محسن الأمين، **أعيان الشيعة**، (بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1403هـ -1983م)، جـ7، ص265.

([6]) ليس بميسرة وإنما سمرة بن جندب، صحابي من صغار الصحابة، وأحد رواة الحديث النبوي، روى عن: النبي محمد وأبي عبيدة بن الجراح، وروى عنه: ابنه سليمان، وتوفي سنة 58 هـ، المزي، **تهذيب الكمال**، جـ8، ص222.

والمعوذتين، وما عداها من السور لم يصح فيه شيء، والزهروان البقرة وآل عمران والسبع الطوال البقرة... إلخ آخره براءة بجعلها مع الأنفال سورة واحدة [1].

واعلم أن تعمد وضع الحديث مطلقاً حرام بإجماع من يعتد بإجماعه؛ خلافاً للكرامية [2] فإنهم جوزوه في الترغيب والترهيب، وإن رواية الموضوع حرام على من علم أو ظن أنه موضوع؛ إلا مع بيان أنه موضوع لقوله ﷺ: «**من حدَّثَ عنِّي حديثاً يرى أنَّهُ كذِبٌ فَهوَ أحدُ الكاذِبينَ**» [3] رواه مسلم، والمستحل لذلك كافر وغيره مرتكب كبيرة، وبالغ الجويني [4] فكفر من تعمده، ولو لم يستحل [5].

وقوله: **(في الخبر)** فهو أحد الكذابين، قال شيخ الإسلام: بالتثنية والجمع فعلى التثنية الكذابان واضعه الأصلي وظان كذبه، وعلى الجمع يكون المعنى أحد الكذابين المشهورين بالكذب [6].

قوله: **(وقد أتت)** أي هذه الأرجوزة أي: برزت [1].

([1]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ 1، ص341-342.

([2]) هي فرقة كلامية من فرق المرجئة، ظهرت في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وسُميت بذلك نسبة إلى مؤسسها وصاحبها الأول محمد بن كرام السجستاني، فيصل بدير عون، **علم الكلام ومدارسه**، (د.م، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ت)، ص162-163.

([3]) رواه مسلم في مقدمة صحيحه: باب وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذابين، جـ1، ص8، وأخرجه ابن ماجه في **سننه**: بَابُ مَنْ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، برقم (38)، جـ1، ص14. صححه: شعيب الأرناؤوط.

([4]) وهو أبو محمد عبد الله بن حَيُّويَه الجويني، والد إمام الحرمين أبي المعالي الجويني، كان إماماً في التفسير والفقه وأصول الدين والعربية والأدب، وتخرج عليه خلق كثير وكان يلقب بركن الدين، وتوفي سنة 1047هـ، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، (ت: 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وغيره، (د.م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ)، جـ4، ص344.

([5]) وَقَدْ قَال بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِكُفْرِ مَنْ فَعَل ذَلِكَ، مِنْهُمْ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ، وَوَجَّهَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِأَنَّ الْكَذِبَ عَلَيْهِ - صلى الله عليه وسلم - هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ كَذِبٌ عَلَى اللهِ، وَإِفْسَادٌ لِلدِّينِ مِنَ الدَّاخِل. **الموسوعة الفقهية الكويتية**، جـ 40، ص62.

([6]) ابن حجر **العسقلاني**، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ص113.

قوله: (**كالجوهرة**) أي: لنفاستها [2] بما اشتملت عليه من علم الحديث والجوهر اللآلي الكبار، وتسمى درراً [3]، وقوله: (**المكنون**) أي: المستور لنفاسته وعزته [4].

قوله: (**سميتها**) أي: هذه الأرجوزة، قال في الصحاح: سميت فلاناً زيداً، وسميته بزيد بمعنى: وأسميته مثله[5]، فيسمى به. حموي

(**منظومة البيقوني**) قال الحموي: أي: جعلت عليها الذي تتميز به عن غيرها نسبقها إلى، فإن الفعل يتميز بفاعله؛ لكونه علة وجوده، ولم أقف للناظم -رحمه الله تعالى- على ترجمة يعلم منها اسمه وحاله، ولا أدري ما هذه النسبة، هل هي لبلد، أو قرية، أو أب، أو جد [6]. انتهى

والنظم لغة: الجمع [7]، واصطلاحاً: الجمع على بحر من البحور المعروفة عند أهل القريض، أي: الشعر [8]، قال في الصحاح: نظمت اللؤلؤ أي: جمعته [9] في السلك، والتنظيم مثله، ومنه: نظمت الشعر ونظمته والنظام الخيط الذي ينظم فيه اللؤلؤ [10].

([1]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص142.

([2]) محمد بن أبي الفتح البعلي، (ت: 709هـ)، **المطلع على ألفاظ المقنع**، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، (د.م، مكتبة السوادي للتوزيع، 1423هـ - 2003 م)، ص20.

([3]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص142.

([4]) إبراهيم مصطفى وغيره، **المعجم الوسيط**، (القاهرة، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د.ت)، جـ2، ص802.

([5]) الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، جـ6، ص2383.

([6]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص142.

([7]) الكفوي، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ص946.

([8]) السخاوي، **الغاية شرح منظومة الهداية في علم الرواية**، ص23.

([9]) في (ب): جعلته.

([10]) الجوهري، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، جـ5، ص2041.

قوله: (**فوق الثلاثين**) أي فوق عقد الثلاثين [1]، وفائدة ذكر الناظم لعدة أبياتها صونها عن إسقاط بيت منها، أو أكثر من نحو حاسد [2].

وقوله: (**بأربع**) ظرف لقوله: (**أتت**) قدم عليه لضرورة النظم [3]، وكذلك فوق.

قوله: (**أبياتها**) أي: عدة أبياتها فاعل، أتت أي: أن أبيات هذه الأرجوزة زائد على عقد الثلاثين بأربعة

أبيات، وهذا بناء على أنها من كامل الرجز لا من مشطوره، وإلا كانت ثمانية وستين [4]، وهذا مع ما قدرناه سابقاً من العناية عند قول الناظم :(**وذي من أقسام الحديث عدة**) صريح منه، أو كالصريح في أن عدد الأقسام كعدد الأبيات، وإن لم يكن كل قسم في بيت، فإن بعض الأقسام في بيتين كالصحيح، وكذا أبيات الخطبة والختام ليس فيها، وبعض الأبيات فيه قسمان: وفي نسخة أقسامها بدل أبياتها، وهو معترض بأن الأقسام سردت فوجدت اثنين وثلاثين قسماً كما عدها كذلك الدمياطي، فنسخته أبياتها هي الصحيح، ولذا شرح عليها الحموي أيضاً، ويجاب بأنه: عدو المدلس اثنين والمقلوب كذلك فهما أربعة لا اثنان، فالعدد صحيح، وهو ظاهر[5] أفاده حموي.

([1]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص142.

([2]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، ص228.

([3]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص142.

([4]) الحموي، المصدر السابق، ص143.

([5]) البيقوني، **المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري**، ص228-229، الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص142.

قوله: (**ثم بخير ختمت**) أي ثم بعد أن تم المقصود من نظمها ختمت بخير بينا الفعل للمجهول وختمها بالخير لاشتمالها على عمل الخير فجزاه على سعيد كل خير وعاملنا. وإياه بالرضى والقبول، فإنه أكرم مسؤول، وأعز مأمول.

وفي قوله: (**ختمت**) إشارة إلى حسن الختام، وهو أن يؤتى في آخر الكلام بما يدل على انتهائه [1]، ويسمى براعة استهلال، أما براعة المطلع فهي كل ما تقدم على المقصود من البسملة وما بعدها، فالبراعات ثلاث تزييل وتكميل لما جمعته منقولاً من شرح العلامة الحموي على المَنْظُومَة، فنقول مما فات الناظم رحمه الله من الأقسام المعلق، وهو لغة: من تعليق للطلاق بجمع قطع الاتصال [2]، وعرفاً: ما حذف منه أول الإسناد [3]، أي: طرفه الذي ليس فيه الصحابي واحداً، أو أكثر، أو جميع الرواة، ولو مع الصحابي، وعزي الحديث لما فوق المحذوف.

مثال ما حذف من أول واحد قول البخاري: وقال مالك عن الذهبي عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**لَا تُفَاضِلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ**» [4]، فإن البخاري بينه وبين مالك واحد.

ومثال ما حذف منه غير الصحابي، قول البخاري: وقالت عائشة -رضي الله تعالى عنها -: «**كانَ النبيُّ ﷺ يَذْكُرُ علَى كُلِّ أحواله**» [5].

([1]) الحموي، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البيقونية**، ص142.

([2]) الزركشي، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، جـ 2، ص55.

([3]) التهانوي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، جـ1، ص488.

([4]) الحديث في البخاري هكذا: «**لا تُفَضِّلُوا بيْنَ أَنْبِيَاءِ اللهِ**». أخرجه في **صحيحه**: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: **{وإن يونس لمن المرسلين}** [الصافات: 139] "، برقم (3414)، جـ4، ص159.

([5]) الحديث في البخاري هكذا: «**كانَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم يذكُرُ اللهَ على كلِّ أحيانِه**». كتاب الأذان، باب: هل يتتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا، وهل يلتفت في الأذان، برقم (633)، جـ1، ص129. قيل: " مَا لَا يَلْتَحِقُ بِشَرْطِهِ وَلَكِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ غَيْرِهِ". السيوطي، **المصدر السابق**، جـ1، ص126.

ومثال ما حذف منه جميع الرواة قول البخاري، وقال وفد عبد القيس للنبي ﷺ: «**مُرْنَا بِجُمَلٍ مِنَ الأَمْرِ إِنْ عَمِلْنَا بِهَا دَخَلْنَا الْجَنَّةَ فَأَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ وَالشَّهَادَةِ**» [1]،وأما شروطه:

- فالأول: أن يبلغ الجمع إلى حد تمنع العادة أن يتواطؤا به على كذب [2].
- الثاني: أن يكونوا مستندين في ذلك الخبر إلى الحس كالإخبار عن مشاهدة بغداد إلى الدليل العقلي كالإخبار عن حدوث العالم؛ لأن كل واحد منهم حينئذ عن ما حصل له بالاستدلال، فيتطرق احتمال النقيض المسامع، فلا يجعل له العلم، ولا يشترط إسلام للخبرين، ولا عدم احتواء بار عليهم [3]، وقد اختلف في العلم الحاصل بالمتواتر فذهب الجمهور إلى أنه ضروري، وذهب أبو الخير المصري [4] إلى أنه نظري، وذهب الآمدي إلى التوقف [5].

وهذا بالنظر للعلم بتلك الألفاظ، وكونها من كلام من استندت إليه، وأما العلم بثبوت مدلوله في الواقع فالجمهور على أنه ضروري يحصل عند سماعه من غير احتياج إلى نظر، فيضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه[6].

([1]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: **{والله خلقكم وما تعملون}** [الصافات: 96]، برقم (7554)، ج9، ص160.

([2]) الشمني، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، ص42.

([3]) الشمني، المرجع السابق، ص42-43.

([4]) هو مرثد بن عبد الله اليزني -بفتح التحتانية والزاي بعدها نون- أبو الخير المصري، ثقة فقيه من الثالثة. وفي أثبت أسانيد المصريين، وفي إسناد كل رجاله مصريون، توفي سنة 91هـ، الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة، (جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1413هـ - 1992م)، ج3، ص130.

([5]) محمد بن علي الشوكاني، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: أحمد عزو عناية، (د.م، دار الكتاب العربي، 1419هـ - 1999م) ص46.

([6]) الأبياري، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، ص32.

وقيل: نظري، قال في شرح النخبة: وليس بشيء ثم أطال في رده على كل، فهو يفيد العلم كما ذكره ابن السبكي في جمع الجوامع، بخلاف الآحاد، فإنه يفيد الظن والجمهور وأيضاً على أن المتواتر ليس له عدد مخصوص؛ لأن الاعتقاد يتقوى عند الإخبار بتدريج خفي إلى أن يحصل اليقين، والقوة البشرية قاصرة عن ضبط عدد يحصل عنده ذلك [1].

وقيل: عدده محصور في اثني عشر عدد نقباء موسى [2]؛ لأنهم جعلوا كذلك؛ ليحصل العلم بخبرهم، وقيل: في عشرين؛ لقوله تعالى: **{إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ}** [3] يفيد خبرهم العلم بإسلام الذين يجاهدون منهم [4].

وقيل: أربعين لقوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ}** [5] نزلت في الأربعين، ولو لم يفد خبرهم العلم لم يقتصر عليهم [6].

وقيل: في سبعين لاختيار موسى –عليه السلام– [7] لهم للعلم بخبرهم إذا رجعوا، فأخبروا قومهم [8].

([1]) ابن حجر العسقلاني، **شرح نخبة الفكر**، جـ2، ص22.

([2]) النَّقيب: العَريفُ، وهو شاهدُ القوم وضَمِينُهم؛ ونَقَبَ عليهم يَنْقُبُ نِقابةً، لنقباء نبي الله موسى الإثني عشر في بني إسرائيل وهم القوم الذين أرسل إليهم موسى، وكذلك يتضح مفهوم النقباء من تشبيه الرسول لنقبائه الاثني عشر بحواريي المسيح عيسى بن مريم، صفي الدين المباركفوري، **الرحيق المختوم**، (د.م، طبعة دار الهلال، د.ت)، ص137.

([3]) سورة الأنفال، الآية: 65.

([4]) الشمني، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، ص44.

([5]) سورة الأنفال، الآية: 64.

([6]) الشمني، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، ص45.

([7]) كما في قوله تعالى: **{وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَٰتِنَا}** [سورة الأعراف: 155].

([8]) الشمني، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، ص45.

وقيل: غير ذلك، مثال المتواتر من: «**مَنْ كَذب عَليّ مُتَعَمداً فَليَتَبَوَّأ مَقْعَده من النَّار**» [1]، رواه عن النبي ﷺ عدد كثير من الصحابة، قال بعض الحفاظ ليس في الدنيا حديث أجمع على روايته العشرة غيره، ولا حديث يرويه أكثر من ستين من الصحابة غيره [2]، وقال العراقي: وهذا منقوض بأن حديث المسح على الخفين [3] رواه أكثر من ستين صحابياً، منهم العشرة أي: المبشرون بالجنة، ومنها المتابعة، وهي: وجدان راوٍ موافق له، أو لشيخه، أو لشيخ شيخه، وهي الموافقة لنفس الراوي، وقاصرة وهي الموافقة لشيخه، أو شيخ شيخه، وهي بأقسامها تكسب قوة في الفرد المتابع [4].

مثالها: ما رواه الشافعي في الأم: عن مالك، عن عبد الله بن مضار [5]، عن ابن عمران أن رسول الله ﷺ قال: «**الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الهلال، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاَثِينَ**» [6] فهذا الحديث في جميع الموطأ عن مالك، "فإن غم عليكم فاقدروا له ثلاثين" وروي ابن خزيمة في صحيحه من رواية عاصم بن محمد [7] عن أبيه محمد ابن زيد [1] عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: «**فأكْمِلُوا عِدَّةَ ثَلَاثِينَ**» [2]، وهي متابعة فاخرة، وإن كانت من القسم الثاني [3].

([1]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، برقم (1291)، جـ2، ص80.

([2]) الهروي، **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، ص178-179.

([3]) عن الحسن البصري أنه قال: «**حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ**». أخرجه ابن منذر في **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، كِتَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، رقم (438)، جـ1، ص426.

([4]) محمود بن أحمد بن موسى العيني، (ت: 855 هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت)، جـ2، ص157.

([5]) لم يجد الباحث ترجمته في التراجم.

([6]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب الصوم، باب قول النبي: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»، رقم (1907)، جـ3، ص27. بدون «الهلال».

([7]) هو عَاصِم بن مُحَمَّد بن عمر بن الْخطاب الْقرشِي، سمع أَبَاهُ وأخاه واقداً، رَوَى عَنهُ يزِيد بن هَارُون، وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه، توفي سنة: 70 هـ، العيني، **مغاني الأخيار في شرح أسامى رجال معاني الآثار**، تحقيق: أبو عبد الله محمد، (د.م، د.ت) جـ3، ص36.

ومنها الشاهد: وهي مثبتة بمعنى الفرد النسبي في لفظه، أو بمعناه دون لفظه عن النسائي من حديث محمد ابن حنين [4] عن ابن عباس بلفظ ما رواه الشافعي من غير فرق، ومثال الثاني: ما رواه البخاري من حديث محمد بن زياد [5] عن أبي هريرة بلفظ: «**فإنْ غُمَّ علَيْكُم فأكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ**» [6].

خاتمة: تشتمل على مهمات يقبح بالمحدث جهلها منها معرفة طرق التحمل والتلقي، وهي ثمانية أقسام:

- أولها: عند الأكثرين سماع لفظ الشيخ سواء كان من حفظه أو كتابه، وسواء كان بإملاء، أو غيره، وإن كان الإملاء أعلى [7].
- ثانيها: القراءة على الشيخ من كتاب، أو من حفظ عن الشيخ في حال القراءة، أو ثقة غيره من السامعين حافظ لما قرئ عليه، أو ممسك لأصله مع استماع، وعدم غفلة [8].

([1]) محمد بن زيد بن إسماعيل بن الحسن، العلويّ الحسني: صاحب طبرستان والديلم، كان عارفاً بالأدب والشعر والتاريخ، وتوفي سنة 287 هـ، الزركلي، **الأعلام**، جـ6، ص123.

([2]) ذكره الشافعي في **الأم**: كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، (بيروت، دار المعرفة، 1410هـ-1990م)، جـ1، ص262.

([3]) ابن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، جـ 1، ص74.

([4]) هو محمد بن حنين، روى عن ابن عباس، وروى عنه عمرو بن دينار، وقع في بعض النسخ من النسائي وفي الأصول القديمة، قيل: وهو أخو عبيد بن حنين وكذا هو مجود في السنن الكبرى. ابن حجر العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، جـ9، ص133.

([5]) هو أبو الحارث محمد بن زياد، مولى عثمان بن مظعون الجمحي، وحدث عن أبي هريرة وعبد الله بن الزبير، وروى عنه يونس بن عبيد، له نحو من خمسين حديثاً، توفي سنة نيف وعشرين ومائة. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، جـ5، ص262.

([6]) رواه البخاري في **صحيحه**: كتاب الصوم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا**»، رقم (1907)، جـ 3، ص27.

([7]) أَيْ: طُرُقِ (الْأَخْذِ) لِلْحَدِيثِ وَتَحَمُّلِهِ عَنِ الشُّيُوخِ، والسَّمَاعُ مِنْهُ، السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، جـ2، ص157.

([8]) ابن الصلاح، المقدمة، ص318. لا يعتمد بخلافه.

- ثالثها: الإجازة المجردة عن المناولة، وهي: تسعة أقسام، ولنقتصر على أربعة أقسام؛ لكونها أضبط من باقيها:
  - أولها: إجازة خاصة بخاص كقول الشيخ: أجزتك بصحيح البخاري.
  - ثانيها: إجازة خاص بعام كقوله: أجزت كل مسلم بصحيح البخاري.
  - ثالثها: إجازة عام بخاص كقوله: أجزت كل مسلم بصحيح البخاري.
  - رابعها: عام بعام كقوله: أجزت كل مسلم بجميع مروياتي، وهي على هذا الترتيب في القوة [1].
- الرابع من أقسام التحمل: المناولة وهي قسمان: مناولة مقرونة بإجازة وهي: أعلى الإجازات على الإطلاق، ولها صور أعلاها: أن يناوله شيئاً من سماعه أصلاً، أو فرعاً مقابلاً به، ويقول هذا من روايتي عن فلان فاروه عني ونحو ذلك، ومناولة غير مقرونة بالإجازة بأن يناوله الكتاب ويقول هذا من مروياتي، ولا يقول له اروِه عني [2].
- الخامس من أقسام التحمل: المكاتبة من الشيخ بشيء من مروياته بخطه، أو بخط ثقة غيره يأذن له في الكتاب، وإرساله إلى الطالب مع ثقة بعد تحريره [3].

- القسم السادس من أقسام التحمل: إعلام الشيخ للطالب أن هذا الحديث، رواه عن فلان من غير أن يأذن له في روايته عنه [1].

([1]) ابن الصلاح، المصدر السابق، ص265.

([2]) ابن الملقن، **التذكرة في علوم الحديث**، ص89.

([3]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ص662 وما بعدها.

- السابع من أقسام التحمل: الوصية من الشيخ عند موته، أو سفره بكتاب يراه عند موته، أو سفره لشخص، ولا يجوز له في هذه أن يرويه عنه بتلك الوصية، إلا أن يأذن له الموصي بالرواية عنه [2].
- الثامن من أقسام التحمل: الوجادة: وهي أن تجد بخط من عاصرته لقيته أولاً حديثاً، فتقول: وجدت بخط من عاصرته حديثاً كذا، ومنها: معرفة صيغ الأداء [3].

اعلم أن لأداء السماع صيغاً منها: سمعت، وحدثني، وحدثنا، وسمعنا، الأول لمن سمع وحده، والآخر لمن سمع مع غيره [4].

واعلم أن هذا التفصيل في ألفاظ الأداء ليس بواجب، وإنما هو مستحب كما حكاه الخطيب عن أهل العلم كافة، وإن باقي صيغ الأداء تستفاد من صيغ التحمل، يعرف ذلك صاحب الملكة في هذا الفن، وصاحب الذوق السليم مع كونه مصرحاً به في كتب الفن أيضاً، وإنما ذكرت صيغ أداء السماع فقط لما مر فيها من التفسير الحسن [5]، وهذا آخر ما قصدت تلخيصه، وجمعه على منظومة البيقوني عمم الله النفع به بجاه سيدنا محمد وآله.

قال مؤلفها [6] : كان آخر تبييضها وقت الضحى آخر يوم من رجب سنة: 1331، من سنين الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة، وأزكى السلام في البكرة والعشية، وعلى إخوانه وأجداده من الأنبياء والمرسلين، وأزواجه وذريته، وأهل بيته والصحابة أجمعين-رضي الله عنا ببركاتهم- وأعاد علينا

([1]) ابن عمار، **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**، ص278.

([2]) السنيكي، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، جـ2، ص25.

([3]) السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جـ1، ص487.

([4]) ابن حجر العسقلاني، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، جـ4، ص724.

([5]) العراقي، **شرح التبصرة والتذكرة**، جـ 1، ص403.

([6]) من هنا إلى آخر الكلام ساقط من (ب).

والمسلمين من بقي بهم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين، آمين، آمين، آمين، آمين.

قد وافق الفراغ من ترقيم هذه النسخة الشريفة [1] يوم الاثنين بعد الظهر، أول شهر رجب الذي هو من شهور سنة ألف ومائتين وتسع وستين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة، وأكمل التحية، وقد كتبه أقل الورى، وتراب أقدام الفقراء، عبد الرحمن بن محمد الفارسي لشيخه وسيده الشيخ أحمد ابن المرحوم الشيخ محمد الدمياطي مفتي الشافعية في مكة المحمية متعنا الله بحياته، والمسلمين بحرمة سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، آمين يا رب العالمين.

[1] من هنا قد وافق الفراغ من ترقيم هذه النسخة الشريفة إلى آخر الكلام ساقط من (ج).

النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه ومنّه تكتمل الطاعات، بعد هذه الدراسة المدققة في المخطوط: "**حاشية جاد المولى محمد بن معدان الحاجري (ت: 1228هـ) على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة**"، استخلصَ الباحث النتائج الآتية:

1- حازت المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة عِنْدَ أهل الحديث على درجة كبيرة من الاهتمام والعناية بها والتعليق عليها، إذ أنَّ لَهَا شُرُوحًا كثيرة، واعتنى بها عدد من المختصين بهذا الشأن بالشرح والضبط والتَّعليق؛ وذلك لسهولة عباراتها، ويُسر ألفاظها، وعُذوبة تراكيبها، وقلة أبياتها، ووجَازةِ ألفاظها، مِمَّا يُسهل ويُيَسِر حفظها في وقت قصير.

2- تعتبر المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة مِن أفضل المنظومات التي يمكن أن يبدأ بها طالب العلم في دراسته لعلوم الحديث.

3- لَمْ تَجمَعْ المَنْظُومَة جَمِيعَ أَنْوَاعِ عُلُومِ الحَدِيثِ وأقسامِهِ، وذكرَ فِيهَا المؤلف أَكثر مِن نَوْعٍ تَحْتَ باب وَاحِدٍ، دُونَ اسْتِيعاب لبقيَّةِ الأَنوَاعِ، وجَاءَتْ غَيْرَ مُرَتَّبَةٍ؛ وفَرَقَ المؤلف بين متماثلات من أنواع علوم الحديث، وجمع بَينَ متفرقات في البيت الواحد؛ كالحديث الغريب؛ أورده إلى جانب المرسل.

4- أقسام الحديث لا تخرج عن ثلاثة: صحيح، وحسن، وضعيف؛ لأنها إذا اشتملت من أوصاف القبول على أعلاها فالصحيح، أو على أدناها فالحسن، أو لم تشتمل على شيء منها، فالضعيف، ومنهم من لم يزد نوع الحسن؛ بل يجعله مندرجاً في الصحيح.

5- لا تُمَثلُ نسبة أنواع الحديث التي لم يذكرها النَّاظم -رحمه الله- في المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة، إلا نسبة قليلة مِن مجموع أنواع الحديث التي ذُكِرتْ في كتب مصطلح الحديث.

6- إنَّ حديث المضطرب منه ما يقبل الاعتبار ومنه ما لا يقبل الاعتبار، والاختلاف منه ما هو مؤثر في الحديث ومنه ما ليس بمؤثر، وللاختلاف والاضطراب أثر على السند والمتن وعلى الراوي.

التوصيات:

1- ضرورة توجه طلبة العلم إلى تحقيق التراث الإسلامي وإحيائه، وقد وجد الباحث من خلال تحقيق هذا المخطوط أنَّ كثيراً مِن تراثنا الإسلامي لا يزال دون نشر أو تحقيق، ويجب على المبتدئين من طلاب العلم أن يحفظوا متون العلم المعتبرة والمختصرة؛ وذلك لصغرها وسرعة حفظها، ولِيَسْهُل تناول المادة العلمية فيها، وتكون كالأساس لهم.

2- عقد ندوات ودورات تدريسية يطلعُ من خلالها الباحثون على كيفية تحقيق المخطوطات، وأن يكون هناك مناهج بحث موحدة في تعليم تحقيق المخطوطات على مستوى الكليات، والجهات الأكاديمية والجامعات.

3- الاهتمام بتحقيق مسائل مصطلح الحديث، وبيان ما أشْكل واختُلِفَ حولهُ، والرجوع إلى الأئمة والعلماء المشهورين المعروفين بهذا الشأن، وعدم التطاول على تأصيل أصول لم يذكرها الأئمة، ولا يحق لأحد أن يقوم بذلك، إلا لمن رسخ علمه بالحديث، وكان من المتخصصين المتمكنين بعلومه.

4- وضع برامج في الهيئات الأكاديمية وفي الجامعات، وإيجاد مراكز للدراسات والأبحاث العلمية المتخصصة، توَّجه طلبة الدراسات العليا والمهتمين للتعمق في تحقيق المخطوطات، لإكساب

الطلبة والراغبين الخبرة والمهارة والتجربة، لتوسيع العمل في هذا التخصص، ونشر المزيد من الكنوز العلمية المخطوطة التي تحتاج إلى التحقيق والنشر.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على مَن أرسله بالحجج البيِّنات، وآله وصحبه الكرام أولي الفضائل العاليات، ومن سلك سبيلهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

الحمد لله على توفيقه، وعونه على إتمام هذا المخطوط وتحقيقه، الذي هو "حاشية جاد المولى محمد ابن معدان الحاجري (ت:1228 هـ) على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة "، واكتسب هذا المخطوط أهمية كبيرة؛ لأنه يتكلم عن موضوع مفيد للغاية في علم مصطلح الحديث، وله دور في العناية بالسنة النبوية، وقد تتبع الباحث هذا الموضوع وعمل عليه، وتوخى من خِلال هذه الدراسة الوضوح والدقة، والموضوعية، ولَيْسَ من عمل بشري إلا ويشوبه النقص، ولَيْسَ يسلم أحد من سَهْوٍ أو خطأ، و قد اعتمد الباحث في إعدادهِ لهذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي.

وتعتبر مادة المخطوط قيمة في عصره، وفي موضوعه، وسبقه عدد من العلماء الذين تكلموا في نظم المخطوطات، كـ"قصيدة غرامي صحيح في ألقاب الحديث" لشهاب الدين أحمد بن فرج الإشْبِيليّ الذي عاش في القرن السادس الهجري، وتميز العصر الذي وجد فيه المخطوط المعني بهذه الدراسة بالأرجوزات العلمية كـأرجوزة "الجوهر في نظم ألقاب علوم الأثر من "النقاية" لجلال الدين السيوطي (911هـ)، وأرجوزة الإمام مالك المشهور بالألفية، وكذلك "منظومة البَيْقُونِيَّة" لِعُمر البيقوني في القرن الحادي عشر، وغيرها من الْمَنْظُومات والأرجوزات في علم الحديث.

ويمكن القول أن من فوائد تحقيق هذا المخطوط، الانتقال به من مرحلة الكتم والترك كالموات في خزانة الكتب المَنْسيةِ، إلى مرحلة الإحياء والإيقاظ لتغذية المكتبة الإسلامية، والمعرفة الإنسانية بما تضمنه من مواد علمية قَيّمة، تفيد القُراء والمتخصصين في هذا العلم بمزيد من المعلومات النفيسة عن موضوعات هذا السِّفْر القيم، وتتيح لهم الوقوف على تطور هذا العلم في الحقبة الزمنية التي عاصرها المؤلف، وعلى ما أضاف من معلومات ثمينة وقيمة عن حالة هذا العلم آنذاك، وتبين ما طرأ عليهِ من تغيرات وتبدلات في مسار علم مصطلح الحديث، وفي أسلوب الكتابة في فنونه وأنواعه في فترة حياة المؤلف، وبيان أثر ذلك بين الدراسات والمؤلفات التي سبقته وأعقبته في هذا العلم.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1- الآلوسي، محمود شكري، **عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر**، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2008م.

2- أبزاخ، فيصل حبطوش خوت، **الشراكسة ومنصب رئاسة الوزراء (الصدارة العظمى) في تركيا العثمانية والحديثة"**، عمان، مجلة نارت، الجمعية الخيرية الشركسية، (العدد 87).

3- الأبناسي، إبراهيم بن موسى، (ت: 802هـ)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ط1، 1418هـ 1998م.

4- الأبياري، عبد الهادي نجا بن رضوان نجا بن محمد، (ت: 1305هـ)، **نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني**، تحقيق: أحمد معبوط، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.

5- الأثيوبي، محمد ابن العلامة علي بن آدم، **شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث**، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط1، 1414هـ - 1993م.

6- الأجهوري، عطية الله بن عطية، (ت: 1190 هـ)، **حاشية المحقق العلامة عطية الأجهوري على شرح محمد الزرقاني على المَنْظُومَة المسماه بالبَيْقُونِيَّة في مصطلح الحديث**، المطبعة العثمانية، ط1، 1888م.

7- الأجهوري، عطية الله بن عطية، (ت: 1190 هـ)، **حواشي الأجهوري على شرح الزرقاني على البَيْقُونِيَّة**، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 2006م.

8- الإستراباذي، محمد بن الحسن، (ت: 686 هـ)، **شرح الرضيّ على الكافية**، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، د.ت.

9- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، (ت: 772هـ)، **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ- 1999م.

10- أطفيش، محمد بن يوسف، **جامع الشمل في حديث خاتم الرسل**، وزارة التراث القومي والثقافة، ط1، 1984م.

11- الأعظمي، محمد ضياء الرحمن، **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**، مكتبة أضواء السلف، 1999م.

12- ابن أكرم، عبد الرحيم حامد، **المجتبى من لقط الدرر من الأسانيد الغرر**، الرياض، التوحيد للنشر، والقاهرة، دار الآفاق، ط1، 1433هـ، 2012م.

13- ابن الإمام، بدر الدين محمد، (ت: 686 هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ - 2000 م.

14- أمير الحاج، محمد بن محمد، (ت: 879هـ)، **التقرير والتحبير**، دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ - 1983م.

15- الأمين، سيد محسن، **أعيان الشيعة**، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1403هـ -1983م.

16- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (**ت: 577هـ**)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الزرقاء، مكتبة المنار، ط3، 1405هـ - 1985م.

17- الأنصاري، زكريا بن محمد، (ت: 926هـ)، **غاية الوصول في شرح لب الأصول**، مصر، دار الكتب العربية الكبرى، د.ت.

18- الأنصاري، زكريا بن محمد، (ت: 926 هـ)، **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، تحقيق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ - 2002م.

19- الأيوبي، محمد عبد الباقي، **المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ 1983م.

20- الباباني، إسماعيل باشا بن محمد، **إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، إستانبول، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1367هـ.

21- الباباني، إسماعيل باشا بن محمد، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في إستانبول، مطبعتها البهية 1951م، أعادت طبعها بالأوفست، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت.

22- الباجوري، إبراهيم بن محمد، (ت: 1276 هـ)، **الشمائل المحمدية، ومعه المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط1، 1422هـ-2001م.

23- الباجوري، إبراهيم بن محمد، (ت: 1276 هـ)، **حاشية الباجوري المسماة تحفة المريد على جوهرة التوحيد**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1939م.

24- البجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر، (ت: 1221هـ)، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، دار الفكر، 1415هـ - 1995م.

25- البجيرمي، سليمان بن محمد بن عمر، (ت: 1221هـ)، **حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2017م.

26- البخاري، محمد بن إبراهيم (ت: 256هـ)، **التاريخ الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد،، حلب- القاهرة: دار الوعي، مكتبة دار التراث، 1397هـ- 1977م.

27- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت: 256هـ)، **التاريخ الكبير**، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، د.ت.

28- 26- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت: 256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، 1422هـ.

29- البدخشاني، محمد أنور، **تفهيم مصطلح الحديث**، الكشاف پبليكيشنز، ط1، 1996م.

30- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (ت: 463هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ.

31- البركتي، محمد عميم، **التعريفات الفقهية**، باكستان، دار الكتب العلمية، إعادة صف للطبعة القديمة في 1407هـ - 1986م.

32- البركوي، محمد بن بير علي، (ت: 981هـ)، **شروح العوامل**، تحقيق: إلياس قبلان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2010م.

33- البروسوي، إسماعيل حقي، (ت: 1127 هـ)، **تمام الفيض في باب الرجال (رجال ومشايخ الطريقة الجلوتية)**، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، بيروت، 2010م.

34- البعلي، محمد بن أبي الفتح، (ت: 709هـ)، **المطلع على ألفاظ المقنع**، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي للتوزيع، ط1، 1423هـ - 2003 م.

35- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت: 1093هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع اليعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.

36- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت: 1093هـ)، **شرح أبيات المغني**، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، بيروت، دار المأمون للتراث، ط1، 1393 - 1414 هـ.

37- البقاعي، برهان الدين إبراهيم، (ت: 809 هـ)، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1428هـ - 2007م.

38- البقاعي، عمر بركات، (ت: 1245هـ)، **فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة السالك وعدة الناسك**، مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1372 – 1952م.

39- البكري، عبد الستار بن عبد الوهاب، **فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي**، دراسة وتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، د.ت.

40- البلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير، (ت: 805هـ)، **محاسن الاصطلاح في تضمين ابن الصلاح**، تحقيق: خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1999م.

41- البيطار، عبد الرزاق بن حسن، **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، تحقيق: محمد بهجة البيطار- من أعضاء مجمع اللغة العربية، بيروت، دار صادر، ط2، 1413هـ - 1993م.

42- الترمذي، محمد بن عيسى، (ت: 279 هـ)، **الجامع الكبير "سنن الترمذي"**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م.

43- التفتازاني، سعد الدين مسعود، (ت: 793هـ)، **شرح التلويح على التوضيح**، مكتبة صبيح بمصر، د.ت.

44- التفتازاني، سعد الدين مسعود، (ت: 793هـ)، **شرح المقاصد في علم الكلام**، باكستان، دار المعارف النعمانية، ط1، 1401هـ - 1981م.

45- التهانوي، محمد بن علي، (ت: 1158هـ)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.

46- التوزري، عثمان بن المكي، **القلائد العنبرية على المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة**، بيروت، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، 1418هـ-1997م.

47- ابن ثابت، حسان، (ت: 50 هـ)، **ديوان حسان بن ثابت**، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبد أ مهنا، دار الكتب العلمية، ط1، د.ت.

48- الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، (ت: 1237هـ)، **التاريخ المسمى عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، مصر، المطبعة العامرة الشرفية، ط1، 1904م.

49- ابن جبرين، عبد الله بن عبد الرحمن، **الثمرات الجنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث**، دار العاصمة، 2009م.

50- الجديع، عبد الله بن يوسف، **تحرير علوم الحديث**، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1424هـ - 2003م.

51- الجرجاني، علي بن محمد، (ت: 816هـ)، **كتاب التعريفات**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ -1983م.

52- الجرجاني، علي بن محمد، (ت: 816هـ)، **الحاشية على الكشاف للزمخشري**، دار الكتب العلمية، 2016م.

53- الجرجاني، علي بن محمد، (ت: 816هـ)، **الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم**، تحقيق: رشيد أعرضي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1428 - 2007م.

54- الجرجاني، علي بن محمد، (ت: 816هـ)، **الديباج المُذَهَّب في مصطلح الحديث**، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1350هـ - 1931م.

55- الجزائري، إسماعيل بن عمر، **شرح المنظومة البيقونية**، الجزائر، د.ن، 1433هـ.

56- ابن الجزري، محمد بن محمد، (ت: 833هـ)، **الروضة الندية شرح متن الجزرية**، شرح: محمود عبد المنعم العبد، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2001م.

57- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، (ت: 733هـ)، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق، دار الفكر، ط2، 1406هـ.

58- الجنكي، محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله، (ت: 1354هـ)، **كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري**، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415 هـ - 1995 م.

59- الجوزقاني، الحسين بن إبراهيم، (ت: 543هـ)، **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، الرياض، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط4، 1422هـ - 2002م.

60- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (ت: 597هـ)، **مناقب الإمام أحمد**، تحقيق: عبد الله التركي، دار هجر، ط2، 1409 هـ.

61- ابن الجوزي، عبد الرحمن علي، (ت: 597هـ)، **الموضوعات**، تحقيق: عبد الرحمن محمد، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط1، 1386هـ - 1966م.

62- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (ت: 393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1407 هـ - 1987 م.

63- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت:1067هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، بغداد، مكتبة المثنى، 1941م.

64- الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (ابن البيّع) (ت: 405هـ) **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1397هـ.

65- الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: 405 هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411 – 1990م.

66- الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري الكرابيسي، (ت: 378 هـ)، **الأسامي والكنى**، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، د.ت.

67- ابن حبان، محمد بن أحمد، (ت: 354هـ)، **الثقات**، حيدر آباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1393 هـ - 1973م.

68- ابن حبان، محمد بن أحمد، (ت: 354هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، موقع يعسوب، د.ت.

69- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415 هـ.

70- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد ضان، حيدر آويباد: دائرة المعارف العثمانية، ط2، 1392هـ.

71- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **تهذيب التهذيب**، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ.

72- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد، أم إسراء بيومي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ - 2006م.

73- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **شرح نخبة الفكر**، مكتبة نور، د.ت.

74- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **فتح الباري**، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ.

75- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**، تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2015م.

76- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض، مطبعة سفير، ط1، 1422هـ.

77- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: 852 هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ-1984م.

78- الحَجُورِي، يَحيَى بن عَلي، (ت: 1250هـ)، **الدرر النقية في شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة**، صنعاء، دار ابن القيم، 2007م.

79- حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط15، د.ت.

80- الحسني، محمد بدر الدين، **الدرر البهيّة في شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة في مصطلح الحديث**، دار سعد الدين، ط1، 2008م.

81- الحسيني، محمد خليل، (ت: 1206هـ)، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط3، 1408هـ.

82- الحمزاوي، حسن العدوي، **إرشاد المريد في خلاصة علم التوحيد**، مطبعة بولاق، 1855م.

83- الحمزاوي، حسن العدوي، **النفحات النبوية في الفضائل العاشورية**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2016م.

84- الحمش، عداب محمود، **الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع**، دار الفتح للدراسات والنشر، ط1، 2003م.

85- الحموي، أحمد بن محمد مكي، (ت: 1098هـ)، **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ - 1985م.

86- الحموي، أحمد بن مكي، (ت: 1098هـ)، **تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر شرح البَيْقُونِيَّة**، بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ط1، 1430هـ - 2009م.

87- ابن حنبل، أحمد بن محمد، (ت: 241 هـ)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، دار الحديث، ط1، 1416هـ - 1995م.

88- الحنبلي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (المتوفى: 744 هـ)، **تنقيح تحقيق أحاديث التعليق**، تحقيق: أيمن صالح شعبان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م.

89- الحويحي، نصر أحمد، **المبادئ النصرية لمشاهير العلوم الأزهرية**، القاهرة، المطبعة الخيرية المنشأة بحوش عطى بجمالية، ط1، 1305هـ.

90- حيجر، هشام بن محمد، **المفاتيح الربانية في حل المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة**، بيروت، دار الكتب العلمية، 2013م.

91- الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط1، 1997م.

92- الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، **شرح اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون**، سلسلة إصدارات مؤسسة معالم السنن، ط1، 1439هـ-2018م.

93- الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم، (ت:388هـ)، **مقدمة معالم السنن**، طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ، حلب، المطبعة العلمية، ط1، 1352هـ-1933م.

94- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (ت: 463هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، د.ت.

95- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (ت: 463هـ)، **شرف أصحاب الحديث**، دار إحياء السنة النَّبوية، أنقرة.

96- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (ت: 463هـ)، **الفصل للوصل المدرج في النقل**، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ط1، 1418هـ/1997م.

97- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (ت: 463هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، د.ت.

98- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، (ت: 463هـ)، **المُتَّفِق والْمُفْتَرِق**، تحقيق: محمد صادق الحامدي، دمشق، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ - 1997م.

99- الخفاجي، أحمد بن محمد، (ت: 1069هـ)، **عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي "حاشية الشهاب"**، بيروت، دار صادر، 2017م.

100- ابن خلّكان، أحمد بن محمد، (ت: 681هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط1، 1994م.

101- الخليلي، الخليل بن عبد الله، (ت: 446هـ)، **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، تحقيق: محمد سعيد إدريس، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.

102- الدارمي، محمد بن حبان، (ت: 354هـ)، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1411هـ - 1991م.

103- الداودي، يوسف بن جودة، **شرح المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة**، مصر، دار الأندلس للطباعة، شبين الكوم، د.ت.

104- الدسوقي، محمد بن أحمد، (ت: 1239هـ)، **حاشية الدسوقي على أم البراهين للإمام محمد بن عمر السنوسي**، تحقيق: عبد اللطيف حسن، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، 2020م.

105- الدسوقي، محمد بن أحمد، (ت: 1239هـ)، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر، د.ت.

106- ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي، (ت: 702هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

107- الدِّهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، (ت: 958 هـ)، **مقدمة في أصول الحديث**، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط2، 1406هـ - 1986م.

108- الدِّهلوي، عبد الحق بن سيف الدين، (ت: 958 هـ)، **لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق وتعليق: تقي الدين الندوي، دمشق، دار النوادر، ط1، 1435هـ - 2014 م.

109- الدومي، عبد القادر بن أحمد، **مقدمة في مصطلح الحديث**، دار أطلس للنشر والتوزيع، ط1، 1999م.

110- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: 743هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

111- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: 743هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1413 هـ - 1993 م.

112- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: 743هـ)، **المبهج الأنيس في علم مصطلح الحديث**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2017م.

113- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: 743هـ)، **تذكرة الحفاظ**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ- 1998م.

114- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: 743هـ)، **سير أعلام النبلاء**، مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، ط2، 1405 هـ - 1985 م.

115- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: 743هـ)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ- 1997م.

116- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (ت: 748هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: عليّ البجاوي، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 1382هـ - 1963م.

117- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (ت: 666هـ)، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، بيروت – صيدا، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، ط5، 1420هـ - 1999م.

118- راغب، محمد شوقي، (ت: 1176هـ)، **سفينة الراغب ودفينة المطالب**، القاهرة، دار الطباعة العامرة، 1255هـ- 1839م.

119- الرامهرزي، الحسن بن عبد الرحمن، (ت: 360 هـ)، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، ط3، 1404هـ.

120- ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، (ت: 795هـ)، **فضل علم السلف على علم الخلف**، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ - 2004 م.

121- ابن الرفعة، أحمد بن محمد، (ت: 710هـ)، **كفاية النبيه في شرح التنبيه**، تحقيق: مجدي محمد سرور باسلوم، دار الكتب العلمية، ط1، 2009م.

122- الزبيدي، محمد بن محمد، (ت: 1205هـ)، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2016م.

123- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد، (ت: 1205هـ)، **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1408هـ

124- الزَّبيدي، محمّد بن محمّد، (ت: 1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

125- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، (ت: 1122 هـ)، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 1424هـ - 2003م.

126- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، (ت: 1122 هـ)، **المَنْظُومَة البَيْقُونِيَّة بشرح الزرقاني مع حاشية عطية الأجهوري**، تحقيق: صلاح محمد عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ – 2004م.

127- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت: 794هـ)، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، الرياض، أضواء السلف، ط1، 1419هـ - 1998م.

128- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

129- الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، (ت: 538هـ)، **نكت الأعراب في غريب الإعراب**، بيروت، دار المعارف، ط1، 1985م.

130- الزواوي، أحمد بن عبد الفتاح، **شمائل الرسول** ﷺ، الإسكندرية، دار القمة، د.ت.

131- ابن زيدان، عبد الرحمن، **معجم طبقات المؤلفين على عهد دولة العلويين**، تحقيق: حسن الوزاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 2009م.

132- السباعي، مصطفى بن حسني، **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، دمشق، بيروت، المكتب الإسلامي، ط3، 1402هـ - 1982 م.

133- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، (ت: 771هـ)، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وغيره، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.

134- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، (ت: 902هـ)، **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد فريد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م.

135- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، (ت: 902هـ)، **الغاية شرح منظومة الهداية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2001م.

136- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، (ت: 902هـ)، **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، تحقيق: محمد عثمان الخشت، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1405 هـ-1985م.

137- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، (ت: 902هـ)، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، مصر، مكتبة السنة، ط1، 1424هـ - 2003م.

138- سركيس، يوسف بن إليان بن موسى، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، مصر، سركيس 1346هـ- 1928م.

139- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، (ت: 230هـ)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: علي محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 2001م.

140- السعدي، حماد بن محمد، **التدليس والمدلسون**، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 2.

141- السفاريني، محمد بن أحمد، (ت: 1188هـ)، **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، دمشق، مؤسسة الخافقين ومكتبتها، ط2، 1402هـ - 1982م.

142- السليماني، مصطفى بن إسماعيل، **الجواهر السليمانية على المَنْظُومَة البَيْقُونيَّة**، مأرب، دار الحديث، ط1، 1426هـ.

143- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، (ت: 562 هـ)، **أدب الإملاء والاستملاء**، تحقيق: ماكس فايسفايلر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1401 – 1981م.

144- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، (ت: 562 هـ)، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى وغيره، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1382 هـ - 1962 م.

145- السمعوني، طاهر بن صالح، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 1416هـ - 1995م.

146- السمين، عبد الله بن حسين خاطر، **حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر**، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1356 هـ - 1938 م.

147- السنباوي، محمد بن محمد، (ت: 1232هـ)، **شرح العلامة الأمير على غرامي صحيح في علم مصطلح الحديث**، المطبعة الخيرية، ط1، 1331هـ.

148- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ - 1988م.

149- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911 هـ)، **ألفية السيوطي في علم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت.

150- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911 هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م.

151- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911 هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة الفاريابي، دار طيبة، د.ت.

152- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911 هـ)، **جياد المسلسلات**، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط1، 1423 هـ - 2002م.

153- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911 هـ)، **ذيل طبقات الحفاظ**، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، د.ت.

154- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911 ه) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،(مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت

155- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، (ت: 790هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، مجموعة من المحققين، مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1428هـ- 2007م.

156- بنت الشاطئ، عائشة عبد الرحمن، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، دار المعارف، د.ت.

157- الشافعي، محمد بن إدريس، (ت: 204 ه)، **الأم**، دار المعرفة، بيروت، 1410هـ-1990م.

158- الشرقاوي، عبد الله بن حجازي بن إبراهيم، (ت: 1227هـ)، **حاشية الشرقاوي الشافعي على الهدهدي على أم البراهين**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2017م.

159- الشمني، تقي الدين أحمد، (ت: 872هـ)، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، دار ابن حزم، ط1، 2003م.

160- الشمني، تقي الدين أحمد، (ت: 872هـ)، **العالي الرتبة في شرح نظم النخبة**، تحقيق: معتز عبد اللطيف الخطيب، بيروت، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 1425هـ - 2004م.

161- الشنشوري، عبد الله بن محمد، (ت: 999هـ)، **خلاصة الفكر شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2005م.

162- أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، دار الفكر العربي، د.ت.

163- أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم، **دفاع عن السُنَّة ورد شبه المُسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين**، القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، ط2، 1406 هـ - 1985 م.

164- الشوشاوي، الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي، (ت: 899هـ)، **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب**، مكتبة الرشد، ط1، 1425هـ - 2004م.

165- الشوكاني، محمد بن علي، (ت: 1250هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ - 1999م.

166- الشوكاني، محمد بن علي، (ت: 1250هـ)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

167- الشوكاني، محمد بن علي، (ت: 1250هـ)، **فتح القدير**، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، دار الكلم الطيب، ط1، 1414 هـ.

168- الشوكاني، محمد بن علي، (ت: 1250هـ)، **نيل الأوطار**، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، مصر، دار الحديث، ط1، 1413هـ - 1993م.

169- الشيخ، أمين، **الأسلوب الحديث في علوم الحديث**، القاهرة، مطبعة العلوم، ط1، 1935م.

170- شيخو، رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب، **مجاني الأدب في حدائق العرب**، بيروت، مطبعة الآباء اليسوعيين، 1913م.

171- الشيرازي، إبراهيم بن علي، (ت: 476هـ)، **طبقات الفقهاء**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الرائد العربي، ط1، 1970م.

172- الصالح، صبحي إبراهيم، **علوم الحديث ومصطلحه**، بيروت، دار العلم للملايين، ط15، 1984م.

173- الصالحي، علي رجب، **تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر**، تحقيق: إلياس قبلان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2009م.

174- الصاوي، أحمد بن محمد، (ت: 1241هـ)، **بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير**، بيروت، دار المعارف، د.ت.

175- الصبان، محمد بن علي، (ت: 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، بيروت، دار الكتب العلمية ط1، 1417هـ - 1997م.

176- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت: 764هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، 1420هـ- 2000م.

177- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت: 764هـ)، **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، تحقيق: السيد الشرقاوي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1407هـ - 1987م.

178- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، (ت: 764هـ)، **نكث الهميان في نكت العميان**، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1428 هـ - 2007 م.

179- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (ت: 643هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، سوريا، دار الفكر، وبيروت، دار الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م.

180- الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، (ت: 1182هـ)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ- 1997م.

181- الطبري، محمد بن جرير، (ت: 310هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ - 2000 م.

182- الطحان، محمود بن أحمد، **تيسير مصطلح الحديث**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط10، 1425هـ-2004م.

183- الطحاوي، أحمد بن محمد، (ت: 321هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ، 1494م.

184- الطوسي، محمد بن الحسن (ت: 460هـ)، اختيار معرفة الرجال، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت، د.ت

185- الطيبي، الحسين بن محمد بن عبد الله، **الخلاصة في معرفة الحديث**، تحقيق: أبو عاصم الشوامي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط1، 1430هـ - 2009م.

186- عبد الحميد، عبد الحميد السيد محمد، **التبيان في تفسير قول الرحمن "ووضع الميزان"**، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 1996م.

187- عبد النور، محمد يسلم، **الحياة العلمية في حضرموت في القرن السابع والثامن للهجرة، الثالث عشر والرابع عشر للميلاد**، اليمن: وزارة الثقافة، 2010م.

188- عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، دمشق، دار الفكر، ط3، 1401 هـ - 1981م.

189- العجلوني، إسماعيل بن محمد (ت: 1162هـ)، **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، القاهرة، مكتبة القدسي، 1351هـ

190- العجلي، محمد بن محمود بن عباد، (ت: 653هـ)، الكاشف عن المحصول في علم الأصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ط1، 2020م.

191- العجيلي، سليمان بن عمر بن منصور، (ت: 1204)، **حاشية الجمل على شرح المنهج**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، إحياء التراث العربي، 2013م.

192- ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني، (ت: 365 هـ)، **الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث**، تحقيق: عادل أحمد، وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.

193- العراقي، عبد الرحيم الحسين، (ت: 806هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم- ماهر ياسين فحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1423 هـ - 2002 م.

194- العراقي، عبد الرحيم الحسين، (ت: 806هـ)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط1، 1389هـ-1969م.

195- ابن عساكر، علي بن الحسن، (ت: 571هـ)، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ - 1995 م.

196- ابن عساكر، علي بن الحسن، (ت: 571هـ)، **التاريخ الكبير**، مطبعة روضة الشام، 1330هـ.

197- العسكري، الحسن بن عبد الله، (ت: نحو 395هـ)، **معجم الفروق اللغوية**، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، قُم، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1412هـ.

198- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة، ط20، 1400 هـ - 1980م.

199- العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (ت: 616هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

200- عليش، محمد بن أحمد، (ت: 1299هـ)، **حل المعقود من نظم المقصود**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2010م.

201- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، (ت: 1089هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ط1، 1406 هـ - 1986م.

202- ابن عمار، شمس الدين محمد بن عمار بن محمد، (ت: 844هـ)، **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**، تحقيق: شادي بن محمد، صنعاء، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1432 هـ - 2011م.

203- عمران، علي بن محمد، **العلماء الذين لم يتجاوزوا سن الأشد**، دار العاصمة، ط1، 1998م.

204- عون، فيصل بدير، **علم الكلام ومدارسه**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ت.

205- العيني، محمود بن أحمد بن موسى، (ت: 855 هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د.ت.

206- العيني، محمود بن أحمد بن موسى، (ت: 855هـ)، **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، تحقيق: أبو عبد الله محمد، د.ت.

207- الغامدي، زين العابدين بن غرم الله، **فقه التعامل مع الفتن**، دار الهدي النبوي، ط1، 2006م.

208- الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، (ت: 505هـ)، **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417هـ-1997م.

209- الغزي، نجم الدين محمد، (ت: 1061هـ)، **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة**، تحقيق: خليل المنصور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ- 1997م.

210- الغزي، محمد بن قاسم، (ت: 918هـ)، **فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك**، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ط1، 1991م.

211- ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني، (ت: 395هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

212- أبو الفيض الفارسي، محمد بن محمد علي، **جواهر الأصول في علم حديث الرسول**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 1992م.

213- الفيومي، أحمد بن محمد، (ت: نحو 770 هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت.

214- الفيومي، حسن بن علي بن سليمان، (ت: 870 هـ)، **فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب**، تحقيق: محمد إسحق محمد آل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، 2018م.

215- القاري، علي بن سلطان محمد الهروي، (ت: 1014هـ)، **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، مجموعة من المحققين، بيروت، دار الأرقم، د.ت.

216- القاسمي، محمد جمال الدين، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2011م.

217- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر، (ت: 923هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ط7، 1323 هـ.

218- القلقشندي، أحمد بن علي، (ت: 821 هـ)، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء مع الفهارس**، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

219- القليوبي، عبد ربه بن سليمان، **فيض الوهاب في بيان اهل الحق ومن ضل عن الصواب**، دار القومية العربية للطباعة، ط1، 1958م.

220- القنوجي، محمد صديق حسن خان، **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1428هـ- 2007م.

221- القهستاني، شمس الدين محمد، (ت: نحو 953 هـ)، **جامع رموز الرواية في شرح مختصر الوقاية مع شرحه غواص البحرين في ميزان الشرحين**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2019م.

222- القونوي، عصام الدين إسماعيل، (ت: 1195 هـ)، **حاشية القونوي على تفسير الإمام البيضاوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.

223- القيسراني، محمد بن طاهر بن علي، (ت: 507هـ)، **مسألة العلو والنزول في الحديث**، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الكويت، مكتبة ابن تيمية، د.ت.

224- الكاندهلوي، محمد إدريس، **منحة المغيث: شرح ألفية العراقي في الحديث**، دار البشائر الإسلامية، 2009م.

225- الكتاني، محمد بن أبي الفيض جعفر، (ت: 1345هـ)، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، تحقيق: محمد المنتصر الكتاني، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط4، 1406 – 1986م.

226- الكتاني، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير، (ت: 1382هـ)، **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، بيروت، طبعة دار الغرب الإسلامي، 1982م.

227- الكتبي، محمد بن شاكر، (ت: 764هـ)، **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط1، 1974م.

228- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت: 774هـ)، **اختصار علوم الحديث**، أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط2، د.ت.

229- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت: 774هـ)، **النهاية في الفتن والملاحم**، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، بيروت، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1408 هـ - 1988 م.

230- كحالة، عمر بن رضا، (ت: 1408هـ)، **معجم المؤلفين**، بيروت، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، د.ت.

231- الكردي، أشرف نصر صابر، **شرح العلامة خالد الأزهري على متن الأجرومية**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 2013 م - 1434 هـ.

232- الكفوي، أيوب بن موسى، (ت: 1094هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، بيروت، مؤسسة الرسالة، د.ت.

233- الكلاباذي، أحمد بن محمد، (ت: 398 هـ)، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1407م.

234- الكندي، محمد بن يوسف بن يعقوب، (ت: 355هـ)، **الولاة وكتاب القضاة للكندي**، تحقيق: محمد حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ - 2003 م.

235- اللحيدان، صالح بن سعد، **نقد منهج النقلة من العلماء والباحثين وأهل التاريخ والأدب**، السعودية، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، 1421هـ

236- ماكولا، سعد الملك علي، (ت: 475هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1990م.

237- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672 هـ)، ألفية ابن مالك، دار التعاون، د.ت.

238- المباراكفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، (ت: 1353هـ)، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، المكتبة الأشرفية، ط1، 1990م.

239- المباركفوري، صفي الرحمن، (ت: 1427هـ)، **الرحيق المختوم**، طبعة دار الهلال، د.ت.

240- المباركفوري، صفي الرحمن، **منة المنعم في شرح صحيح مسلم**، دار السلام للنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ-1999م.

241- المحبي، محمد أمين بن فضل الله، (ت: 1111هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، بيروت، دار صادر، د.ت.

242- المحمدي، عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1426 هـ - 2005 م.

243- محمود، عبد الغني، **مصطلح الحديث**، مطبعة الفتوح الأدبية، ط1، 1913م.

244- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، **خزانة التراث**، المكتبة الشاملة: رقم التسلسلي: (3126).

245- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، (ت: 742هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400 – 1980م.

246- مسلم، أبو الحسين الحجاج النيسابوري (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

247- المشاط، حسن محمد، **التقريرات السنية شرح المَنْظُومَة البَيْقُونيَّة في مصطلح الحديث**، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط2، 1406هـ-1986م.

248- مصطفى، إبراهيم وغيره، **المعجم الوسيط**، القاهرة: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د.ت.

249- مصطفى، محمود (ت 1360هـ)، **أهدى سبيل إلى علمي الخليل العروض والقافية**، (د.م: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، 2423هـ - 2002م

250- المطرزي، ناصر الدين بن عبد السيد، (ت: 610هـ)، **المصباح في علم النحو**، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، ط1، 2011م.

251- المطرفي، عبد الله بن عويض، **حكم الاحتجاج بخبر الواحد إذا عمل الراوي بخلافه**، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط1، 2000م.

252- معبوط، أحمد محمد، **الخلاف في الأدلة المتعلّقة بمباحث السنّة**، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، ط1، 2007م.

253- المفتي، محمد مختار، **المنهج الحديث في علوم الحديث**، عمان، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2012م.

254- المقّرِي، أحمد بن محمد، (ت: 1041هـ)، **إضاءة الدُّجُنَّة في اعتقاد أهل السنة**، دار الفكر للطباعة والنشر، تحقيق: أبو الفضل الغماري، د.ت.

255- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، (ت: 804هـ)، **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام**، تحقيق: عبد العزيز المشيقح، المملكة العربية السعودية، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط1، 1417 هـ - 1997 م.

256- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، (ت: 804هـ)، **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ-2004م.

257- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، (ت: 804هـ)، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، السعودية، دار فواز للنشر، ط1، 1413هـ.

258- المناوي، محمد عبد الرؤوف، (ت: 1031هـ)، **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر**، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، الرياض، مكتبة الرشد، ط1، 1999م.

259- المناوي، محمد عبد الرؤوف، (ت: 1031هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، ط1، 1356هـ.

260- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (ت: 711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ.

261- المنياوي، محمود بن محمد بن مصطفى، **الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني**، مصر: المكتبة الشاملة، ط1، 1432هـ - 2011م.

262- مؤسسة آل البيت، **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**، الناشر: مآب مؤسسة آل البيت.

263- ابن الميت، محمد بن محمد بن أحمد البديري، (ت: 1140هـ)، **صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح**، تحقيق: أبو مالك محمد عبد الوهاب، القاهرة، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، ط1، 1425هـ-2005م.

264- أبو ناجي، عبد السلام محمود، **الموجز في مصطلح الحديث**، دار المدار الإسلامي، ط1، 2002م.

265- ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبد الله، (ت: 842هـ)، عقود الدرر في علوم الأثر، دار الكتب العلمية، تحقيق: ضياء محمد المشهداني، ط1، 2007م.

266- النبهاني، يوسف بن إسماعيل، (ت: 1350 هـ)، **جواهر البحار في فضائل النبي المختار**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2010م.

267- ابن نجار الحنبلي، محمد بن أحمد الفتوحي، (ت: 972هـ)، **شرح الكوكب المنير**، تحقيق: محمد الزحيلي، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ- 1997م

268- النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ- 2001م.

269- ابن النديم، محمد بن إسحاق (ت: 438هـ)، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1417 هـ - 1997م.

270- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، (ت: 303 هـ)، **سنن النسائي**: بشرح السيوطي والسندي، دار الحديث، ط1، 1999م.

271- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، (ت: 430هـ)، **تاريخ أصبهان**، تحقيق: سيد كسروي حسن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410 هـ-1990م.

272- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، (ت: 430هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، مصر، دار السعادة، 1394هـ - 1974م.

273- نكري، عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، (ت: ق 12هـ)، **دستور العلماء= جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ - 2000م.

274- النووي، يحيى بن شرف، (ت: 676هـ)، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تحقيق: محمد عثمان الخشت، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1، 1405هـ - 1985م.

275- النووي، يحيى بن شرف، (ت: 676هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ.

276- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: يوسف الصميلي، بيروت، المكتبة العصرية، د.ت.

277- الهَرَري، محمد الأمين، **الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم**، دار المنهاج - دار طوق النجاة، ط1، 1430 هـ - 2009 م.

278- الهروي، محمد بن أحمد، (ت: 370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.

279- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، (ت: 761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك- محمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، ط6، 1985م.

280- ابن هشام اللخمي، محمد بن أحمد، (ت: 577 هـ)، **المدخل إلى تقويم اللسان**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1424 هـ - 2003م.

السيرة الذاتية

أكمل الباحث دراسته الأولية والثانوية في صلاح الدين ثم التحق لإكمال الدراسة الجامعية في جامعة تكريت كلية العلوم الإسلامية قسم أصول الدين وتخرج منها عام 2014م، ويعمل حاليا معلم جامعي في مدارس قضاء توز خرماتو، والتحق لإكمال الماجستير في جامعة كارابوك في تركيا عام 2021م، قسم العلوم الإسلامية الأساسية.

CÂDELMEVLÂ MUHAMMED B. MA`DÂN EL-HÂCİRÎ'NİN ḤÂŞİYE ʿALE'L-MANẒÛMETİ'L-BEYKŪNİYYE'S, ÇALIŞMA VE ARAŞTIRMAİ

2023
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TEMEL İSLAM BİLİMLERİ

Adnan Safar Raheem AL-BAYATI

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Mohamad Alı ALAHMAD